

المنتشار
الدكتور على عريضة

(٣)

اقيموا شريعة الله

أركان الشريعة الإسلامية حدودها وآثارها

الناشر
مكتبة وهبة
١٤ شارع الجمهورية - حابدين
تليفون ٩٣٧٤٧٠

كتب للمؤلف

- ١ - شريعة الله حاكمة .. ليس بالحدود وحدها .
- ٢ - أصول الشرعية الاسلامية .. مضمونها وخصائصها .
- ٣ - مصادر الشرعية الاسلامية .. مقارنة بالمصادر الدستورية .
- ٤ - أركان الشرعية الاسلامية .. حدودها واثارها .
- ٥ - القرآن فوق الدستور .. ومعه ملحق لاعلان دستور اسلامي .
- ٦ - دعوة الله بين التكوين والتمكين .
- ٧ - نحو نظرية للتربية الاسلامية ..
- ليس بالتكفير والتجهيل ترمى الاجيال .
- ٨ - منهج التفكير الاسلامي .
- ٩ - المشروعية الإسلامية العليا - رسالة دكتوراه

الناشر : مكتبة وهبه

١٤ شارع الجمهورية - عابدين - ت ٩٣٧٤٧٠

المستشار
الدكتور علي جريسة

أقيموا شريعة الله
(٣٠)

أركان الشريعة الإسلامية حدودها وآثارها

الناشر : مكتبة وهبة
١٤ شارع الجمهورية - طابدين
تليفون ٩٣٧٤٧٠

الطبعة الثانية

١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م

جميع الحقوق محفوظة

طابع
دار التراث البحريني
٩٣٦١٤٥ ب

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

- لعمري هذا أخطر الأجزاء .
 - أو هو ذروة سنام هذه الرسالة .
 - أو الفصل بين الجد والمهزل .
 - أن تقوم الشرعية بأركانها •• دين ودولة •• أو لا تقوم .
 - فإن قامت •• فلها حقوق وواجبات .
 - وإن تخلفت •• فالبطلان والدفاع الشرعى العام .
- ونترك الكلمات تفصل هذا الجزء الخطير بعد أن نقسمه بابين :
- * أركان الشرعية الاسلامية .
 - * ثم آثار الشرعية الاسلامية .

« المؤلف »

* * *

الباب الأول

أركانُ الشرعيّة الإسلاميّة

* إقامة شريعة الله ..

* إقامة الدولة المسلمة ..

تمهيد

قدّمنا أن مضمون الشريعة الإسلامية أن تكون شريعة الله حاكمة ..
بأن يرد الشرع الى الله ابتداء . فتكون شريعته هي العليا .. وأن تكون
شريعة الله حاكمة بغير تجزئة ولا تفرقة .

وقدّمنا أن مصادر الشريعة الإسلامية .. مردّها الى الوحي
مصدرها الأصيل .. يرتفع فوق القانون وفوق الدستور وفوق كل اجتهاد
بشرى يستمد منه ولا يعلو عليه .

ومعنى ذلك أن اقامة شريعة الله التي نزل بها الوحي هو ركن الشريعة
وأساسها .. وهذا حق لا مرأ فيه : بيد أن في شريعة الله نصوصا تختلف
مراتبها من حيث الدلالة .. ولها كذلك مقاصدها التي تتدرج من حيث
الأهمية .. ولها كذلك مبادئها العامة التي تشكلت من مجموع نصوص
دالة عليها ..

كذلك فإن شريعة الله قائمة في ساعة السعة .. فما وقفها في ساعة
العسرة والاضطرار ؟

وهذا كله .. موضوع الفصل الأول من هذا الباب .. نتناول فيه
ما قد تثيره اقامة شريعة الله من أمور ، أما الفصل الثاني فيتضمن
دعامتين أساسيتين للشريعة الإسلامية السياسية هما الركنان الآخران لها .

ان اقامة شريعة الله .. حق لا مرأ فيه .
لكن لا بد للحق ممن يحمله .. لا بد من أمة .. وهي الركن الثاني
للشريعة السياسية .

ثم لا بد للحق ممن يحميه .. لا بد من سلطة .. هي الركن الثالث
للشريعة السياسية .

وتلك الأمة وهذه السلطة هما الركنان الأساسيان .. لدولة الاسلام
.. التي قامت والتي لا بد أن تقوم !

وبعبارة أخرى .. ان الشريعة الإسلامية تقوم على ركنين أساسيين .
.. دين هو الشريعة التي تقام .. ودولة فيها الأمة والسلطة التي تقوم
على أمر هذه الشريعة وتقوم بها .

ولئن كانت عبارة الدين أو الشريعة .. شاملة للدولة .. أو للأمة والسلطة .. فان التخصيص بعد التعميم .. لون من البيان .. يلزم في زمن بلغ التعميم فيه التعمية .. !

ولا مشاحة في ذلك وقد علمنا اياه القرآن .. حين خصص بعد الايمان العمل الصالح .. وهو جزء من الايمان .. ثم حين خصص بعد العمل الصالح التواصي بالحق .. وهو جزء من العمل الصالح ، ثم حين خصص بعد التواصي بالحق التواصي بالصبر وهو جزء من التواصي بالحق .. لئلا يكون لأحد شبهة ، ولئلا يكون للناس على الله حجة !

« والعصر • ان الانسان لفي خسر • الا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وتواصوا بالحق وتواصوا بالصبر » (١) (صدق الله العظيم) •

ونتناول بمشيئة الله الفصلين على التوالي :

الفصل الأول : اقامة شريعة الله •

الفصل الثاني : اقامة الدولة المسلمة •

* * *

(١) سورة العصر •

الفصل الأول

اقامة شريعة الله

لا شرعية بغير شريعة .. لأنها أول أركان الشرعية وأهمها ،
وذلك يقتضينا الحديث عن مضمون هذه الشريعة ، ثم عن ظروف تطبيقها
بين السعة والعسرة .. ونتناول ذلك في مبحثين بمشيئة الله ..

المبحث الأول

مضمون هذه الشريعة

✱ ليست مجرد نصوص :

ان مع النصوص .. مقاصد ..
ومع هذه وتلك .. مبادئ وأصول ..
لكنها تأبى أن يكون معها شريك .. اسمه الحقيقة .. أو اسمه-
العقل .

انها نفسها هي الحقيقة .. والعقل مدرك لها .. مخاطب بأحكامها
.. مستنبط ومجتهد داخلها لا خارجها .

✱ نصوص ومقاصد وأصول :

نصوص الشريعة .. ما ورد في كتاب الله وسنة رسوله من نصوص
قطعية الدلالة فهي واجبة الاعمال بالاتفاق لأنها ارتقت الى مرتبة اليقين .
كذلك ما ورد من نصوص ظنية الدلالة فهي واجبة الاعمال بغلبة-
الظن والترجيح .

والقطعى الورود واجب الاعمال باتفاق لأنه بلغ مرتبة اليقين ،
والظنى الورود واجب الاعمال بغلبة الظن والترجيح — على التفصيل كما
قدمنا بين نصوص العقيدة وغيرها من النصوص .

بيد أن الشريعة ليست قاصرة على ما ورد من نصوص ..

ان لها مقاصد^(١) متفق عليها .. هي روح هذه الشريعة واجبة الاعمال !

وهي تتدرج في المستوى الأول : الضرورات .. وهي لازمة لقيام مصالح الدين والدنيا ، وهي أصل لما بعدها من مصالح ، اذا انهدمت انهدمت معها سائر المصالح والمقاصد .
وحفظها يأتى في الدرجة الأولى .. وجودا .. وعدما .. أى ايجابا وسلبا .

وفي المستوى الثانى : تأتى الحاجيات .. وهي لازمة لرفع الضيق ورفع الحرج في المعاملات وفي العبادات على سواء .

وفي المستوى الثالث : تأتى التحسينات .. مكملة ومتممة .. مضافة « الحسن » و « الاحسان » فان الله يحب اذا عمل أحدكم عملا أن يتقنه ! وهذه المستويات الثلاثة تدور حول خمسة مقاصد : الدين ، والنفس ، والعقل ، والنسل ، والمال .. وبينها الترجيح تبعا لنوع المستوى : ضرورى ، حاجى ، تحسينى . وهو أمر يجريه .. الراسخون في العلم والمجتهدون !

ومع المقاصد والنصوص ، مبادئ وأصول .. مستمدة .. من استقرار النصوص والجزئيات .. فترتفع الى كليات .. تأخذ وضع القطعية وتتقدم على الجزئيات .. مثل قاعدة رفع الحرج ، والضرر الأكبر يدفع بالضرر الأصغر ، والضرر العام يدفع بالضرر الخاص ، والضرورات تبيح المحظورات .. ومثل مبادئ الاستدلال والتفسير والترجيح .

ومع هذا الفهم الواعى لضمون « الشريعة » يجرى التطبيق لها .. في مجتمع الاسلام وفي دولة الاسلام .. فيتحقق مع سمو الشريعة .. سمو المناخ والبيئة .. فيكون حسن التطبيق على نحو لا يتوافر لمجتمعات تستمد تشريعها من بيئة ، وخلقها من بيئة أخرى ، وزيتها وسلوكها من بيئة ثالثة ، وعقيدتها و « ايديولوجيتها » من بيئة رابعة .. فيكون

(١) في مقاصد الشريعة تفصيل طيب في الموافقات للشاطبى ، والاعتصام للشاطبى ، والفروق للقرافى ، ورسالة الدكتور سعيد البوطى ، ورسالة الدكتور حسين حامد ، وقد اشرنا الى هذه المراجع وغيرها عند حديثنا عن المصلحة في مصادر المشروعية .

« ترقيعا » منفرا يؤدي في التطبيق الى .. الاضطراب والتمزق ،
والضنك ، وانضيق .

* بين الشريعة والحقيقة :

وما كان بنا حاجة الى هذا البحث .. لولا أن قالت به طائفة من
الشيعة ، ولولا أن يبرز به بين الحين والحين بعض زاعمى التصوف !
والشريعة هي الحق والحقيقة « وبالحق أنزلناه وبالحق نزل » (٢) ،
وتمت كلمة ربك صدقا وعدلا ، وليس وراء شرع الله الحق .. حقيقة
أخرى .. ليس وراء الحق الا باطل « فماذا بعد الحق الا الضلال » (٣) .
والذين يقولون بالشريعة والحقيقة .. يقولون بازدواج ساقط
اشريعية من ناحية .. لأن شريعة الله تغدو محكومة لا حاكمة ، ثم هو
ازدواج يؤدي الى اضطراب المعايير وسيطرة الوهم والخيال من
ناحية أخرى .

وما يحدث لبعض من كرامات .. أو هواتف .. لا ينبغي أن يكون
مصدرا لأحكام شرعية . فائن صح في بعض الأحيان فانه كثيرا ما يخطئ ،
.. وكثيرا ما يتنيس « الشيطان » بكثير من هذه « الأحوال » وأوضحها
ما حدث لعبد القادر الجيلاني حين عطش عطشا شديدا فاذا سحابة قد
أقبلت وأمطرت واذا بمناد ينادى فيها : يا فلان أنا ربك وقد أحلت لك
المحرمات ، فرد عبد القادر الجيلاني : اذهب يا لعين .. فاضمحللت
السحابة (٤) .

وذلك فضلا عما يؤدي اليه ذلك اللبس في المعايير الى لبس في فهم
معانى النصوص رغم وضوحها فيجرى تأويلها تأويلا فاسدا لا تحتمله
أساليب اللغة ولا قواعد التأويل والتفسير ، وعلى سبيل المثال .. فبرغم
وضوح قول الله سبحانه وتعالى : « تولج الليل في النهار وتولج النهار
في الليل ، وتخرج الحي من الميت وتخرج الميت من الحي » (٥)
برغم وضوح هذه الآيات تتحدث عن آيات كونية واضحة هي الليل
والنهار والحي والميت .. أمر نشهده كل يوم ونلمس فيه العظة
والقدرة ! ومع ذلك نقرأ لأحدهم يفسر الليل أو يؤوله بظلمة النفس ،

(٣) يونس : ٣٢

(٢) الاسراء : ١٠٥

(٤) الامام الشاطبي ، ج ٢ ص ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، وانظر فيه امثلة أخرى .

(٥) آل عمران : ٢٧

والنهار بنور القلب ، والحي بحى القلب ، والميت بميت النفس ، دون ما قرينة تصرف هذه الألفاظ عن معناها الأصلى الى ذلك المعنى البعيد (٦) .

ولقد كان من نتائج ذلك اللبس كذلك قول البعض بسقوط التكليف عن شهد الحقيقة .. أو بلغ اليقين .. بمعنى أن من بلغ هذه المرتبة ، ولا ندرى من الذى يقرر بلوغه هذه المرتبة ولا بأى معيار يكون — فانه تسقط عنه التكاليف الشرعية من صلاة وصيام وحج وسائر أوامر الله ونواهيهِ .. حتى لقد تجرأ بعضهم على حدود الله .. بحجة سقوط التكليف عنه !

وهذا أمر جد خطير .. يؤدى فى النهاية الى حالة من الفوضى لا يلتزم فيها الفرد بنص ولا بقانون ، وينتهك فيها الحدود والحرمات بحجة سقوط التكليف عنه بعد أن شهد الحقيقة أو بلغ اليقين ، وهكذا تسقط عن الحقيقة المزعومة الشرعية الحققة !

* بين العقل والشرية :

العقل فى الفقه الإسلامى مناط التكليف .. ولقد حفل به الاسلام وكرمه ، لكنه لم يجعله قرين الشريعة ولا شريكا لها — كما ذهب الى ذلك البعض .

فانه ولئن التقت الفرق المختلفة على النزول على أحكام النصوص الشرعية عند وجودها فلقد اختلف الشيعة والمعتزلة مع جمهور فقهاء المسلمين عند غياب النص .

فالجمهور على أنه عند غياب النص .. تحمل الواقعة على النص بطرق الاستدلال المختلفة .. بحيث ينتهى الأمر الى الوصول الى الحكم الشرعى .. من خلال النصوص .. قياسا على لفظها ، أو على معناها .. أو التزاما بالمقاصد العامة للشرية أو بأصولها ومبادئها العامة ..

(٦) غيبا ينسب الى محيى الدين بن العربى : « تولج الليل فى النهار وتولج النهار فى الليل » أى تدخل ظلمة النفس فى نور القلب فيظلم وتدخل نور القلب فى ظلمة النفس فتستنير بخلطهما معا مع بعد المناسبة بينهما « وتخرج الحى » أى حى القلب « من الميت » أى من ميت النفس وميت النفس من حى القلب (تفسير القرآن الكريم ، ج ٢ ص ١٧٦ — الناشر : دار الاسلام القاهرة) .

أما الشيعة الامامية فانهم اذ يلتقون مع المعتزلة في عقيدتهم — فانهم يجعلون العقل مصدرا للأحكام عند غياب النص^(٧) .

وهذا بلا شك يتعارض مع الشريعة الاسلامية التي تجعل شريعة الله حاكمة ، وتجعلها هي العليا ، لا شيء معها ولا شيء فوقها !

ولا يغض ذلك من قيمة العقل .. فعمله واضح .. في فهم النصوص ، وفي الترجيح بين الأدلة . وفي الاجتهاد عند غياب النص الواضح بحثا عن حكم الله في الواقعة .. ! .. لكنه يبقى منضبطا بالشرع .. حتى لا يزل أو لا يزيغ !



(٧) راجع تفصيل ذلك في أصول الفقه للمرحوم الشيخ محمد أبو زهرة ص ٦٦ . وفي مظانها من كتب الفرق المختلفة . ولا نرى مزيدا من الخوض في الأساس الفلسفى حول التحسين والتقييح العقليين حتى لا نخرج عن دائرة بحثنا .

المبحث الثاني

الشرعية بين السعة والعسرة

* بين السعة والعسرة :

اقامة الشرعية .. واجب في ساعة السعة وفي ساعة العسرة ..
على سواء .. فالشرعية قائمة في الظروف العادية وفي الظروف الاستثنائية ..
وان اختلفت الأحكام في الحالين .

فأحكام العزيمة لازمة في حالة السعة .. وهي التي تمثل الشرعية
في هذه الحالة .. بحيث اذا عدل عنها لغير ضرورة سقطت الشرعية
عن التصرف .

وأحكام الرخص لازمة في حالة الضرورة أو العسرة .. وهي التي
تمثل الشرعية في هذه الحالة بحيث اذا عدل عنها الى أحكام العزيمة ..
كان ذلك مسقطا للشرعية عن التصرف^(١) .
وهذا وذاك هما وجهها الشرعية .. في السعة وفي الضرورة .

والى هذا أشار قول الله : « وقد فصل لكم ما حرم عليكم
الا ما اضطررتم اليه »^(٢) .

* الشرعية في حالة السعة :

هي اقامة الأحكام الأصلية الشرعية على النحو السابق تفصيله .
وليس للفرد ولا للحاكم أن يترخص في هذه الحالة .. والا سقط
عن تصرفه الشرعية لكنه يملك بعد المشروعية « الملاءمة » .. بحيث يختلف
التطبيق من حالة الى أخرى ولا تثريب عليه في ذلك متى كان الأمر مراعاة
لظروف حال .. ينتفى معه اساءة استعمال السلطة أو الانحراف بها .

(١) على خلاف بين الفقهاء الذي يرى بعضهم ان الالتزام بأحكام العزيمة
أولى وان جاز الترخص — راجع اصول الفقه للمرحوم الشيخ عبد الوهاب
خلاف ، ص ٧٧ وما بعدها ، واصول الفقه للشيخ زكريا البرديسي ، ص ٥٨
وما بعدها ، والاسنوى ، المرجع السابق ج ١ ص ١٢٠ وما بعدها ، الدكتور
فؤاد النادى ، مبدأ المشروعية ، ص ١٧٨ وما بعدها .

(٢) الانعام : ١١٩

* الشرعية في حالة الضرورة :

يتناول الفقهاء بالبحث أحكام الضرورة عند الحديث عن الرخصة والعزيمة باعتبار أن قيام حالة الضرورة هو الذي يبرز العدول عن أحكام العزيمة الى أحكام الرخصة ولقد كانت قاعدة « الضرورات تبيح المحظورات » تقنيا وتقييدا لأحكام الضرورة .. أخذا من نصوص كثيرة « الا ما اضطررتم اليه » (٣) ، « فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا اثم عليه » (٤) .

ومع هذه القاعدة العامة « الضرورات تبيح المحظورات » - قيد هام في مجال الشرعية هو « الضرورة تقدر بقدرها » .
وأهمية هذا القيد أن يفرض على المتصرف في حالة الضرورة أن يلتزم بدائلها .. فان خرج عن الدائرة سقط عن تصرفه الشرعية .
كذلك يفرض على المتصرف اذا انتهت حالة الضرورة أن يكف عن استعمال أحكامها والا سقط عن تصرفه الشرعية .

وفي ظل نظام اسلامي قائم على الشرعية الحققة .. يمكن للقضاء الاسلامي أن يبطل كل عمل خارج دائرة الضرورة أو بعد انتهاء حالتها .. وهكذا تقوم نظرية الضرورة بأصلها وقيدها (٥) .

وهكذا يتأكد اقامة شريعة الله في اليسر .. والعسر .. والمنشط والمكره ، ويتأكد بذلك قيام شرعية حققة تعلو فيها الشريعة ، ولا يعلو عليها أحد !

وننتهي بذلك من الفصل الأول : اقامة شريعة الله كركن أول للشرعية .
وننتقل الى الركن الثاني : اقامة الدولة المسلمة .

* * *

(٤) البقرة : ١٧٣

(٣) الأنعام : ١١٩

(٥) تقوم متقدمة على نظرية الظروف الاستثنائية التي قيل أنها من ابتداء مجلس الدولة الفرنسي . ومتفوقة عليها في الصياغة وفي تلبية الحاجة ، راجع في الظروف الاستثنائية الدكتور أحمد كمال أبو المجد - الرقابة على أعمال الإدارة ، ص ٧٩ وما بعدها ، والدكتور فؤاد النادى ، المرجع السابق .

الفصل الثاني

اقامة الدولة المسلمة

* دين ودولة :

لا شرعية بغير دين .. ! ولا دين بغير دولة .. !
فلا شرعية بغير دولة .. تقوم على هذا الدين وتقوم به !
وفي مكة .. قام دين ! .. وفي المدينة .. قامت دولة .. !
قامت على هذا الدين وقامت به .. وأنزل الله : « اليوم أكملت
لكم دينكم » (١) .

تلك حقيقة تاريخية .. لا يمارى فيها أحد !

* * *

وإذا صح في التاريخ أن تقوم دولة بغير دين ، فانه لا يصح في
الاسلام أن يقوم دين بغير دولة ، لأن دين الله لا يقبل التجزئة ..
واقامة الدولة جزء منه ...

ولقد كانت هذه « بدھية » أحسها المسلمون حين اندفعوا يهاجرون
ويهجرون أموالهم وديارهم ليقيموا أول دولة للاسلام بالمدينة ، وأحسها
المسلمون حين اندفعوا يحافظون على هذه الدولة ضد هجمات الحاقدين
والكافرين .. ثم أحسوها أخيرا حين أخروا دفن نبيهم وهو عزيز عليهم
ليبحثوا أمر الخلافة حفاظا على دولة الاسلام أن تغرب شمسها !

لكن هذه « البدھية » غابت عن المسلمين .. لما ران على قلوبهم
ما كانوا يكسبون ، ولما راح أعداء الاسلام ييذرون بذور فصل الدين
عن الدولة (٢) واقامة العلمانية الآثمة مكان شريعة الله .. ونجحوا في

(١) المائدة : ٣

(٢) يشير الكاتب الأمريكى وليام غاى كار في كتابه قطع الشطرنج
(كليلر داتر - الولايات المتحدة ١٣ تشرين الأول ١٩٥٨ م) وهو كتاب
منع تداوله في كثير من البلاد العربية ، يشير الى أن بث فكرة فصل الدين

اسقاط علم الخلافة الاسلامية الذى أظل المسلمين أكثر من ألف سنة^(٣) .
وبعقلية المنهزمين والمتشككين رحنا نناقش تلك البدهية تحت سؤال
هل يوجب الاسلام اقامة دولة .. وكان الدولة التى قامت على عهد
الرسول صلى الله عليه وسلم .. وسقطت تحت لوائها ملايين الشهداء على
مدى ألف سنة من الزمان .. كأن هذه الدولة .. كانت « بدعة » ولم تكن
فريضة ولا سنة ولا اجماعا .. وكان شريعة الله المتضمنة نظاما سياسيا
متميزا ونظاما اقتصاديا متميزا ونظاما اجتماعيا كذلك متميزا .. كأن
هذه الشريعة الربانية يمكن أن تقيمها دولة « بلشفية » أو « اشتراكية »
أو « ديماجوجية » .. كما قال قائلهم حين ضل وأضل وضل عن
سواء السبيل ..^(٤) .

=
عن كل ارتباط مع أنظمة الحكم كان من تخطيط اليهود .. فى محاولة منهم
لاضعاف العالمين المسيحى والاسلامى ، ص ٥٨ — ٦٠ من المرجع المذكور ،
وبرغم ان اليهود يجبرون باقامة دولتهم على أساس من دينهم — الذى
يعد فى التقييم العلمى الصحيح منسوخا يلقى بالاسلام — فلا يزال المسلمون
عاجزين عن الجهر باقامة دولتهم الكبرى على الاسلام ، ويقول شيخ
الاسلام مصطفى صبرى بعد ان غادر بلاده اثر الغاء الخلافة الاسلامية :
« وكل من أشار بمبدأ الفصل فهو إما مستبطن للالحاد وإما جاهل بمعنى
فصل الدين عن الدولة ومغزاه » ص ٢٩١ — ٢٩٤ من كتابه : موقف العقل
والعلم والعالم من رب العالمين — وراجع الدكتور محمد البهى فى كتابه القيم :
الفكر الاسلامى الحديث وصلته بالاستعمار الغربى ، ص ٢٢٨
(٣) نشير الى مأساة تركيا الدولة حين ادارت ظيورها للاسلام ..
واعطت ولاءها للكفر والكافرين — فصارت ذبلا تلحق الفتات وكانت من قبل
بالاسلام ترهب الكفر والكافرين .

(٤) نشير الى : على عبد الرازق ولا نرى له مكانا غير هذا الهامش
فما يستحق ما قاله — من الناحية العلمية — غير هذه السطور من الهامش
فان ما قاله يفتقد كل « أصالة » علمية ، بل كل « قيمة » علمية .. ليس
لأنه تهجم على الاسلام وحقائق الاسلام فحسب .. ولكن لأنه فوق ذلك
افتقد « المنهج العلمى » .. اذ راح يستدل على آرائه بأبيات من الشعر
أو بمراجع أدبية ، وافتقد كذلك « الأمانة العلمية » اذ وضع مقررات غير
صحيحة منها مثلا قوله فى ص ٥٠ من كتابه الاسلام وأصول الحكم : « هل كان
محمد صلى الله عليه وسلم ممن جمع بين الرسالة والملك ، أو كان رسولا

=

لكنها الفتنة .. اضطرت البعض أن يطرح هذا السؤال الغريب
عن الفقه الاسلامي .. بل عن الفكر الاسلامي .. فما كان هذا ولا ذاك
يناقش « البدهيات » !

* دولة الاسلام :

يختلف فقهاء القانون حول تعريف الدولة^(٥) ، وأبسط التعاريف
ما يعرفها بأركانها : شعب ، وإقليم ، وسلطة سياسية^(٦) — وباختيارنا
لهذا التعريف نجد أن أركان الدولة الاسلامية قائمة منذ عهدها الأول ..
فلقد قامت أمة الاسلام بخصائصها ركنا ركينا لدولة الاسلام ، ثم كان
لدولة الاسلام رقعتها الأرضية التي اتسعت حتى امتدت إلى قارات
العالم كله .. آسيا ، وإفريقيا ، وأوروبا ، وكان لدولة الاسلام سلطتها
السياسية تستمد شرعيتها من إقامة شرع الله ، وتظل المسلمين تحت
لواء واحد تفرق في أيام الضعف إلى أكثر من لواء .. حتى امتدت اليد
الآثمة فطاوت علم الخلافة الاسلامية ، وتقطع المسلمون في الأرض ..

=
غير ملك ؟ ثم يجب على السؤال : لا نعرف لأحد من العلماء رأيا صريحا
في ذلك البحث ولا نجد من تعرض للكلام فيه « !! هكذا .. وكأنه لم يقرأ
كتب السياسة الشرعية العديدة .. أو كأنه حين قرأ لم يفهم .. أو كأنه
حين فهم ران على قلبه ما كسب !! ولئن كان على عبد الرزاق قد ضل على
« علم » فإن من المحدثين من « ضل » على غير علم ، فخاضوا في دين الله
بغير علم ولا هدى ولا كتاب منير واعتقدوا أنهم مجتهدون ولو فقهوا مسئوليتها
ما خاضوا فيها « ولا تقف ما ليس لك به علم ، ان السمع والبصر والفؤاد
كل أولئك كان عنه مسئولا » (الاسراء : ٣٦) .

(٥) يعرفها العميد ديجي بأنها مجتمع توفر له الاختلاف السياسي فيقيمتها
بذلك على ركنين : شعب وسلطة سياسية ، ويعتبرها العميد هوريو مرحلة
متقدمة من مراحل تطور الجماعة السياسية ، وزاد بيردو على ذلك بأنها
لا تتحقق الا عندما يتوافر الفصل بين السلطة السياسية وشخصية الحكام .

(٦) استاذنا الدكتور حامد سلطان : القانون الدولي العام في وقت السلم ،
ص ٣٣٤ — وراجع الدكتور فؤاد النادى في رسالته : رئيس الدولة في الشريعة
الاسلامية والنظم الدستورية المعاصرة ، ص ٣٥ وما بعدها ، واستاذنا الدكتور
عبد الله العربي ، نظام الحكم في الاسلام ، ص ٢١ وما بعدها . الدكتور
السيد صبرى : مبادئ القانون الدستوري ، ص ٢٢٣

أما ودولا .. ودويلات .. وسهل للطامعين أكل الجزئيات بعد أن امتنع أن يأكلوا الكل الكبير !

ولئن كانت أركان دولة الاسلام .. هي أركان كل دولة قانونية .. فانها ترتفع على ذلك بالخصائص والسمات .. التي جعلت أمتها خير أمة أخرجت للناس .. وجعلت دولتها أقوى دولة عرفها التاريخ .. اذا لم يكن ينازعها — بعد أن دالت دولتا الفرس والروم — دولة أخرى .. ولم تنازع راية لا اله الا الله محمد رسول الله راية كفر أو الحاد !

ولئن كانت دراسة « الأمة » أدخل في علم الاجتماع ، ودراسة « الاقليم » أدخل في علم القانون الدولي العام منه والخاص ، فاننا نعرض لهذين العنصرين عرضا سريعا قاصرا على بيان الخصائص والسمات دون خوض في سائر التفاصيل والأحكام ثم نعرض بعد ذلك لبحث السلطة السياسية بما يلقى الضوء على شرعيتها دون خوض كذلك في سائر التفاصيل والأحكام .. والله المستعان .

* العلمانية الآثمة :

ولا بترك هذا التمهيد .. حتى نشير الى موقف العلمانية الآثمة من دولة الاسلام .

لقد كان التخطيط للقضاء على دولة الاسلام تخطيطا يهوديا يحمل الحقد القديم على دولة الاسلام التي أجلت اليهود عن دار الاسلام بعد أن خانوا العهد ونقضوه ، والحقد الجديد على دولة الاسلام التي رفضت أن تعطيهم فلسطين وطنا قوميا ، ولقد عجز قرنان من الحروب أن يهدم دولة الاسلام .. حتى حقق لهم ذلك الهدف .. من حمل اسم المسلمين واثم الكافرين (٧) !

(٧) يقول الدكتور محمد حسين : « وربما كانت اليهودية العالمية الطامعة في تقويض نظام الخلافة الاسلامية تمهيدا لاغتيال فلسطين واتخاذها وطنا قوميا لليهود العالم في مقنمة هذه الاسباب الخفية .. وكان الاستعمار الطامع في اقتسام العالم العربي والاستيلاء على بتروله واسواقه وشريكا للصهيونية العالمية في هذا التدبير » (من كتاب الاتجاهات الوطنية في ادبنا المعاصر ، ج ١ ص ٢٥٦) وفي بحث حديث لمجلة اسلامية اشارت الى أن الزعيم اليهودي قرصو رئيس المحفل الماسوني في مدينة سالونيك بتركيا

=

ولقد كانت مصر ولا تزال هي البديل عن تركيا .. لتعيد دولة الاسلام .. لكن مؤامرات الاستعمار الانجليزى المحتل لأرضها حالت دون ذلك ، فلما جلا عنها الاستعمار الانجليزى ، خلف وراءه من أمثال كمال أتاتورك من رفض اقامة شريعة الله وأبى ذلك فى موثيقه ودساتيره (٨) ولم يكن ذلك الالباء — فى عقيدتنا — ومن قبله اباء المؤتمرين فى جنيف أن تكون الشريعة الاسلامية مصدرا لنا واشتراطهم لالغاء الامتيازات الأجنبية فى سنة ١٩٣٧ استمداد تشريعنا من التشريع الغربى لم يكن هذا وذاك غير امتداد للعلمانية الآثمة .. التى خططت لها الصهيونية والصليبية هدمًا للإسلام ودولة الاسلام .. وتحقق الأثر الكريم « تنقض عرى الإسلام عروة عروة أولها الحكم وآخرها الصلاة » !

=
دخل على السلطان عبد الحميد « خليفة المسلمين » فقال له : انى قللم مندوبا عن الجمعية الماسونية لتكليف جلالكم ان تقبلوا خمسة ملايين ليرة ذهبية هدية لخرينتكم الخاصة ! على ان تسمحوا لنا ببعض الامتيازات فى فلسطين ! فبصق الخليفة فى وجهه وقال له : ان هذه الأرض لا تباع لأنها ليست ملكى ولا ملك آبائى ، انها ملك المسلمين اخذت بالدماء ولا تباع الا بنفس الثمن . فقال له الزعيم اليهودى : سترى كم يكلفك هذا الرفض !

(٨) قدم الرئيس السابق جمال عبد الناصر سنة ١٩٦٢ ميثاق العمل معبرا عن قيم المجتمع ومثله فى عهده الجديد ، وضمنه تسعة أبواب ، لكل باب منها جزء مقسوم ، لكنه لم يضمنه نصا عن الاسلام أو الشريعة الاسلامية — ولما انتدب المؤتمر مائة من أعضائه وضعوا على استحياء او وجل بعض النصوص على ان الاسلام دين الدولة ، والشريعة مصدرا للتقنين واعتبر المؤتمر تقريرها جزءا من الميثاق — لكن القائمين على الأمر وزعوا الميثاق من غير ذلك الجزء المكمل له ، واستطعنا الحصول عليه من مضبطة مجلس الشعب !

ولا نترك هذا المجال حتى نسجل بالتقدير وثبة الأمة غداة حركة التصحيح واصرارها على أن يكون الكتاب والسنة هما مصدر التشريع . وقد اتخذ مجلس الشعب قرارا بأن تكون الشريعة الاسلامية هى المصدر الأساسى للقانون ووافق على ذلك المؤتمر القومى للاتحاد الاشتراكى — لكننا نسجل على لجنة الصياغة خروجها على ارادة الأمة وتغييرها النص الى مصدر رئيسى بدلا من المصدر الرئيسى . وفرق بين النصين كبير — سجل هذه الملاحظة الزميل الدكتور مصطفى كمال وصفى فى مؤلفه : النظام الدستورى فى الاسلام — مقارنا بالنظام العصرية . طبعة ١٣٩٤ هـ — ١٩٧٤ م . ص ٥

✽ وبعد ..

فان مصدر الحياة بين أيدينا « أو من كان ميتا فأحييناه وجعلنا له نورا يمشى به في الناس كمن مثله في الظلمات ليس بخارج منها » (٩) .
ومن بعده .. الأمة ..

- ومن بعده ... الاقليم والسلطة •
- هذه أركان الشرعية .. وذلك تدرجها •
- ولتكن الأمة والاقليم في مبحث •
- والسلطة في مبحث ثان .. والله المستعان •

✽ ✽ ✽

المبحث الأول

أمة .. واقليم

✽ هي الأمة التي تجمعت لها من الخصائص ما استحققت به أن تكون خير أمة أخرجت للناس ..

- وهي بهذا الوصف .. ضرورة .. وغريضة !
- وهي الدار التي تضم هذه الأمة المسلمة .. وتعلو فيها شريعة الله •
- وهي بهذا الوصف كذلك .. ضرورة وغريضة .. !

أولا : أمة مسلمة

✽ عصمة الأمة (١٠) :

لئن كانت الأمم تتغاير وتتمايز .. وتزعم لنفسها من الأنساب ما تتعالى به على الآخرين ؛ فان أمة الاسلام قد تجمع لها من الخصائص « الموضوعية » ما تعلو به على الآخرين لتكون خير أمة أخرجت للناس ولتتحقق لها « عصمة الأمة » لا « عصمة الامام » .. « لا تجتمع أمتي على ضلالة » .. وهي بهذا تعلو ولا تتعالى ؛ وتكبر ولا تتكبر ؛ لأنها رغم عصمتها تؤمن أن الله فوق الجميع .. أكبر .. !

(٩) الانعام : ١٢٢

(١٠) يقوم الامام العظيم ابن تيمية : لا نسلم ان الحاجة داعية الى نصب امام معصوم لان عصمة الأمة مغنية عن عصمته (منهاج السنة : ج ٢ ص ٢٧١) .

ولقد تحققت — تاريخيا — عصمة الأمة .. فلم يحدث — حتى الآن أن ضلت الأمة ، وانما الذى حدث — رغم التخريب الدائم الدائب — أن قد تحقق على مدار التاريخ ما قاله الرسول صلى الله عليه وسلم : « لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خذلهم حتى يأتى وعد الله وهم كذلك » وتحقق : « لن يخلو وجه الأرض من قائم لله بحجة » وتحقق : « ان الله يبعث على رأس كل مائة عام من يجدد للأمة دينها » !

وان الأمة التى أخرجت .. أبا بكر وعمر وعثمان وعليه ، وعمر ابن عبد العزيز من الحكام .. خرجت من العلماء العاملين .. أبا حنيفة ومالك والشافعى وأحمد بن حنبل .. ومن بعدهم .. من كانوا قلم حق ولسان صدق .. « صدقوا ما عاهدوا الله عليه ، فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر ، وما بدلوا تبديلا » (١١) حج الرشيد عاما فلقبه عبد الله العمري في الطواف .. فقال : يا هارون .. قال : لبيك يا عم ، قال : كم ترى هنا من الخلق لا يحضونهم إلا الله ؟ قال : اعلم أيها الرجل أن كل واحد منهم يسئل عن خاصة نفسه ، وأنت واحد تسئل عنهم كنهم فانظر كيف تكون ؟! فبكى هارون وجلس ، فجعلوا يعطونه منديلا منديلا للدموع ، ثم قال له : ان الرجل ليسرع في مال نفسه فيستحق الحجر عليه .. فكيف بمن أسرع في مال المسلمين (١٢) ؟

وقدم سليمان بن عبد الملك المدينة فأرسل الى أبى حازم .. فكان مما قاله سليمان : يا أبا حازم .. مالنا نكره الموت ؟ فقال : لأنكم خربتم آخرتكم وعمرتم دنياكم فكرهتم أن تنتقلوا من العمران الى الخراب ! فقال : يا أبا حازم .. كيف القدوم على الله ؟ قال : يا أمير المؤمنين .. أما المحسن فكالغائب يقدم على أهله ، وأما المسيء فكالآبق يقدم على مولاه . فبكى سليمان وقال : ليت شعري مالى عند الله ؟ قال أبو حازم : اعرض نفسك على كتاب الله تعالى حيث قال : « ان الأبرار لفي نعيم » وأن الفجار لفي جحيم » (١٣) ، فقال سليمان : فأين رحمة الله ؟ قال : قريب من المحسنين .. ثم سأله بعد ذلك : ما تقول فيما نحن فيه ؟ قال :

(١١) الأحزاب : ٢٣

(١٢) سراج الملوك للعلامة ابى بكر محمد بن الوليد الفبرى الطرطوشى ، طبعة ١٣١١ هـ . وهامش مقدمة ابن خلدون ، ص ٦٦

(١٣) الانطار : ١٣ ، ١٤

أو تعفنى ؟ .. ثم قال : ان آباءك قهروا الناس بالسيف ، وأخذوا هذا الملك عنوة من غير مشورة من المسلمين ولا رضا منهم (١٤) .
وعلى ذلك فإنه رغم ما يصيب « السلطة » بين الحين والحين ..
فإن عصمة الأمة (١٥) وحيويتها تبقى الى جوار شريعة الله ضمانا هاما للشرعية .. يحقق لها ما تعجز عنه الأنظمة الوضعية العديدة .

✽ المصدر والأساس والوعاء :

الوحي مصدر الشرعية .. ذاك ما انتهينا اليه .
وشرع الله أساس الشرعية وركنها .. ذاك كذلك ما انتهينا اليه (١٦) .
والأمة المسلمة هي وعاء هذه الشرعية والقائمة بها .
ولقد حوت سورة واحدة .. المصدر ، الأساس ، والوعاء ..
وخملت اسما يحقق جناسا مع « الشرعية » .. يكاد يكون كاملا ..
هي « الشورى » .. وهي في الوقت نفسه أبرز سمات الوعاء : تبدأ
السورة بالحديث عن الوحي .. وتنتهي به .
وتتحدث عن الشرع — أساسا للشرعية « شرع لكم من الدين
ما وصى به نوحا والذي أوحينا اليك » (١٧) .

(١٤) تفصيل ذلك الحديث الشيق في احياء علوم الدين ، ج ٢ ص ١٣٠ ،
وراجع ص ٢٠٠ الى ٣١٢ وقد اشار اليه كذلك الامام القرطبي في جزئه
الاول ، وراجع كذلك كتاب القاضي ابو يوسف الى هارون الرشيد ، ص ١ ، ٢
من كتاب الخراج .

(١٥) يختلف الباحثون في تعريف الأمة في الفكر القانوني المعاصر
باختلاف تأثرهم بنزعاتهم الوطنية والسياسية ، ويعرفها الدكتور صوفي
ابو طالب بأنها جماعة من الناس تجمعهم وحدة نفسية وأهداف مشتركة
ويرتبطون فيها بينهم بعدة عوامل يختلف عددها وأهميتها باختلاف كل جماعة
كاللغة ووحدة التاريخ والثقافة والأرض (المجتمع العربي ص ٢٣) والفريب
أن أكثر التعريفات يهمل الدين كعامل من عوامل نشوء أمة .. وقد كان هو
العامل الأساسي الذي اقام أعرق أمة وأكبر أمة عرفها التاريخ .. وهي
أمة الاسلام . راجع ساطع الحصري « حول القومية العربية » وفؤاد العطار
النظم السياسية ، ص ١٣٢ ، والدكتور فؤاد النادى في رسالته ص ٢٨
وما بعدها . ونحن نؤثر لفظ الأمة على لفظ الشعب ، لأن القرآن استعمل
اللفظ الاول ولأن الثاني قد يعنى طوائف أخرى لا تنتمى الى نفس الأمة
كأقليات غير اسلامية .. الخ .

(١٦) راجع ما سبق . (١٧) الشورى : ١٣

وتضع الجزاء للخروج على ذلك الأساس هو عدم الشرعية في أقصى صورها : الشرك « أم لهم شركاء شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله » (١٨) .

وتتحدث عن الأمة بصفاتها .. « وما عند الله خير وأبقى للذين آمنوا وعلى ربهم يتوكلون . والذين يجتنون كبائر الاثم والفواحش وإذا ما غضبوا هم يغفرون . والذين استجابوا لربهم وأقاموا الصلاة وأمرهم شورى بينهم ومما رزقناهم ينفقون . والذين إذا أصابهم البغي هم ينتصرون . وجزاء سيئة سيئة مثلها ، فمن عفا وأصلح فأجره على الله ، انه لا يحب الظالمين . ولن انتصر بعد ظلمه فأولئك ما عليهم من سبيل » (١٩) .

وهذه أغلب الصفات أو الخصائص التي تقوم بها الأمة المسلمة .. وفي آيات أخرى خصائص أخرى « كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله » (٢٠) .

« وكذلك جعلناكم أمة وسطا لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا » (٢١) ، « ان هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون » (٢٢) ، « وان هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون » (٢٣) .

* مجتمع التزام لا انتماء :

من الصفات العديدة التي تبدأ بالايمان .. صفة بارزة لمجتمع الاسلام أنه مجتمع التزام لا انتماء ، تتحرك الصفة من اللون الباهت الثابت .. الى الايجابية الحية المتحركة .. وهذا هو الفارق بين مجتمع اسلامي وبين مجتمع الاسلام .. هو الفارق بين الانتماء والالتزام .. فالمجتمع الاسلامي يتحقق له هذه الصفة ولو كانت مجرد لون باهت .. اذا تحقق لأفراده الانتماء الى الاسلام بشهادتهم لا اله الا الله أو بميلادهم من آباء مسلمين .. أما مجتمع الاسلام فلا يتحقق له هذه الصفة حتى يتحقق له فوق الانتماء الالتزام (٢٤) .

(١٩) الشورى : ٣٦ - ٤١

(١٨) الشورى : ٢١

(٢١) البقرة : ١٤٣

(٢٠) آل عمران : ١١٠

(٢٣) المؤمنون : ٥٢

(٢٢) الانبياء : ٩٢

(٢٤) راجع مقالا طيبا للأستاذ ابراهيم الخولى نشرته مجلة الأزهر (المحرم ١٣٩٢ هـ - فبراير ١٩٧٣ م) السنة الرابعة والخمسون - الجزء

ولقد أشارت السورة الكريمة الى صفة الالتزام بتعبير الاستجابة .. وفى تعبير الاستجابة ايحاء جميل باقتران الالتزام بالتجاوب الروحى والعقلى .. ولا غرو فهو نداء الفطرة وذكاء العقل .. ولا غرو اذ يتبع الالتزام من عقيدة .. ويحقق عبادة .

فالالتزام هنا ليس استجابة لمخلوق .. لكنه استجابة للمخالق «والذين استجابوا لربهم» (٢٥) ، «يا ايها الذين آمنوا استجبوا لله وللرسول اذا دعاكم لما يحييكم» (٢٦) .. وبدأ بتحديد الالتزام منبعاً .. وهديفاً !

والالتزام شامل لأصول الشريعة وفروعها .. لأنه بغير ذلك تكون الاستجابة ناقصة ، والله الذى أنزل الشريعة شاملة كاملة لا يقبل الاستجابة ناقصة .. الا أن يكون ذلك عن عجز تتحقق معه : «لا يكلف الله نفساً الا وسعها» (٢٧) .

وهذا الشمول فى الاستجابة يعنى بعبارة أخرى أن شريعة الله حاكمة للنظام الاجتماعى والسياسى والاقتصادى ولكل علائق المجتمع أصولاً وفروعاً !

بيد أن القرآن مصدر الشرعية الأصيل ، خص (التزامات) بالذكر بياناً .. لخطرها فبعد الحديث عن الاستجابة (٢٨) .. أشار الى الصلاة .. وللصلاة جانبها الجماعى الى جانب جانبها الفردى . ثم أشار الى الشورى .. وهى تمثل جانباً جماعياً هاماً يحقق مشاركة فى الآراء والمشاعر .

الاول ص ٥٥ تحت عنوان «حول تطور المجتمع الإسلامى — الفقيه والمنهج» — جاء فيه : «وانتماء مجتمع ما للإسلام قد يكفى لأن نسميه مجتمعاً إسلامياً ولكنه لا يكفى لأن يسمى «مجتمع إسلامى» فلابد لقيام مجتمع الإسلام من الالتزام بتوجيهه للحياة التزاماً كاملاً وهو أمر — كما نرى — وراء الانتماء وغوق الانتماء» — ولقد وضع الكاتب بهذه التفرقة حلاً للتمييز بين مجتمعات تلتزم بالإسلام وأخرى تكتفى بحمل الأسماء والشعارات وهى عالة عليه مسيئة لبادئنه وتعاليمه .

(٢٥) الشورى : ٣٨

(٢٦) الأنفال : ٢٤

(٢٧) البقرة : ٢٨٦

(٢٨) نشير الى ما جاء من آيات فى سورة الشورى سبق الإشارة

ليها فى فقرة سابقة .

ثم أشار الى الزكاة .. وهى تمثل جانب التكافل الاجتماعى بين أفراد المجتمع .. ثم أشار الى التناصر .. وهو يمثل جانب التكافل السياسى بين أفراد المجتمع .

وبهذه الألوان من التكافل والمشاركة .. يتحقق لمجتمع الاسلام ايجابية تجعله بتعبير الرسول صلى الله عليه وسلم : « كالجسد الواحد اذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الأعضاء بالسهر والحمى » . ويتحقق له قوة التماسك بحيث يصير « كالبنيان يشد بعضه بعضاً » ، والاييجابية والتماسك .. ميزتان ضخمتان لا تتوافر لكثير من المجتمعات !

✽ أمة واحدة :

أذاب الاسلام فى أمته ما كان فيها من تناحر وأثرة ليحل محله الموائمة والائتار ، وكان مجتمع المدينة دليلاً ونموذجاً .. وقصة ايثار الأنصار لآخوانهم المهاجرين معروفة .

ولقد بلغ الاسلام فى حرب العصبية حداً قال فيه الرسول عليه الصلاة والسلام : « ... ومن دعا بدعوة جاهلية فهو من جثى جهنم » قالوا : وان صلى وصام ؟ قال : « وان صلى وصام وزعم أنه مسلم » (٢٩) . وحين تتادى الأنصار والمهاجرين بعد أن نزغ بينهم شيطان يهودى ، غضب رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال : « أبدعوى الجاهلية وأنا بين أظهركم » ؟! ونزل القرآن بقوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا ان تطيعوا فريقاً من الذين أوتوا الكتاب يردوكم بعد إيمانكم كافرين » وكيف تكفرون وأنتم تتلى عليكم آيات الله وفيكم رسوله » (٣٠) ؟!

وجعل الفرقة جزاء لأمة من قبل عصت واعتدت « وقطعناهم فى الأرض أمماً ، منهم الصالحون ومنهم دون ذلك ، وبلوناهم بالحسنات والسيئات لعلهم يرجعون » (٣١) .

من هنا كان نداؤه لهذه الأمة : « ان هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون » (٣٢) ، « وان هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون » (٣٣) .

(٣٠) آل عمران : ١٠٠ ، ١٠١

(٣٢) الانبياء : ٩٢

(٢٩) حديث حسن رواه أحمد .

(٣١) الاعراف : ١٦٨

(٣٣) المؤمنون : ٥٢

وكان نهيه : « ولا تنازعوا فتنفشلوا وتذهب ربحكم » (٣٤) ،
« ان الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا لست منهم في شيء » (٣٥) ،
« ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم البينات ، وأولئك لهم عذاب عظيم » (٣٦) .

ثم كان .. تخطيطا .. أن جعل الجماعة « فريضة » فوق أنها
« فطرة » و « ضرورة » .

✽ فطرة وضرورة وفريضة :

هي فطرة .. باعتبارها مجرد جماعة .. لأن الفرد لا يستطيع
أن يعيش وحده ، فهو مدنى بمعنى اجتماعى بطبعه ، من أجل ذلك حرمت
مؤتمرات دولية أطالة « الحبس الانفرادى » عن مدة معينة حتى لا يؤدي
الى ازدواج الشخصية الذى قد ينتهى .. الى الجنون !

والأمة المسلمة فوق أنها تلجئ نداء الفطرة بالنسبة للفرد المسلم
وتشبع حاجته للحياة فى جماعة فهى ضرورة لاقامة الواجبات « الكفائية »
أو الجماعية مثل الجهاد ، واقامة النظام السياسى : وأداء الفرائض
الجماعية مثل الصلاة جماعة والجمعة والزكاة .. الخ ، وهى ضرورة
حتى بالنسبة للواجبات « العينية » أو الفردية اذ تحقق « العون » على
الطاعة بما تهيئه من « مناخ » اسلامى .

وهى بعد ذلك فريضة .. لا يصح بغيرها ايمان .. وان صلى
وصام وزعم أنه مسلم .

والأدلة على ذلك كثيرة تتضافر لتؤدى معنى « الوجوب »
أو « الفرض » :

١ - فى حديث لابن عمر : « عليكم بالجماعة واياكم والفرقة .
لا يخلون رجل بامرأة ، فانه لا يخلون رجل بامرأة الا كان الشيطان
ثالثهما ، والشيطان مع الواحد وهو من الاثنين أبعد ، ومن أراد بحبوبة
الجنة فليلزم الجماعة » (٣٧) .

٢ - وعن ابن عباس رضى الله عنهما : قال رسول الله صلى الله

(٣٥) الانعام : ١٥٩

(٣٤) الانفال : ٦٦

(٣٦) آل عمران : ١٠٥

(٣٧) من حديث أخرجه الترمذى والطبرانى .

عليه وسلم : « ان الله لا يجمع أمتي على ضلالة ، ويد الله مع الجماعة ومن شذ شذ في النار » (٣٨) .

٣ — في حديث لحذيفة بن اليمان : يا رسول الله .. كنا في جاهلية وشر فنجانا الله بهذا الخير ، فهل بعد الخير من شر ؟ فقال : « نعم » ؛ قلت : وهل بعد الشر من خير ؟ قال : « نعم ، وفيه دخن » ؛ قلت : وما دخنه ؟ قال : « قوم يهدون بغير هديي تعرف منهم وتنكر » ؛ قلت : فهل بعد ذلك الخير من شر ؟ قال : « نعم دعاة على أبواب جهنم من أجابهم إليها قذفوه فيها » قلت : يا رسول الله صفهم لنا ! قال : « هم من جلدتنا ويتكلمون بألسنتنا » قلت : فما تأمرني ان أدركني ذلك ؟ قال : « تلزم جماعة المسلمين وامامهم » قلت : فان لم يكن جماعة ولا امام ؟ قال : « فاعتزل تلك الفرق كلها ولو أن تعض بأصل شجرة حتى يدركك الموت وأنت على ذلك » (٣٩) .

٤ — وفي حديث يحيى بن زكريا : « ... وأنا آمركم بخمس أمرني الله بهن : الجماعة ، والسمع ، والطاعة ، والهجرة ، والجهاد في سبيل الله . فان من خرج عن الجماعة قيد شبر فقد خلع ربقة الاسلام من عنقه الا أن يرجع ، ومن دعى بدعوى جاهلية فهو من جثي جهنم » قالوا : وان صلى وصام ؟ قال : « وان صلى وصام وزعم أنه مسلم ، فادعوا المسلمين بأسمائهم على ما سماهم الله عز وجل المؤمنين عباد الله » (٤٠) .

٥ — عن أبي ذر رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من فارق الجماعة قيد شبر فقد خلع ربقة الاسلام من عنقه » (٤١) ، وعن ابن عباس رضي الله عنهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من رأى من أميره شيئا فليصبر فان من فارق الجماعة قيد شبر فمات مات ميتة جاهلية » (٤٢) .

٦ — « لا يحل دم امرئ مسلم الا باحدى ثلاث : النفس بالنفس والثيب الزاني ، والتارك لدينه المفارق للجماعة » (٤٣) .

(٣٨) رواه الترمذى والبيهقى وأخرجاه عن ابن عباس مرفوعا .

(٣٩) متفق عليه . (٤٠) حديث حسن رواه أحمد .

(٤١) رواه ابو داود والطبرانى واحمد والحاكم .

(٤٢) متفق عليه . (٤٣) متفق عليه .

٧ — وفي حديث للنعمان بن بشير : « ثلاث لا يغفل عليهن قلب مؤمن : اخلاص العمل لله ، ومناصحة ولاة الأمور ، ولزوم جماعة المؤمنين » (٤٤) .

هذه الآثار الشريفة وغيرها (٤٥) ترجع الرأي القائل بأن معنى « ولنكن منكم أمة » (٤٦) أى فلتكونوا أمة باعتبار أن « من » بيانية وليست بعضية كما ترجح أن قول الله : « كنتم خير أمة أخرجت للناس » (٤٧) .. أن ذلك الاخبار للإيجاب وقد يكون الاخبار أبلغ في الإيجاب من الأمر .

✽ الجماعة والهجرة إليها .. اغراط في التكيف :

قال البعض بكفر المسلمين ان لم توجد « الجماعة المسلمة » أو ان وجدت وحدث خروج عليها تأويلا لبعض النصوص السابقة ، وقالوا كذلك بكفر من لم يهاجر اليها استنادا الى حديث : « أنا بريء من كل مسلم أقام بين أظهر المشركين » .

والرد على القضية الأولى (٤٨) :

١ — أن الاجماع : على أن دخول الاسلام يكفى فيه نطق الشهادتين ، وليس هناك شرط زائد .

٢ — في حديث حذيفة افترض ألا توجد جماعة ولا امام ، ولو كانت الجماعة شرطا لصحة الاسلام لما أمكن ذلك الفرض .

٣ — النجاشي ملك الحبشة لم يوجد في جماعة مسلمة .. ومات وصلى عليه النبي عليه الصلاة والسلام ، ولو كانت الجماعة شرطا لصحة الاسلام لكان النجاشي كافرا وما صلى عليه النبي عليه الصلاة والسلام .

(٤٤) الحاكم في المستدرك .

(٤٥) في المعنى احاديث أخرى وآثار كقول ابن مسعود في معنى الاعتصام بالله هو الجماعة ، وقوله : عليكم بالجماعة فانها جبل الله الذي أمر به ، وان ما تكرهون في الجماعة والطاعة خير من الفرقة — راجع مدارج السالكين لابن القيم ، ج ١ ص ٤٦٠ ، ٤٦١ ، وفي معنى الاعتصام بالله معان أخرى غير التي أشار اليها ابن مسعود اوردها الامام ابن القيم .

(٤٦) آل عمران : ١١٠

(٤٧) آل عمران : ١٠٤

(٤٨) في الرد على هذه القضية الخطيرة بحث للمستشار المرحوم

حسن الهضيبي « دعاة لا قضاة » .

٤ - قيل في معنى الجماعة الواردة في النصوص السابقة عدة معانٍ (٤٩) ، ومن ثم فإن قصر معناها على « الأمة » غير تسديد ، وأن الدليل إذا تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال .

وفي القضية الثانية : استدل من اشترط لصحة الاسلام الهجرة الى جماعة المسلمين بقول الرسول صلى الله عليه وسلم : « أن لا يرى » من كل مسلم أقام بين أظهر المشركين ، ومن ثم كان المقيم بين أظهر المشركين مشركا .

والرد على ذلك :

١ - أن الحديث سمي المقيم بين أظهر المشركين « ميبلا » ومن ثم انتفى عنه الشرك .

٢ - النجاشي أقام بين أظهر المشركين ، وصلى عليه الرسول صلى الله عليه وسلم حين مات ، والرسول لا يصلى على مشرك .

٣ - كل ذلك إذا لم يستحل المسلم « عدم الهجرة » فإذا استحل عدم الهجرة فقد وقع في الكفر لأنه جحد حكما من أحكام الاسلام ، والجحود كفر وشرك .

تلك عجالة عن اقامة الأمة المسلمة .. ذكرنا جانباً من خصائصها ثم فرضيتها .

وننتقل للحديث عن « الاقليم » وهو ما يسمى في الفقه الاسلامي بدار الاسلام .

* * *

ثانيا : دار الاسلام

للأرض ثقلها في الأنظمة الوضعية حتى ليكون الانتماء اليها في كثير من الأنظمة التي تعطي « الجنسية » لمن « يولد » ، أو « يقيم »

(٤٩) فقد قيل انها السواد الاعظم من اهل الاسلام — دل عليه كلام أبو غالب ، وقيل انها جماعة ائمة العلماء والمجتهدين ، وقال عبد الله بن المبارك واسحاق بن راهوية وجماعة من السلف : هو رأى الأصوليين ، وقيل الصحابة على وجه الخصوص — فهم من كلام لعمر بن عبد العزيز ، وقيل جماعة المسلمين إذا اجتمعوا على أمير موافق للكتاب والسنة قاله الطبري — راجع الاعتصام ، ج ٣ ص ١٣٥ — ١٤٣

على أرضها ، وهى من وراء ذلك ركن من أركان الدولة ، وسبب رئيسى من أسباب الحروب .

والثقل فى الاسلام للدين قبل الأرض ، « فالجنسية » حق لكل من قال « لا اله الا الله محمد رسول الله » أيا كانت أرضه فى المشرق أو المغرب . . . لكن الأرض « الاقليم » ركن من أركان دولة الاسلام . وكما شرع الجهاد دفاعا عن العقيدة ، فهو كذلك دفاعا عن دار الاسلام — لما يؤدى اليه انتقاص الدار من انتقاص السلطان ، وإذا كان الجهاد فرض كفاية خارج دار الاسلام ، فهو داخلها فرض عين للدفاع عن دار الاسلام أو لاستخلاص ما اغتصب منها !!

* دار الاسلام عند الفقهاء (٥٠) :

الاقليم الذى تقام فيه شريعة الله عند الجميع دار اسلام . وهم من وراء ذلك يختلفون :
فالجمهور على أن الأرض التى لا تقام فيها شريعة الله ليست دار اسلام .
وأبو حنيفة ومعه بعض الفقهاء على أنها تعد دار اسلام اذا وجد فيها مسلمون آمنون ، وكانت متاخمة لدار اسلامية .
فاذا انتفى الأمان ، وانتفت المتاخمة ، وسيطرت أحكام غير الأحكام الاسلامية فهى دار حرب .

ويترتب على ذلك :

أنه على رأى الأول تعد الدار دار حرب اذا حكمت بغير الاسلام ولو كان أهلها مسلمين .
وعلى رأى الثانى لا تعد كذلك بمجرد « تعطيل » أحكام الاسلام أو الغائها بل يلزم معه انتفاء الأمان وانتفاء المتاخمة .

* رأينا فى دار الاسلام :

نسلم مع الجميع أن قيام شريعة الله — وهى الأساس الأول للشرعية يضى على الدار صفتها الشرعية أى تكون دار اسلام .
ولكننا من وراء ذلك نختلف مع الجمهور ومع أبى حنيفة .

(٥٠) راجع البدائع للكاسانى : ج ٧ ص ١٢٠ وما بعدها ، والجريمة للأستاذ الشيخ محمد أبو زهرة : ص ٣٥٩ وما بعدها .

ونرى أنه على الرأيين فإن ميراثا كبيرا من ميراث الاسلام لا يعد دار اسلام ، ومن ثم لا يكون الجهاد فرض عين لاستردادها .. مع أنه كذلك :

ميراث الاسلام في روسيا الموحدة في القوقاز والقرم والتركستان وغيرها !

ميراث الاسلام في الأندلس التي اغتصبها الصليبية الحاكمة !

ميراث الاسلام في فلسطين التي اغتصبها الصهيونية المجرمة !

كل ذلك .. حق للمسلمين .. والجهاد لاسترداده فرض عين .. ومع ذلك فليس فيها حكم اسلامي ، وليس فيها أمان للمسلمين ، وبعضها تنتفي فيه المتاخمة لأراضي المسلمين .

من أجل ذلك .. فإننا نرى أن كل اقليم « حكم » حكما اسلاميا واستقر فيه الحكم الاسلامي فترة .. هو من دار الاسلام .. أو أزيل عنها حكم الاسلام بعد ذلك ، ولو أخرج أهله من المسلمين ، أو انتفى لديهم الأمان .

فالعبارة بقيام شريعة الله في الاقليم .. واستقرارها فيه .. فترة من الزمان ولا يعد أي حكم قائم بعد ذلك الا حكما مغتصبا .. يتعين على المسلمين جهاده .

ونكتفي بهذه « الإلماحة » عن دار الاسلام باعتبارها الركن الثاني من أركان الدولة تاركين التفصيل الى مكانه في فروع القانون الأخرى .

* * *

المبحث الثاني

السلطة

الأمة المسلمة .. ضرورة وغريضة ..

والسلطة المسلمة .. كذلك ضرورة وغريضة ..

فإذا كان لابد للحق من أمة تحمله .. فلا بد للحق كذلك من
قوة تحميه .

ولا تناقض بين .. الأمة والسلطة .. لأن هذه من تلك^(١) ..
ولأن الغاية واحدة .

والشريعة الحاكمة لهذه وتلك واحدة !

والسلطة تستمد شرعيتها من أمرين :

اقامتها لشريعة الله ، فان عدلت عنها أو عدلت بها .. عدلنا بالسلطة

أو عدلنا عنها !

وثانيهما : رضا الناس عنها .. بغض النظر عن « صورة الرضا »

فلا بد أن تتوافر حقيقة الرضا .

ومن وراء ذلك هناك بعض الخصائص والسمات .

(١) الدكتور مصطفى كمال وصفى ، المشروعية ، ص ٦٩ ، ٧٠ ،
يشير بذلك الى ميزة ضخمة من ميزات النظام الاسلامي حيث تحس الأمة
ان السلطة جزء منها .. بدا هذا الاحساس حين كان الرسول عليه الصلاة
والسلام ممثلاً لرأس هذه السلطة وجاء نداء القرآن : « لقد جاءكم رسول من
انفسكم عزيز عليه ما عنتم حريص عليكم بالمؤمنين رؤوف رحيم » (التوبة :
١٢٨) ثم أحسوها بالنسبة لكل أولى الأمر حين قال لهم القرآن : « اطيعوا
الله واطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم » (النساء : ٥٩) — وإذا كان هذا
شعور الأمة المسلمة نحو السلطة القائمة عليها فلا بد كذلك من شعور السلطة
أنها جزء من الأمة غير منفصلة عنها .

أولا : شرعية السلطة

قلنا ان الشرعية لا تتوافر للسلطة حتى يتوافر لها أمران :

— اقامتها لشرعية الله •

— ثم رضا الناس عنها •

ونشير الى الأمرين على التوالي بمشيئة الرحمن :

١ — اقامة شرعية الله •

واجب السلطة الأول هو اقامة شرعية الله •• وهو أساس شرعيتها ويظهر هذا الواجب من تقديم طاعة الله وطاعة الرسول على طاعة أولى الأمر • ومن ورود لفظ الطاعة مع الله والرسول ، وتخلفه بالنسبة لأولى الأمر ايذاناً بأن طاعة هؤلاء مستمدة من طاعة الله ورسوله ، ومقيدة بهما •• ومن ثم فلا طاعة لهما اذا خرجوا عن طاعة الله ورسوله •• أو بتعبيرنا : لا شرعية للسلطة •• اذا عدلت عن شرعية الله أو عدلت بها •

« أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم » (٢) •

« ولو استعمل عليكم أسود مجدع يهودكم بكتاب الله فاسمعوا له وأطيعوا » (٣) •

« أطيعوني ما أطعت الله فيكم فان عصيته فلا طاعة لي عليكم » (٤) •

وقد بينا كيف تقام شرعية الله : أن تكون حاكمة لا محكومة •• أن تكون هي العليا لا شرعية معها ولا شرعية فوقها ، أن تقام بغير تفرقة ولا تجزئة •

وبينا كذلك أنها تقام بنصوصها ومقاصدها وأصولها ، وأن تقام في السعة والعسرة •

ولا خلاف في جهاد من منع بعض شرعية الله (٥) ، وأولى به من منع كل شرعية الله •

لأن هذه الفتنة « وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام

(٢) النساء : ٥٩

(٣) رواه مسلم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم •

(٤) قالها الصديق أبو بكر غداة توليه خلافة المسلمين •

(٥) السياسة الشرعية لابن تيمية ، ص ٢٥ ، ٥٦

واخراج اهله منه أكبر عند الله ، والفتنة أكبر من القتل » (١٦) ، « وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله » (١٧) .

والقعود عن الجهاد تهلكة نهى الله عنها « وأنفقوا في سبيل الله ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة » (١٨) .

ولقد قاتل أبو بكر الصديق مانعى الزكاة .. ولم يكونوا جميعا من المرتدين ، بل كان منهم من بقي على الاسلام وتأول منع الزكاة ، ولذا حأجه عمر رضى الله عنه بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فان قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم » (١٩) .. فحأجه أبو بكر ببقية الحديث : « .. الا بحقا » وقال : وهذه من حقها !

وإذا صح قتال من يمنع اقامة شريعة الله .. فان ذلك عام في البرعية والرعاة على ما سيأتى بمشيئة الله عند حديثنا عن الخروج .

وإذا كانت الغاية .. جميلة فان الوسيلة لابد أن تكون كذلك .

ولذا أمر الله الحاكم .. بالرفق ، واللين في غير ضعف ، والرحمة من غير تهاون « فبما رحمة من الله لنت لهم ، ولو كنت فظا غليظ القلب لانفضوا من حولك ، فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الأمر » (٢٠)

« اللهم من ولى من أمر أمتى شيئا فشق عليهم فاشقق عليه ، ومن ولى من أمر أمتى شيئا فرقق بهم فارقق به » (٢١) .

وأمر الحاكم بالعدل « وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل » (٢٢) ومسئوليته في ذلك جسيمة ، فإذا تتابع منه الظلم .. كان ذلك كفيلا باسقاط الشرعية عنه ، وأمره بالشورى حين أمره بالرحمة . وأمرهم ألا يستذلوا المؤمنين « ألا لا تضربوا المسلمين فتذلوهم ، ولا تمنعواهم حقوقهم فتكفروهم » (٢٣) .

(٧) الأنفال : ٣٩

(٦) البقرة : ٢١٧

(٨) البقرة : ١٩٥ — فكانت التهلكة في الإقامة في الأهل والمال وترك الجهاد — رواه أبو داود والترمذى والنسائى — تفسير القرآن العظيم للإمام ابن كثير ، ج ١ ص ٢٢٨ ، ٢٢٩

(٩) رواه البخارى . (١٠) آل عمران : ١٥٩

(١١) التبر المسبوك في نصيحة الملوك ، ص ١٣٥

(١٢) النساء : ٥٨

(١٣) رواه أحمد وغيره وابن سعد في الطبقات ، ج ٣ ص ٢٨١ ، ٢٩٢ ،

وراجع الفتنة الكبرى لطله حسين ، ج ١ ص ٢٠ — دار المعارف .

« من ولى من أمر المسلمين شيئا فولى رجلا وهو يجذ من هو أصلح للمؤمنين منه فقد خان الله ورسوله — وفي رواية — وخان المؤمنين » (١٤) .
وهو مخاطب مع باقى المسلمين بقول الله : « ولا تجسسوا » (١٥) .
وبقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « انك ان اتبعت عورات الناس أفسدتهم أو كدت تفسدهم » (١٦) .

وهو مطالب ألا يحتجب دون الناس « من ولاه الله شيئا من أمور المسلمين فاحتجب دون حاجتهم وخلتهم وفقرهم احتجب الله دون حاجته وخلته وفقره يوم القيامة » (١٧) — ولقد حاكم عمر واليا شكا الناس أنه يحتجب دونهم ، وحرق قصرا بناه وال آخر حتى لا يحتجب فيه دون الناس وقال : « أيما عامل بلغنى مظلمته فلم أغيرها فأنا الذى ظلمته » .

واقامة الحاكم لهذا كله .. واقامته لشريعة الله .. كاقامة الحدود سواء بسواء ... !

٢ — أساس السلطة من الرضا :

السلطة تكليف لا تشريف ..

ومكان صاحبها .. ليس فوق الناس يتعالى أو يطغى !
فالرسول وهو مشرف بالرسالة لا يزعم له مكانا فوق الناس ..
بلسان الوحي يقول لهم : « انما أنا بشر مثلكم يوحى الى » (١٨) .
فهو بشر مثلهم بيد أنه يوحى اليه ، وبلسانه يقول لهم : « انما أنا بشر وانكم تختصمون الى ... » (١٩) .
وأبو بكر يقول لهم : « قد وليت عليكم ولست بخيركم » (٢٠) .
وعمر يقول لأبى موسى الأشعري : « انما أنت واحد من الناس غير أنك أثقلهم حملا » .

(١٤) رواه الحاكم وصححه ، وروى البعض أنه من قول عمر لابن عمر رضى الله عنهما : « من ولى من أمر المسلمين شيئا فولى رجلا لودة أو قرابة بينهما فقد خان الله ورسوله والمسلمين » (السياسة الشرعية لابن تيمية ، ص ١٩) .

(١٥) الحجرات : ١٢ (١٦) رواه ابو داود .

(١٧) رواه ابو داود والترمذى .

(١٨) الكهف : ١١٠ (١٩) رواه البخارى .

(٢٠) (٢٠) الابتلا والاسقيداد السياسى — لمحمد الغزالى ، ص ٢٩

✽ والرضا أساس كبير من أسس مجتمع الاسلام :
 « لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل ، الا أن تكون تجارة عن تراض
 منكم » (٢١) .

وامامة الصلاة لا تصح ان كرهها المأمومون ، وفي قول الرسول
 عليه الصلاة والسلام : « ثلاثة لا ترتفع صلاتهم فوقهم شيبرا — منهم — :
 من أم الناس وهم له كارهون ! »

كذلك الامامة الكبرى أساسها الرضا .

فالأصل ألا تصح ولاية المسلمين بغير رضا :

أولا : استمدادا من الأصل الكبير في الرضا .. الذي لاحظناه
 في المعاملات ، وفي العبادات .

ثانيا : انه اذا كانت آية « أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى
 الأمر منكم » (٢٢) قد وضعت الأساس الأول لشرعية السلطة بتقييدها
 بطاعة الله والرسول فانها كذلك تضع الأساس الثاني من الرضا اذ قيدت
 أولى الأمر بـ « منكم » ولا يكونون منا بغير رضا .

ثالثا : لأن الرسول صلى الله عليه وسلم حرص على الرضا قبل
 أن يلى أمور الدولة في المدينة .. فكانت بيعة العقبة الأولى ، والثانية ،
 وكان من بين دلالة ذلك الأمر ألا يلى أحد أمر المسلمين على غير رضا
 منهم (٢٣) .

رابعا : ولأن الرسول عليه الصلاة والسلام .. أثر حين انتقل الى
 الرفيق الأعلى أن يترك الأمر لاختيار المسلمين ورضاهم ولو نص
 الرسول على أحد لما كان خلاف يوم السقيفة شغل المسلمين عن دفن
 جثة نبيهم (٢٤) !

(٢١) النساء : ٢٩ (٢٢) النساء : ٥٩

(٢٣) راجع القرآن والدولة للدكتور محمد خلف الله ، طبعة ١٩٧٣ م.
 مكتبة الانجلو ، ص ١١٩

(٢٤) وفي ذلك رد على أولئك الذين قالوا ان الخلافة ثبتت بالنص كما
 ان فيه ردا على أولئك الذين قالوا انها ثبتت بالمعهد — أى بالمعهد من الخليفة
 السابق — الى جوار ان القدر ساند هذا الأمر اذ لم يعقب الرسول من بعده
 ذكورا وقد قيل ان الاجماع على ان الخلافة لا تورث — راجع البحث الاول
 من موسوعة الفقه الاسلامي تحت عنوان (آل) وهو بحث كتبناه سنة
 ١٩٦٥ م ، ولم ينشر الا في سنة ١٩٦٧ م ، ابان محنة الامة ومحنتنا داخل
 السجن الحربى ، وراجع كذلك النظريات السياسية الاسلامية ، الطبعة
 الرابعة ، ص ١٩٢

خامسا : لأن الصحابة حتى من كان منهم مرشحا من سلفه حرص على أخذ البيعة وهى قائمة على حقيقة التراضى وان أمكن أن يكون لها صورة أخرى (٢٥) !

سادسا : لأن عمر رضى الله عنه قال : « فمن بايع رجلا من غير مشورة من المسلمين فانه لا بيعه له ولا الذى بايعه تغرة أن يقتلا » (٢٦) .
سابعا : لأن عمر بن عبد العزيز حين خالف سلفه عن ذلك وولاه من بعده . رخص ذلك وصعد المنبر يقول لهم : « أيها الناس .. قد ابتليت بهذا الأمر من غير رضا منى ولا مشورة من المسلمين ، وانى قد خلعت ما فى أعناقكم من بيعة فاخhtarوا لأنفسكم » (٢٧) ، وهكذا أعاد عمر بن عبد العزيز تصحيح الوضع الى ما كان عليه على عهد الراشدين من الخلفاء ..

ثامنا : لأن الامامة عند الفقهاء « عقد » .. عقد بين الامام وبين الرعية وذاك تفسير اشتراط البيعة .. وهى مأخوذة من العقد الاصيل : عقد البيع ، وأساس العقود الرضا .

* وولاية المتقلب ليست أصلا :

فالأصل أنها لا تجوز لأنها خروج على قاعدة التراضى ، ولذا حذو الفقهاء التخلص منها كلما كان ذلك ممكنا واذا جازت فانما تجوز كما يجوز أكل الميتة ولحم الخنزير اذا ألحت الضرورة فى ذلك (٢٨) ..

(٢٥) والبيعة تعنى قبولاً من جانب المبايع ورضا منه بمن بايعه ، وهى تقتضى التزام المبايع بالطاعة والنصرة مقابل أداء المبايع لالتزاماته وفى مقدمتها اقامة شريعة الله — راجع فى معنى البيعة مقدمة ابن خلدون ، تحقيق على عبد الوهاب وفى ، ص ٧١٩ ، وهو يشير الى ان بيعة أبى بكر انعقدت اجماعاً على حق الامة فى اختيار حاكمها .

(٢٦) رواه البخارى وأشار اليه ابن تيمية فى منهاج السنة ، ص ٨٥ ج ٢
(٢٧) الطبرى ، ج ٥ ص ٣٠٧ ، وابن الجوزى ، ص ٥٥ ، والفخر ، ص ١١٠ ، والدكتور كمال ابو الجد — نظرات فى الفقه الدستورى فى الاسلام ، ص ١٧

(٢٨) اشار الى ذلك الامام محمد رشيد رضا ، وأشار الى وجوب المنع لزالتها عند الامكان ، وعدم جواز توطين النفس على دواها ، ولا أن تكون كالكرة بين المتغلبين يتقاذفونها ويتلقونها — الامامة الكبرى ، ص ١٣٧ ويستنبها كمال بن الهمام رئاسة دنيوية تغلبية ، ويشير الى ابتناء الاحكام

والضرورات تبيح المحظورات ، لكن الضرورة تقدر بقدرها ، وتقف عند حدها ، فكلما أمكن انهاءها كان بقاءها أثماً ! حتى لا تظل الولاية كرة بين المتغلبين يتقاذفونها ويتلقونها (٢٩) .

✽ والشورى لازمة في ممارسة السلطة لواجبها :

فذلك صريح القرآن « وأمرهم شورى بينهم » (٣٠) ، « وشاورهم في الأمر » (٣١) .

والأولى وان وردت بصيغة الاخبار الا أنها تتخذ حقيقتها من وقوعها بين صفتين لصيقتين من صفات الأمة المسلمة : اقامة الصلاة وإيتاء الزكاة .. فدل هذا على أنه اذا كانت الأولى فريضة عبادية ، والثانية فريضة اجتماعية فان الشورى فريضة سياسية .. لأنها تحقق أصل الرضا في الجانب السياسي ..

أما الثانية .. فقد قيل ان الخطاب فيها الى النبي . ونقول : وان كثيراً من خطاب القرآن للرسول لكنه لا يقتصر عليه الا اذا وجدت قرينة تؤدي الى ذلك الاختصاص ! ولم توجد مثل هذه القرينة بل انه اذا كان الأمر للنبي — وهو ينتزل عليه الوحي — بالشورى ، فالأمر لغيره أولى وأكد . وقيل ان الأمر للتصويب والندب .. ونقول : ان الأصل في صيغة الأمر أنها للوجوب ما لم يصرفها عن الوجوب صارف .. ولم يوجد ذلك الصارف فلزم القول بالوجوب ، وسئل الرسول صلى الله عليه وسلم عن العزم ، أى قوله تعالى : « وشاورهم في الأمر ، فاذا عزمتم فتوكل على الله » (٣٢) فقال : « مشاوره أهل الرأي ثم اتباعهم » (٣٣) ، وسأل على رضى الله عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم

الدينية المنوطة بالامام عليها ضرورة ، ثم يشير الى ان الضرورات تبيح المحظورات ، ثم يتم قوله : « والى الله المشتكى في النائبات وهو المرتجى لكشف الملمات » (ص ٢٧٧ ، من المسيرة ، راجع كلاماً للفزالي قريباً من ذلك في الاقتصاد ، ص ١١٦ ، وفضائح الباطنية ، ص ١٩٢ ، ٢١٣ ، والامدى ، غاية المرام في علم الكلام ، ص ٣٩٥) .

(٢٩) انظر التعليق السابق . (٣٠) الشورى : ٣٨ .

(٣١) آل عمران : ١٥٩ . (٣٢) آل عمران : ١٥٩ .

(٣٣) أخرجه ابن مردويه — وراجع الامامة الكبرى لمحمد رشيد رضا

ص ٣٠ — ٣٣

قلت يا رسول الله .. ان عرض لى أمر لم ينزل قضاء فى أمره ولا سنة كيف تأمرنى ؟ قال : « تجعلونه شورى بين أهل الفقه والعابدين من المؤمنين ولا تقضى فيه برأيك خاصة » (٣٤) .

ولقد قيل انه اذا كانت الشورى واجبة فان الالتزام بنتيجتها ليس كذلك .

ونقول : ان سنة الرسول صلى الله عليه وسلم غير ذلك : فقد نزل على رأى الحباب بن المنذر يوم بدر ، ونزل على رأى المسلمين فى أحد ، ورغم الهزيمة نزلت الآيات تؤكد مبدأ الشورى حتى لا يهتز فى نفسه ولا فى نفس أحد من بعده ، ونزل على رأى سعد ابن عبادة وسعد بن معاذ حين حوصرت المدينة واتفق الرسول على فك الحصار لقاء ثمار من يثرب ، فرجع الرسول صلى الله عليه وسلم عن رأيه وأمر فمحا سعد ما بالصحيفة ثم قال : « ليجهدوا علينا » (٣٥) .

وفوق ذلك .. فان عدم الالتزام بنتيجة الشورى يفقدها قيمتها والحالفة منها ، ويصطدم مع قاعدة الرضا الأصلية التى يقوم عليها النظام السياسى الإسلامى بل التى انتهينا الى أنها تكون الأساس الثانى لشرعية السلطة السياسية .

✽ والعبرة فى الشورى بأهل العلم والرأى :

فلئن كانت الشرعية الإسلامية تأبى حكم الفرد الذى ندد به القرآن حين قال عن فرعون : « ما أرى إلا ما أرى وما أهديكم إلا سبيل الرشاد » (٣٦) وحين انتهى به الأمر من العجب برأيه ونفسه الى اعلان ربوبيته « فحشر فنادى . فقال أنا ربكم الأعلى » (٣٧) ، « يا أيها الملأ ما علمت لكم من اله غيرى » (٣٨) .

فانها كذلك تأبى حكم الأكثرية الجاهلة الناعقة ، فلقد ندد بها القرآن وحذر من طاعتها « أم تحسب أن أكثرهم يسمعون أو يعقلون ،

(٣٤) رواه الطبرانى فى الأوسط وأبو سعيد فى القضاء .

(٣٥) الدكتور مصطفى كمال وصفى — المشروعية ، ص ٥٧ ، ومزيدا

من الأمثلة فى مؤلف الدكتور فؤاد النادى — المشروعية ، ص ١٢٢ — ١٣٤

(٣٧) النازعات : ٢٣ ، ٢٤

(٣٦) غافر : ٢٩

(٣٨) القصص : ٣٨

ان هم الا كالانعام ، بل هم أضل « (٣٩) ، « وان تطغ أكثر من في الأرض يضلوك عن سبيل الله » (٤٠) .

إنما تقوم شرعية الاسلام وشوراه على أهل العلم والفضل .

فهم الذين اليهم الأمر في شرعية الاسلام .. « ولو ردوه الى الرسول وإلى أولى الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم » (٤١) ، ولم يكن غريبا أن خليفة المسلمين في مقدمة شروطه العلم ، وأن أهل الاجماع يشترط فيهم أن يبلغ علمهم حد القدرة على الاجتهاد ، وأخيرا فأهل الشورى مجموع من أهل الاجماع وغيرهم من أهل التخصصات الأخرى .. وهم الذين تحدث عنهم الفقهاء تحت اسم أهل الحل والعقد أو أهل الاختيار .

ولذا صح ما قلناه أن العلم بعد المشرع يحكم في الاسلام .

وينتهي التراضي الى الأمة كلها .. حين يصير لها أن تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر ، وأن تعزل حاكمها ان زاغ أو حاد .. على نحو ما تستشير بمشيئة الله عند الكلام عن آثار الشرعية . تلك أسس شرعية السلطة .. وهى أول خصائصها .. ونردف ببعض الخصائص الأخرى .

* * *

ثانيا : خصائص أخرى

اقامة شريعة الله ، وقيام السلطة على رضا الأمة بها أساسان لشرعية السلطة ، وهما في الوقت نفسه أولى خصائصها وسماتها التي تميزها عن أية سلطة أخرى قائمة في أى نظام آخر ومن بعد هذه .. خصائص أخرى .. مستمدة من خصائص الشرعية الاسلامية ، اذ لا يتصور شرعية للسلطة بعيدا عن خصائص الشرعية الاسلامية ! ومن ثم كانت أكثر خصائص الشرعية الاسلامية خصائص للسلطة الشرعية .. أن شاعت أن تكون كذلك (٤٢) .

(٤٠) الانعام : ١١٦

(٣٩) الفرقان : ٤٤

(٤١) النساء : ٨٣

(٤٢) راجع باب « خصائص الشرعية الاسلامية » ونخص من هذه

الخصائص : العدل ، والوسطية ، ورعاية مصالح الناس .

وفيما وراء خصائص الشرعية التي هي خصائص للسلطة — فإن هناك سمتين للسلطة الشرعية .. أحدهما تؤكد لمعنى السلطة ، والثانية تؤكد لحق الأمة ، أما الأولى فهي وحدة السلطة ، بمعنى أن الأصل ألا تتعدد السلطة في دار الاسلام ، والثانية هي الحرية وهي تعنى احترام السلطة لحرريات الأفراد في نطاق تطبيقها لشرعية الله — ونشير انى كل بكلمة بمشيئة الله .

أولا — وحدة السلطة :

يقوم النظام الاسلامى على التوحيد .

فالأمة واحدة « وان هذه أمتكم أمة واحدة » (٤٣) .

قبلتها واحدة « فويل وجهك سطر المسجد الحرام » (٤٤) .

وشريعتها واحدة « ثم جعلناك على شريعة من الأمر فاتبعها ولا تتبع أهواء الذين لا يعلمون » (٤٥) .

والقائم على الشريعة الواحدة ، والأمة الواحدة .. سلطة واحدة منبثقة منها وممثلة لارادتها .

وعلى مستوى العقيدة يرفض الاسلام التعدد مسندا ذلك الى المنطق السليم « لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدنا » (٤٦) .

وعلى مستوى السلطة . يرفض الاسلام التعدد (٤٧) ، لأن نتيجة ذلك التشاكس .

« ضرب الله مثلا رجلا فيه شركاء متشاكسون ورجلا سلما لرجل هل يستويان مثلا » ؟ (٤٨) .

وبيلغ الاسلام في رفض التعدد حد اباحة الدم الجرام .. حفاظا على وحدة السلطة التي تمثل وحدة الأمة « اذا بويع لخليفتين فاقتلوا

(٤٤) البقرة : ١٤٤

(٤٣) المؤمنون : ٥٢

(٤٦) الانبياء : ٢٢

(٤٥) الجاثية : ١٨

(٤٧) اخذا من قاعدته العامة التي اشرنا اليها من قيام النظام الاسلامى على التوحيد ثم مما يترتب على التعدد من انقسام الأمة الامر الذى رفضه الاسلام بشدة ، وقد اشرنا اليه عند الحديث عن الأمة — راجع الماوردى ، الاحكام السلطانية ، ص ٧ ، محمد رشيد رضا ، الامامة الكبرى ، ص ٨ ، الكمالان في المسيرة ، ص ٢٨٠ ، السيد صديق خان ، الروضة النبوية ، المطبعة الاميرية ، ١٢٩٦ هـ ، ص ٤١٢ ، والنظريات السياسية الاسلامية ، المطبعة الرابعة ، ص ١٩٨ وما بعدها .

(٤٨) الزمر : ٢٩

الآخر منهما » ، « من أتاكم وأمركم على رجل واحد يريد أن يشق
عصاكم أو يفرق جماعتكم فاقتلوه » .

وفقهاء الاسلام على عدم جواز التعدد أخذاً من الأصل القائم
عليه النظام الاسلامي . ومن أن وحدة الأمة مقدمة على أى اعتبار
آخر ، والذين أجازوا التعدد أجازوه للضرورة وعد ذلك منهم
« شذوذاً » (٤٩) .

وإذا أجزى التعدد « للضرورة » فإن الضرورة تقدر بقدرها ،
وتنتهى عند حدودها ليعود الأمر الى « الوحدة » فور انتهاء الضرورة ،
ولا يصح الاستناد الى ذلك فتطول حالة الضرورة لغير ضرورة ...
وتنقّب الضرورة أصلاً ، ويصير الاستثناء قاعدة !!

* لا ضرورة للتعدد :

ولقد كان اتساع دولة الاسلام . وعدم امكان السيطرة عليها
لسلطة واحدة .. لو لنا من الضرورة التى أجزى من أجلها التعدد ..
وبغير جدال فقهي لوقائع التاريخ التى نرى فيها « الشح المطاع »
و « الهوى المتبع » ، و « اعجاب كل ذى رأى برأيه » .

ومع التسليم بما قيل « كضرورة » .. فإننا نقول انه لم يعد
لهذه الضرورة محل فى عصر الصاروخ وفى وقت صار التنقل بين أرجاء
العالم كله أمراً ميسوراً ، ومن ثم تسقط حجة التعدد ، ولا يبقى غير
أمراض النفس من شح مطاع وهوى متبع .. تحكم التعدد وتتحكم فيه .
وإذا كان الاسلام قد سبق كل فكر الى فكرة « الحكومة العالمية » (٥٠)
باعتبار « عالمية » دعوته ، و « عالمية » دولته ، فإن وحدة السلطة
لا تعددها تغدو ضرورة لتحقيق الحكومة العالمية التى تقيم شريعة الله
المنزلة « رحمة للعالمين » .

(٤٩) المراجع المشار إليها فى هامش (٤٧) .

(٥٠) الأستاذ فتحى عثمان — دولة الفكرة ، ص ٥٥ ، الدكتور حميد الله
الحيدر آبادى — دولة الاسلام والعالم ، فصول من كتابه بالانجليزية مترجم
بالعربية . ص ٦٥ — ٧٤ ، وقد كانت حكومة الاسلام الى ما قبل الغاء الخلافة
الاسلامية تمثل فكرة العالمية فضلاً عما تتصف به رسالة الاسلام من العالمية
« وما أرسلناك الا رحمة للعالمين » (الانبياء : ١٠٧) وفكرة الحكومة العالمية
نشأت فى الفكر الوضفى حديثاً ونزولاً على ضرورة تلاقى الحروب .. لكنها
فى الاسلام اصيلة أصالة رسالته — راجع فكرة الحكومة العالمية للدكتور
متولى : ص ٣٩ وما بعدها .

وليس الطريق الى ذلك ما قاله البعض من اقامة كومنولث اسلامى
أو قانون دولى يحكم علاقات الدول الاسلامية^(٥١) .. انما الطريق
الى ذلك أن يرد الأمر الى « الأمة الواحدة » لتختار برضا منها السلطة
الواحدة التى تحكمها .. لتعيد اليها مجد الخلافة الراشدة .. ولتسقط
عنها كل سلطة أخرى « غير شرعية » قامت على غير شريعة الله ،
أو قامت على غير رضا من المسلمين •

ثانيا - الحرية :

الحرية لازمة التوحيد ..

لأن الناطق بالتوحيد يسقط كل عبودية لغير الله ، فى الوقت الذى
يعترف فيه بالعبودية لله بل ان الاسقاط سابق على الاعتراف ، ومن
هنا تمتد جذور الحرية فى أعماق العقيدة الاسلامية ، ولقد كانت مهمة
الاسلام الأولى اسقاط « الأرباب » و « الطواغيت » .. أيا كان المكان
الذى يقفون فيه ما داموا يتعبدون الناس •

ولقد كانت قولة موسى لفرعون : « وتلك نعمة تمنها على أن عبدت
بنى اسرائيل »^(٥٢) استنكارا لطغيان ذلك « الفرعون » الذى بلغ به
طغيانه أن قال لموسى فى نهاية المناقشة : « لئن اتخذت الها غيرى
لأجعلنك من المسجونين »^(٥٣) •

وكان تعبير ذلك الصحابى الجليل : « ان الله ابتعثنا لنخرج الناس
من عبادة العباد الى عبادة رب العباد »^(٥٤) تعبيراً عن ميلاد « حرية
جديدة » مستمدة من عقيدة التوحيد .. التى لا تسمح لعبادة أو عبودية
من أى لون لأى من البشر •

(٥١) قال بها مالك بن نبي الفيلسوف الجزائرى ، ومن هذا الراى
الدكتور السنهورى فى كتابه الخلافة ، وتابعهما الدكتور فؤاد النادى فى
رسالته رئيس الدولة الاسلامية والنظم الدستورية المعاصرة ، ص ١٦٩
(٥٢) الشعراء : ٢٢ (٥٣) الشعراء : ٢٩

(٥٤) قالها ربيعى بن عامر لملك الفرس ، وفى معنى انبثاق الحرية عن
التوحيد — ابن القيم فى اعلان الموقعين ، ج ١ ص ١٧٢ ، والدكتور حسين
هيكل ، الامبراطورية والامكن المقدسة ، ص ٢٠ ، والامام محمد عبده ،
رسالة التوحيد ، ص ٢٠

✽ والحرية قرينة الحياة :

ذلك أن المسلم يحيا بعقيدته ، ومن ثم فانه يحيا بحريته .
ولقد قيل في تأكيد هذا المعنى تفسيراً لقوله تعالى : « ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة »^(٥٥) قيل ان القتل أخرج نفساً من جملة الأحياء ، والتحرير أدخل نفساً في جملة الأحياء ، لأن إطلاق النفس من الرق كإحيائها ، ومن ثم لزم التحرير لن قتل مؤمناً خطأ .

وذاك بعض « حملة » الاسلام ، على الرق لانهاه بتضييق منابعه وتوسيع مصارغه ، في وقت كان الرق يمثل جزءاً من النظام العام للنظمة القائمة الحاكمة !

واذا كان للحرية في الاسلام ذاك الأساس المتين ، وتلك الجذور العميقة ، فانها بلا شك تفوق كل حرية وصل إليها الشرق أو الغرب . . !

فالذهب الفردي^(٥٦) الذي قام على أساس من العقد الاجتماعي (Contral Social) ، يجد أساس الحرية في تصور خيالي ، ان الانسان كان يعيش حراً قبل انتمائه للجماعة ثم رأى أن يتنازل عن « بعض » حريته ليقيم « المجتمع » ، لكنه بالتالي لم يتنازل عن كل حريته ، وقد ظهر تطبيق ذلك في اعلانات حقوق الانسان التي ظهرت عقب الثورة الفرنسية^(٥٧) .

والمذاهب الجماعية^(٥٨) تقوم على أساس من الاعتراف للأفراد بحقوق اجتماعية (Droits Social) ، تمثل في الواقع حقوقاً اقتصادية واجتماعية لا تعترف فلسفتها بحرية الأفراد ، بل ان المرحلة الأولى من تكوين الدولة في مذهب ماركس تقوم على دكتاتورية البروليتاريا أي

(٥٥) النساء : ٩٢

(٥٦) السيد صبرى : مبادئ القانون الدستوري . ص ١٩ —

عبد الفتاح عبد الباقي : نظرية القانون ، ص ٦٢

(٥٧) فقد نصت المادة الثانية من اعلان حقوق الانسان الصادر

سنة ١٧٩١ — على ان هدف كل مجتمع سياسى هو المحافظة على حقوق الانسان الطبيعية الخالدة . ثم عرفها بأنها : الحرية ، الملكية ، المساواة ، ومقاومة الظلم .

(٥٨) المراجع السابقة ، والدكتور عبد الحميد متولى : مبادئ نظام

الحكم في الاسلام ، ص ٨٠٦ وما بعدها ، والمراجع المشار إليها .

دكتاتورية الطبقة العاملة ولا يتصور في ظل الدكتاتورية أى لون من الحرية « الفردية » .

والواقع في الدول المحكومة حكما شيوعيا .. يؤكد ذلك الأمر .
ولسنا نميل بعد ذلك الى ما قاله البعض من أن الحرية في الاسلام
حرية مذهبية أو موصوفة^(٥٩) ، تشبيها لها بالحرية القائمة في النظم
المذهبية ، فان أساس الحرية في الاسلام يختلف عن أساس تلك الحرية ..
فضلا عن أن مجال الحرية في الاسلام أوسع^(٦٠) .

* * *

* الخلاصة *

تقوم الشرعية الاسلامية على ركنين أساسيين :

اقامة شريعة الله .. نصوصها ، ومقاصدها ، وأصولها العامة ...
اقامتها في السعة والعسرة على السواء .

ثم اقامة الدولة المسلمة بأركانها : أمة مسلمة استحققت بخصائصها
أن تكون خير أمة أخرجت للناس ، ودار اسلام تضم هذه الأمة المسلمة ،
ثم سلطة مسلمة .. تستمد شرعيتها من اقامتها لشريعة الله ومن قيامها
على رضا المسلمين بها .. تقوم بغير تعدد .. وتصون الحرية بين الناس .
وبعبارة أخرى ان الشرعية في الاسلام .. قائمة على دين ودولة ..
دين هو الحق ، ودولة تحمل هذا الحق وتحميه .. تحمله أمتها ، وتحميه
سلطتها^(٦١) .. لتكون كلمة الله هي العليا وكلمة الذين كفروا السفلى ..
والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون .

* * *

(٥٩) الدكتور مصطفى كمال وصفى : المشروعية ، ص ٧١

(٦٠) راجع تفصيلا رسالة دكتوراه حديثة عنوانها : الحريات العامة
في الفكر ، والنظام السياسى في الاسلام — دراسة مقارنة للدكتور عبد الحميد
متولى ، كذلك تفصيل واسع في كتابه مبادئ نظام الحكم في الاسلام ، ص ٧٠٤
وما بعدها .

(٦١) هذا ما يميز الدولة الاسلامية انها حاملة للحق وحامية له ..

=
تقيم شريعة الله وتحميها .. وقد فصلنا أركان الدولة بين أمة ودار وسلطة .
وقلنا أن شرعية السلطة قائمة على أساسين : أقامتها لشريعة الله . وقيامها
على رضا المسلمين ، وقلنا أن من خصائصها عدم التعدد ، ثم الحرية .
ولسنا بعد ذلك بحاجة إلى وصف السلطة والدولة بأوصاف أخرى
مما تعارف عليه الوضعيون كالقول بأنها ديموقراطية أو تيوقراطية .. فمثلك
المصطلحات موضوعة لأوضاع بعيدة عن أوضاعنا الإسلامية واستعارتها
يدخل كثيرا من اللبس والغموض .

فالدولة الإسلامية واضحة بتسميتها وواضحة بأسسها وواضحة
بخصائصها . ومن ثم فقد أخطأ الكثيرون حين راحوا يلبسونها لباسا غير
لباسها فبدأ في بعض الأحيان قاصرا أو قصيرا .. مثيرا للضحك أو مثيرا
للاشمئزاز .

راجع الأستاذ أبو الأعلى المودودي في نظرية الإسلام السياسية .
ص ٢٢ - ٢٤ . حيث يصف حكومة الإسلام بأنها حكومة تيوقراطية
Theo - Cracy أي حكومة البية . ثم يعود ويفرق بين الحكومة الشيوقراطية
الإسلامية وبين الشيوقراطية الغربية التي تقوم على طبقة من السدنة
Priestolass مخصصة يشرعون للناس من عند أنفسهم . ثم عاد واسماها
التيوقراطية الجمهورية أو الديموقراطية Theo - Democracy إذ التشريع
لله وللمسلمين حاكمية شعبية مقيدة (Limited popular Sovereignty)
وما أغنى فتنها الإسلامى بأصطلاحاته عن استعارة اصطلاحات الآخرين
والخلط فيها !

الباب الثاني

آثار الشرعية

- * آثار عند الموافقة .
- * آثار عند المفارقة .
- * نظرية البطلان .
- * نظرية الدفاع الشرعي العام .

تمهيد

• مصدر الشريعة الأصيل : الوحي •

• وأساس الشريعة الأصيل : إقامة شرع الله •

فان قام الأساس الأصيل مستمداً من المصدر الأصيل .. فقد قامت الشريعة .. وترتبت آثارها طاعة .. ونصرة .. وحراسة وجدان !
وان تخلف الأساس الأصيل أو اختلط المصدر الأصيل فقد سقطت الشريعة .. وشاب التصرف البطلان ، ووجب الدفاع الشرعى العام .. دفاعاً عن الشريعة .. ابتداءً من انكار القلب ، وانتهاءً الى انكار اليد ..
• تلك فى « بساطة » لا تفتقد « الأصالة » .. آثار الشريعة .
وذلك هو الجزاء بوجهيه .. ثواباً .. وعقاباً •

* الوجه الأول للجزاء :

• أمر الشباب .. واضح •

ان الطاعة على قدر عمقها .. بحيث تصير طاعة النظام الشرعى طاعة لله سبحانه « من أطاعنى فقد أطاع الله ، ومن أطاع أميرى فقد أطاعنى » (١) •

وعلى قدر فاعليتها .. بحيث تكون فى المنشط والمكره على سواء .. « بايعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم .. فى العسر واليسر ، والمنشط والمكره .. وعلى أثرة علينا .. » (٢) •

على قدر عمقها وفاعليتها .. فان الطاعة .. تجد انضباطها وموضوعيتها :

تجد انضباطها فى مثل قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إنما الطاعة فى المعروف » (٣) ، « فان أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة » (٤) •

(١) رواه البخارى •

(٢) متفق عليه عن عبادة بن الصامت •

(٣) رواه البخارى • (٤) متفق عليه •

وهو ما ألح اليه القرآن حين قرن طاعة الله وطاعة الرسول بفعل الطاعة ، ولم يقرن أولى الأمر بذلك الفعل ليدل على أن هؤلاء لا تجب طاعتهم استقلالا ، وانما تجب استمدادا من الطاعتين وفي حدود الطاعتين «أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم» (٥) .

وتجد موضوعيتها .. في أنها لا ترتبط بشخص الحاكم ، ولكنها ترتبط بمدى التزامه بالشرعية «أطيعوني ما أطعت الله فيكم فان عصيته فلا طاعة لي عليكم» (٦) .

وان التفرقة .. للنظام الشرعي .. تصل في ايجابيتها الى حد التضحية بالنفس والمال .. في مواجهة العدو في الداخل .. وفي الخارج .. على سواء .

فالجهاد .. في مواجهة العدو الخارجي .. دفاعا عن مبادئ الاسلام .. أو عن دار الاسلام .

والجهاد في مواجهة العدو الداخلي .. من البغاة الخارجين على النظام الشرعي .

وان حراسة الوجدان .. للنظام الشرعي .. تغنيه عن أجهزة كثيرة معقدة .. تغدو - في كثير من الأحيان - بحاجة الى من يحرصها .. ! ان الفرد المسلم بحفاظه للنظام الشرعي يتعبد الله كأنه يراه .. فيحس معنى قول الله : «وهو معكم أين ما كنتم» (٧) . هذا هو الوجه الأول للجزاء .. ان التزم النظم الشرعية .

أما ان خرج عليها فان الوجه الآخر للجزاء يظهر .. يبدأ موضوعيا .. ببطلان كل خروج .. وينتهي الى انكار اليد اسقاطا للحاكم ..

(٥) قال الطبري : فلا طاعة واجبة لاحد غير الله والرسول او لامام عادل (التفسير الكبير ، ج ٥ ص ٨٩) وقال البيضاوي : « امر الناس بطاعتهم بعدما امر بالعدل » على وجوب طاعتهم ما داموا على الحق (تفسير البيضاوي ، ص ١١٥) ، وقال الرازي : ان طاعة الأمراء انما تجب اذا كانوا على الحق (مفاتيح الغيب ، ج ٣ ص ٣٥٦) ، وقال الزمخشري : والمراد بأولى الأمر منكم أمراء الحق (الكشف ، ج ١ ص ٢٧٥) ونلاحظ في الآية الكريمة قيدين : قيد عدم ذكر فعل الطاعة مع أولى الأمر كما كان مع الله والرسول وقيد « منكم » وهي اشارة الى الأساس الثاني من أسس الشرعية السلطة أساس الرضا . (سورة النساء : ٥٩) .

(٦) الطبري ، ج ٣ ص ٢١٠ (٧) الحديد : ٤

أو إسقاطاً للنظام .. وبين هذا وذاك مراحل .. تبدأ بالاعتزال ، ثم الامتناع عن الطاعة ، ثم انكار الكلمة .. فرد الفعل يبدأ من التصرف نفسه فيدمغه بالبطلان ثم ينتقل الى الأمة فيحرك فيها واجب الدفاع الشرعى .

ولذا قسمنا الباب الى فصلين :

الفصل الأول : فى نظرية البطلان .

الفصل الثانى : فى نظرية الدفاع الشرعى العام وهى التى يندرج تحتها البحوث الخمسة التى تشكل فى مجموعها واجب الدفاع الشرعى العام .. دفاعاً عن الشرعية التى يقوم عليها النظام الإسلامى السياسى ! واكتفينا بالنسبة للوجه الأول بما قدمناه لوضوحه .

* * *

الفصل الأول

نظرية البطلان

* تمهيد وتقديم :

في عالم القانون .. يعرفون البطلان جزاء على مخالفة القانون .
وعلى قدر جسامة المخالفة ، وعلى قدر قيمة النص القانوني ..
يكون « قدر » البطلان .

ففي مجال القانون الخاص .. يعرفون البطلان النسبي ، والبطلان المطلق ، كما يعرفون الانعدام^(١) .

وفي مجال القانون العام .. يخف البطلان النسبي أو يختفى ،
وتبقى التفرقة بين البطلان والانعدام خاضعة لجسامة المخالفة التي
ترتكب انتهاكا لأحكام القانون العام^(٢) .

(١) تقسم النظرية التقليدية البطلان الى ثلاثة مراتب : الانعدام ،
البطلان المطلق Nullite Absolute والبطلان (Nullite - Relative) وذلك
راجع الى الجانب الذى يصيبه الخلل فى التصرف ركنا أو شرطا .. وفى مجال
المرافعات يرى البعض بحق — ان نظريات القانون المدنى التى تحكم التصرف
القانونى لا تناسب طبيعة العمل الاجرائى (الدكتور فتحى والى — نظرية
البطلان ، ص ٥٧ ، الطبعة الاولى) .

وبرغم ما وجه الى النظرية التقليدية فى تقسيمها للبطلان الى المراتب
السابقة .. فانها لا تزال قائمة فى مجال العمل تؤدى دورها .. وفى القانون
المصرى يأخذ بالتفرقة بين البطلان النسبى ويسميه القابلية للبطلان المطلق ،
وتتمثل التفرقة فى أحكامه كلها فى جواز اجازة التصرف القابل للإبطال وفى
تصحيحه بالتقادم (راجع تفصيلا للأستاذ الجليل الدكتور عبد الرزاق
السنهورى ، ج ١ ص ٨٦ وما بعدها — الوسيط ، والدكتور عبد الحى
حجازى ، ص ٢٣٤ وما بعدها — النظرية العامة للالتزام ، والدكتور فتحى
والى ، ص ٥٦ وما بعدها) .

(٢) أكثر ما يرد الحديث عن البطلان فى القانون العام ، وفى أحد

=

وربما كانت التفرقة بين احكام البطلان في مجال القانون الخاص ،
وتلك في مجال القانون العام راجعة الى اختلاف طبيعة العلاقات التي
يحكمها كل من القانونين ، فالقانون الأول يحكم علاقات الأفراد بين
بعضهم .

• وهذه كثيرا ما يحكمها التراضي ، لذلك كانت قاعدة القانون الخاص :
العقد شريعة المتعاقدين ، وكان مجال القواعد الآمرة قليلا ، من هنا يمكن
للاجازة والتقدم أن نزيل ما عساه يعلق بهذه العلاقات .
أما في مجال القانون العام فالعلاقات المحكومة تقف الدولة طرفا
فيها . وتتسع قاعدة القواعد الآمرة تفرض سلطانها على تلك العلاقات ،
وترتفع بكثير منها الى مستوى النظام العام الذي ينبغي الحفاظ عليه .
من هنا .. كان الجزاء — غالبا — هو البطلان أو الانعدام .
وفي فقهاء الاسلامى نظرية للبطلان .. على نحو أعمق وأدق ..
تأصيلا وتفريعا ..

* تأصيل البطلان في الشريعة :

ترد أحكام البطلان في الأصول قبل الفروع ، لتحكم من هذه القمة
سائر الفروع ويرجع ذلك الى احترام القانون الاسلامى .. احتراماً يصل
الى التعبد بطاعة أوامره من جانب الحاكم والمحكوم على السواء ، وهو
احترام موضوعى لا شخصى ، بمعنى أنه يرتبط بالنصوص ومصدرها
ولا يرتبط بأشخاص الحاكمين ، وهو ما قدمنا الاشارة اليه حين قلنا :
لاقداسة لأشخاص الحاكمين .

فروعه وهو قانون الاجراءات الجنائية حيث يفرقون بين الاجراء الجوهري
والاجراء غير الجوهري ، وبالتالي يرتبون البطلان المطلق والبطلان النسبى
كجزاء . كذلك يرتبون الانعدام في حالات اضطربت واختلفت وجهات نظرهم
حولها (راجع الزميل الدكتور مأمون سلامة ، الاجراءات الجنائية في التشريع
المصرى . ص ٧٥٣ وما بعدها ، وفي مجال القانون الدستورى .. لم نجد
من تكلم عن نظرية البطلان .

وفي فرع قريب منه وهو القانون الادارى يأخذون بالنظرية التقليدية
في تفريقها بين البطلان والانعدام ، ويكاد يختفى الحديث عن البطلان النسبى ،
ويخطئ البعض حين يتحدثون عن البطلان بالقابلية للإبطال إذ قد استعمل
المشرع المبنى المصرى هذا الاصطلاح عن البطلان النسبى (النظرية العامة
للقرارات الادارية ، الدكتور سليمان الطماوى ، ص ٣٤٦ ، الطبعة الثالثة) .

وبهذه القداسة لشرع الله يترتب البطلان تلقائيا على كل مخالفة لحكم قطعى أو اجماع ، فالبطلان يترتب بقوة القانون بغير حاجة الى نص يترتب البطلان ، بل وبغير حاجة الى حكم قضائى يترتب ذلك البطلان ، ومن ثم فلا محل لقاعدة : لا بطلان بغير نص — المعمول بها فى مجال القانون — وذلك نأخذ من قول رسول الله : « كل عمل ليس عليه أمرنا فهو رد »^(٢) أى فهو باطل .. فهذا النص يقرر القاعدة العامة فى البطلان جزاء لكل تصرف غير شرعى ، بغير حاجة الى نص خاص فى كل حالة على حدة .

* أحكام البطلان :

فى نظرية محكمة للأحكام يتحدثون فى أصول الفقه عن قسمين للأحكام الشرعية :

١ — **أحكام تكليفية** : وهى خطاب الشارع سبحانه وتعالى الى العباد اقتضاء (أى طلب فعل أو طلب كف) أو تخييرا ، فأمر الله بالجهاد والصلاة حكم تكليفى على سبيل الاقتضاء ، كذلك نهيه عن الفحشاء والمنكر ، وأمر الله فى المباحات هى حكم تكليفى على سبيل التخيير .

٢ — **أحكام وضعية** : وهى خطاب الشارع سبحانه وتعالى الى العباد على سبيل الوضع بمعنى جعل الشئ سببا فى شئ آخر أو شرطا فيه أو مانعا منه .

فأمره بالصلاة لدلوك الشمس « أقم الصلاة لدلوك الشمس »^(٤) جعل الدلوك سببا فى صلاة الظهر .

وأمره بالوضوء للصلاة : « اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم »^(٥) جعل الوضوء شرطا لصحة الصلاة .

وقوله تعالى : « والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا »^(٦) جعل القذف مانعا من قبول الشهادة^(٧) .

(٢) متفق عليه وهذه رواية مسلم .

(٤) الاسراء : ٧٨ (٥) المائدة : ٦

(٦) النور : ٤

(٧) راجع الدكتور حسين حامد حسان فى كتابه : أصول الفقه ، ص ٢٥ وما بعدها . وسائر كتب الاصول والحكم التكليفى على هذا النحو

والأحكام التكليفية — خاصة ما كان منها أمرا أو نهيا — تربي في المسلم ايجابية جميلة تجعل منه عضوا نافعا في المجتمع يتقدم عنده الواجب على الحق ويتذوق في أدائه اللواجب جماعيا كان أو فرديا ، ما يتذوقه في أدائه للصلاة . لأنه في كليهما يتعبد الله ويطيعه !

والأحكام الوضعية ، تربي في المسلم الميزان الدقيق ، فيفرق بين السبب والشرط والمانع .. ويطيع الله في هذه الأحكام كما يطيعه في سائر الأحكام التكليفية .

فمن أي الطائفتين كانت أحكام البطلان ؟

نبادر فنستبعد أن يكون البطلان حكما تكليفيا .. لأنه ليس طلب فعل ولا طلب كف ، ولا هو تخيير بين فعل وكف ، وإنما هو من الأحكام الوضعية باعتبار رابطة السببية بين التصرف وجزائه . وهي رابطة ملموسة غير مجحودة ، وهو باعتباره أحد قسمي الأحكام الشرعية واجب الاحترام من الجميع .. حاكما ومحكوما باعتبار ما للأحكام الشرعية من قداسة تصل الى حد التعبد بطاعتها ، وطاعتها هو التزامها .
ذاك في مجال التكليف .

✽ حتى يكون البطلان ؟

والسؤال الوارد بعد ذلك ..

هل كل مخالفة .. لحكم شرعي .. ترتب البطلان ؟

لا شك في ذلك اذا كانت المخالفة لنص قطعي أو اجماع ..

والمراد بالقطعية هنا قطعية الدلالة .. بمعنى أن النص لا يحتمل غير تأويل واحد كقوله تعالى : « للذكر مثل حظ الأنثيين » (٨) فإنه لا يحتمل سوى أن يكون للذكر ضعف نصيب الأنثى ، فان قضى حاكم

خمس أنواع : ١ — ايجاب وهو طلب الفعل طلبا جازما ٢ — ندب وهو طلبه طلبا غير جازم ٣ — تحريم وهو طلب الكف طلبا جازما ٤ — كراهة وهي طلب الكف طلبا غير جازم ٥ — اباحة وهي التخيير بين الفعل والكف ، والاحناف تجعل الايجاب قسمين : فما كان بدليل ظني فهو واجب وما كان بدليل قطعي فهو فرض ، كذلك التحريم : ما كان بدليل قطعي فهو التحريم وما كان بدليل ظني فهو كراهة التحريم ، وبذلك يزدون على الجمهور قسمين (الدكتور حسين حامد ، المرجع السابق وكتب الأصول) .

(٨) النساء : ١١

أو قاض بخلاف ذلك فحكمه باطل لمخالفته لنص قطعي الدلالة ، والاجماع قطعي في دلالته كذلك لأنه يستند — غالبا — الى دليل ظني ، ويأتي الاجماع فيرتفع به الى مستوى القطعية •

أما النص الظني الدلالة فلا يترتب البطلان على مخالفته • • لأنه قد يكون ثمة تأويلات أخرى خافية أو ظاهرة لذلك النص ، والأخذ بأحد دلالاته قد يكون أولى من الأخذ بالدلالة الأخرى ، لكنه لا يصل الى حد القول بترتيب البطلان على الأخذ بالدلالة الأخرى ، لذلك كان الأئمة حين يختلفون يحترمون رأي مخالفهم ، ويقول قائلهم : : رأيي صواب يحتتمل الخطأ ورأي غيري خطأ يحتتمل الصواب ، بل لقد سئل أحدهم (٩) : هل رأيك عين الصواب ؟ فقال : قد يكون عين الخطأ •

ولا نلتفت بعد ذلك لتلك الشرذمة التي تعصبت لآراء مذهبها وأئمتها تعصبا أعمى • • فراح ترمى بالكفر مخالفيها ، ولا أولئك الخارجين على الجماعة المسلمة • • الذين رموا كل الجماعة بالكفر • • نقول لسنا نلتفت لهؤلاء ولا أولئك فقد عفى عليهم الزمان • • ولا ندرى أين عفو الله ؟!

ولا محل هنا للحديث عن ظنية الورود وقطعيته ، فان ظنية الورود لا تبرر المخالفة عن أمر الله ، لأننا مأمورون بالعمل بغلبة الظن ، وفيما عدا القرآن وعشرات من أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم والقليل الثابت بالاجماع فان بقية المصادر ظنية الورود ، والخوض في العمل بها أو تركها تعطيل لمصادر الشريعة ، يؤدي الى تعطيل الشريعة نفسها في الكثير من أحكامها ، والقضاء على موارد خصبة تصل بنا الى كشف حكم الله مع الحاجات المتجددة لعصرنا وللعصور القادمة •

وعلى ذلك فان مخالفة نص ظني الورود (كحديث آحاد) قطعي الدلالة يترتب عليه البطلان • • بقوة القانون استمدادا من القاعدة الأصلية « كل عمل ليس عليه أمرنا فهو رد » أي باطل ، تماما كمخالفة نص قطعي الورود (مثل القرآن أو الحديث المتواتر) قطعي الدلالة فانه يترتب البطلان •

كذلك يتحقق البطلان اذا كانت المخالفة لمقصد الشارع الثابت بنصوص خاصة أو للمقاصد العامة للشرع •

(٩) الامام ابو حنيفة رضى الله عنه .

ذلك أن أحكام الله تهدف إلى تحقيق غايات تعرف من ذات النص الوارد . أو تعرف من نصوص أخرى أو تندرج تحت الغايات والمقاصد العامة التي كشف عنها استقراء النصوص الشرعية وانعقد عليها إجماع العلماء أو حكى ذلك .

فمثلا وردت النصوص بالحث على الزواج ، وعرف من هذه النصوص أن مقصد الشارع إلى زيادة النسل ، فهذه غاية والزواج وسيلة ، وعلى ذلك إذا تزوج إنسان قاصدا تحليل الزوجة لآخر طلقها طلاقا بائنا . فإنه وإن انعقدت أركان العقد وتوافرت شروطه فقد تخلف مقصد الشارع وغايته من الزواج ، بل إن المقصد يخالف مقصد الشارع وغايته (١٠) . لذلك يقع مثل ذلك الزواج باطلا (١١) ، كذلك فإن تحديد الفصل (أو ما يسمونه بتنظيم الأسرة) يناقض مقصد الزواج على النحو سالف الذكر ، بل ويناقض مقصدا عاما من مقاصد الشريعة وهو الحفاظ على النسل . وذلك إذا لم تتحقق ضرورة فردية له ، والضرورة متروكة تقديرها لديانة (١٢) .

(١٠) راجع عرضا وتحليلا جميلين للإمام الشاطبي في كتابه الموافقات ج ٤ ص ٣٣٣ وما بعدها ، يقول المؤلف رضي الله عنه : « كل من ابتغى في تكاليف ما شرعت له فقد ناقض الشريعة ، وكل من ناقضها فعمله في المناقضة باطل . فمن ابتغى في التكاليف ما لم تشرع له فعمله باطل » . وقد قدم على ذلك أدلة ستة يقول في أولها : « فقد جعل ما قصد الشارع مهمل الاعتبار . وما أهمل الشارع مقصودا معتبرا وذلك مضاد للشريعة ظاهرة . وفي الثاني يقول : إن حاصل هذا القصد يرجع إلى أن ما رآه الشارع حسنا فهو عند هذا القاصد ليس بحسن وما لم يره الشارع حسنا فهو عنده حسن ، وهذه مضادة أيضا » (ص ٣٣٤ ، المرجع السابق) .

(١١) هذا ما اخترناه من بين آراء الفقهاء باعتباره متقا مع الأصول العامة ، وهناك آراء أخرى حيث جرى التفريق بين حالين أن يخفى هذه الحقيقة عند العقد ولا ينطلق بها عند إنشاء الصيغة ، وبين أن يصرح عند إنشاء العقد أنه يعقد عليها ليحلها لأول - واختلفوا في الحالين بين قائل بالبطالان وقائل بالصحة (راجع تفصيلا لذلك مؤلف الإمام محمد أبو زهرة في الأحوال الشخصية ، ص ٢١٤) .

(١٢) ونضيف أن ما أبيع بالجزء لا يصير مباحا بالكل ، فإذا صحت نصوص تبيح أو تعفو عن بيع النسل لضرورة فلا يصح أن يصير قاعدة عامة أو هدفا وغاية تقوم عليها أجهزة رسمية !!

وعلى العموم فاننا ننبه الى أن للتصرف ركنين .. ركن مادي هو الفعل المادي ، وهذا ينبغي ألا يخالف نصا والا وقع باطلا — على نحو ما قدمنا — وركن معنوي هو النية ، وهذه ينبغي ألا تخالف مقصدا خاصا ورد النص به أو مقصدا عاما تضافت على دلالتها أدلة .. فمن كانت هجرته لدنيا يصيبها أو امرأة ينكحها فقد وقعت هجرته باطلة .

على أننا في مجال الحكم بالظاهر لا نحاكم النوايا الا أن نتصل بالأعمال ويقوم عليها الدليل ، وحساب ذلك عند الله يوم القيامة .

وفي مجال البطلان .. فانه لا أهمية الا لما يظهر منه القصد الى مخالفة مقصد محدد للشارع أو مقصد عام له فمثل ذلك يقع باطلا تماما كما يبطل العمل المخالف من ناحية ركنه المادي (الفعل) .

والدليل على ما قدمنا هو ما سبق التدليل به على الركن المعنوي للعبادة يضاف اليها أن وقوع المخالفة لقصد الشارع يمثل استهزاء بآيات الله ، استهزاء بمقصدها وغايتها .. ولا شك أن المقصد والغاية أهم من الشكل أو الصورة ، وقد ورد النهي عن الاستهزاء بآيات الله : « ولا تتخذوا آيات الله هزوا » (١٢) ، وورد في صياغة شديدة : « ولئن سألتهم ليقولن إنما كنا نخوض ونلعب ، قل أبالله وآياته ورسوله كتتم تستهزئون . لا تعتذروا قد كفرتم بعد إيمانكم » (١٣) .

* آثار البطلان :

في فقه القانون يفرقون في آثار البطلان بين البطلان النسبي والبطلان المطلق وقريب من الأخير الانعدام ، فالأول تلحقه الاجازة ويصححه التقادم ، والثاني لا تلحقه اجازة ولا يصححه تقادم .. والفرقة تفقد أهميتها في علاقات القانون العام اذ لا يكاد يعرف البطلان النسبي .. فتبقى في مجاله التفرقة بين البطلان المطلق والانعدام ، وهما وان اختلفا في البداية من حيث الحاجة الى تقرير البطلان المطلق بحكم قضائي بناء على نص وعدم حاجة الانعدام الى ذلك فانهما في النهاية لا يكادان يختلفان من حيث الآثار .. فكلاهما يترتب عليه اعتبار التصرف كأن لم يكن ..

(١٤) التوبة : ٦٥ ، ٦٦

(١٣) البقرة : ٢٣١

وفي الفقه الاسلامي عرف فقه الأحناف تفرقة بين الفساد والبطلان ، الأول يصيب شروط التصرف والثاني يصيب أركانه .. وهو ما يشبه كثيرا التفرقة بين أحكام البطلان النسبي والبطلان المطلق ، بيد أن التقسيم لا يكاد يجد مجالا له في مجال الفقه السياسي الاسلامي .. ولا يعرف ذلك الفقه التقسيم الآخر بين البطلان المطلق والانعدام .. اذ البطلان في الفقه الاسلامي لا يحتاج الى نص ولا الى تقرير قضائي ، ومن ثم فان التصرف غير الشرعي اذا ما دمج بالبطلان فهو والانعدام سواء .

بيد أنه في مجال الفقه الاسلامي تفرقة دقيقة بين حقوق الله وحقوق العباد (١٥) .. انتهت في صياغة رائعة .. الى اعتبار كل حق .. لله فيه حق باعتبار ما فيه من جانب التعبد ، ومن ثم صارت الحقوق .. اما حقوقا لله خالصة ، أو حقوقا غلب فيها حق الله ، أو حقوقا غلب فيها حق العباد (١٦) .

وباعتبار المجال السياسي .. فان مجال حقوق العباد الغالبة قليل .. وعلى العكس يغلب حقوق الله الخالصة أو حقوق الله الغالبة .. ومن ثم كان الجزاء هو البطلان أو الانعدام .

ونحن نعتبر حقوق العباد الغالبة مثل حرمة الشخص وحرمة مسكنه .. نعتبرها في الفقه السياسي حقوقا لله غالبة .. لما نراه من أن العدوان على هذه الحقوق مساس بقيم ومثل حرصت الشرعية الاسلامية على كفالتها .. فالعدوان على كرامة فرد أو حرمة شخصه أو حرمة مسكنه عدوان على تكريم الله سبحانه لأدمية الانسان .. تواترت عليها كثير من النصوص « ولقد كرمنا بني آدم » (١٧) ، « يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوتا غير بيوتكم حتى تستأنسوا » (١٨) « كل المسلم على

(١٥) أستاذنا المرحوم الشيخ محمد ابو زهرة - اصول الفقه ، ص ٣١٠ وما بعدها .

(١٦) الامام الشاطبي - الموافقات ، ج ٢ ص ٣١٧ وما بعدها ، والدكتور حسين حابد ، اصول الفقه ، ص ١٠٧ ، وفي ذلك سبق الفقه الاسلامي الفقه الوضعي الذي جاء في نظريات حديثة ان يتحدث عن الحقوق الفردية باعتبارها وظائف اجتماعية من أحدث هذه النظريات نظرية التضامن الاجتماعي ، للعبيد ديجي ، ونظرية المنظمة لرينار .

(١٧) الاسراء : ٧٠ (١٨) النور : ٢٧

المسلم حرام : دمه وماله وعرضه » ، « من آذى ذميا فأنا خصمه
يوم القيامة » .

ومن ثم فائنا لا نقبل — في الفقه السياسي — تنازلا عن هذه
الحقوق ، ولا اجازة لأى عدوان عليها ، ولا نقبل سقوطها بمضى المدة
أو التقادم^(١٩) .

* * *

(١٩) قريبا من تلك النظرة نص الدستور الدائم لجمهورية مصر
العربية في المادة ٥٧ منه على ان : « كل اعتداء على الحرية الشخصية
أو حرمة الحياة الخاصة للمواطنين وغيرها من الحقوق والحريات العامة
التي يكفلها الدستور والقانون . . جريمة لا تسقط الدعوى الجنائية ولا المدنية
الناتجة عنها بالتقادم ، وتكفل الدولة تعويضا عادلا لمن وقع عليه الاعتداء »
وهو نص مستحدث دعت اليه الأحداث الدائمة المؤسفة السابقة على
سبتمبر سنة ١٩٧٠

الفصل الثاني

نظرية الدفاع الشرعى العام^(١)

* مقدمة :

من قبل أن تعرف النظم الوضعية حقوقا للأفراد .. عرف الاسلام لهم حقوقا لم يصل بعد اليها نظام .
ومن قبل أن تعرف النظم الوضعية حقوقا للجماعة ، وتنزع الى نظرية « المنظمة » كما رسمها « رينار » عرف الاسلام للجماعة حقوقا ..
أسماءها الفقهاء حقوق الله .

بل لقد رسم الاسلام .. نظرية للحقوق لم تصل اليها بعد أحدث النظريات .. حين قسم أحد فقهاءه — استنباطا من النصوص — الحقوق الى حقوق لله ، وحقوق للعباد .. وقال : انه ليس من حق للعبد الا والله غيه حق . ولكن حق الله قد يغلب ، وحق الفرد قد يغلب ، فكانت حقوقا ثلاثة : حق لله خالص مثل حقه في التشريع ابتداء ، وحقه في اقامة حد الزنا وحد الشرب (شرب الخمر) .. وحق لله غالب مثل حد القذف ، فانه وان كان حقا لله فان للعبد فيه حقا أن يصاب عرضه ، لذلك كانت الدعوى شرطا فيه^(٢) ، أما حق العبد الغالب مثل القصاص .. فان له أن يعفو . ومع عفوه لولى الأمر أن يوقع التعزير الملائم ، كما أن سائر الحقوق التي يسميها الوضعيون « حقوقا فردية » هي في الواقع حقوق للعباد غالبية لكن فيها لله حقا .. ألا يساء استعمالها .. وأن تستهدف تحقيق مقاصد الشارع الحكيم وهي مقاصد عليا عجزت الأوضاع الوضعية عن بلوغها .. حتى صارت الحقوق الفردية « اختصاصات » أو أحكاما

(١) هذه التسمية نقلا عن المرحوم القاضى عبد القادر عودة في كتابه الرائد (التشريع الجنائى الإسلامى ، ج ١ ، ص ٤٨٩ ، طبعة ١٣٦٨ هـ — ١٩٤٩ م) .
(٢) البدائع ، ج ٧ ، ص ٥٢ .

يصفها بها الشارع .. أو بلغة القانون : مراكز قانونية أو وظائف اجتماعية .. لبلوغ المقصد الأسمى .. الذى تتحدد به دائرة واسعة يخطو فيها الأفراد ويتحركون (٣) !

ومن خلال هذا التقسيم الفريد — نستطيع بعون الله أن نرسم نظرية للدفاع الشرعى لم تصل اليها أحدث الأنظمة ولم تخطها أحدث الكتابات .

ان الاعتداء على حقوق العباد يولد حقا فى الدفاع الشرعى الخاص .
وان الاعتداء على حقوق الله الخالصة أو الغالبة يولد حقا بل واجبا فى الدفاع الشرعى العام .

لكن اذا كانت حقوق العباد لله فيها حق فانها كذلك تولد حقا فى الدفاع الشرعى العام وان لم يصل الى المرتبة السابقة !
والدفاع الشرعى لم تعرفه النظم الوضعية الا حديثا .. وعرفته قاصرا على مجال الحقوق الخاصة ، وفى هذا المجال كذلك يشوبه الكثير من القصور ، ويكفى حتى لا نخرج عن نطاق البحث أن نضرب مثلا لرجل كان يزنى بزوجة آخر .. فدخل عليهما الزوج وهما فى حالة التلبس ، فهم أن يقتلها لكن الزانى عاجل الزوج بالقتل ، فقضت محكمة الجنايات تطبيقا للقانون الوضعى المصرى ببراءة القاتل الزانى .. لأنه بالنسبة للقتل كان فى حالة دفاع شرعى ، ولأنه فى جريمة الزنا قد مات الزوج قبل أن يقدم الشكوى اللازمة لتحريك الدعوى .. وهكذا فى ظل القوانين الوضعية يقتل ويزنى فى آن واحد .. ويفلت من الحد والقصاص ، بل ومن كل عقاب !!!

وقد عالج الفقهاء الدفاع الشرعى الخاص تحت عنوان « دفع الصائل » (٤) ولعله أكثر تحديدا ودلالة على المعنى من اصطلاح الوضعيين ،

(٣) كان الامام الشاطبى رضى الله عنه صاحب ذلك التقسيم وتلك النظرية الثابتة الى الحقوق ؛ ولقد صاغ زميلنا الدكتور مصطفى كمال وصفى نظرية للحقوق قدمها فى مؤتمر علماء المسلمين السادس (١٤ أبريل سنة ١٩٧١) بحث غير منشور .

(٤) الصائل : من صال يصول صولا ومنه المصاولة والمصال ، والصيالة بمعنى القتال أو الوثوب .. وكلها تدور حول معنى الاعتداء ، فهى ابلغ فى تمثيل حقيقة الدفاع الشرعى أنه دفع اعتداء أو دفع لمعتد (راجع القاموس المحيط ، ص ٤ ج ٢ ، مادة « صال » ، ومختار الصحاح للامام محمد الرازى ، ص ٢٧٤) .

وعالجوا الدفاع الشرعى العام تحت عنوان « الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر » أو « الحسبة » .

وإذا كان القسم الأول يخرج كثيرا عن موضوع بحثنا فاننا نكتفى ببيان القسم الثانى .. والله المستعان ، فنتناوله فى بحثين :

مبحث أول : نحاول فيه بناء نظرية عامة .

ومبحث ثان : نتعرض فيه لمراحل الدفاع الشرعى العام .

المبحث الأول

النظرية العامة

* طبيعة الدفاع الشرعى العام :

يكون الدفاع الشرعى العام بمناسبة عدوان على حق من حقوق الله .. فبيح دفع هذا العدوان بما يصل الى حد القتل أو القتال (٥) .

(٥) القتل بالنسبة لحقوق الله المتعلقة بالأفراد .. كالقتل دفعا لجريمة الزنا باعتبار أن التكليف السليم فى الاعتداء على العرض أنه اعتداء على حق الله — وقد جاء فى الفقه الإسلامى أن من قتل من زنى بامراته فلا دية عليه ولا قصاص — وهو عكس المعمول به فى القانون اذ ينظر الى الأمر نظرة مغايرة فيجعل ذلك مجرد ظرف مخفف — وأساس ذلك ما روى عن عمر ابن الخطاب رضى الله عنه من أنه بينما كان يتفدى يوما اذ أقبل عليه رجل يعدو ومعه سيف ملطخ بالدم ، فجاء حتى قعد مع عمر فجعل يأكل حتى أقبل جماعة من الناس فقالوا : يا امير المؤمنين .. ان هذا قتل صاحبنا مع امراته ، فقال عمر : ما يقول هؤلاء ؟ فقالوا : ضرب بسيفه فقطع فخذى امراته وأصاب وسط الرجل فقطعه اثنتين — فقال عمر : ان عادوا فعد . رواه هشيم عن مغيرة عن ابراهيم ، أخرجه سعيد . وان كانت المرأة مطلوعة فلا ضمان عليه فيها وان كانت مكرهة فعليه القصاص (المغنى) ج ١٠ ص ٣٥٠ ، واشترط البعض اربعة شهود وفرق البعض بين المحسن وغير المحسن (راجع المذهب) ج ٢ ص ٢٣٥ ، والفتاوى الهندية ، ج ٢ ص ١٩٦٧ ، والشرح الكبير للدردير ، ج ٤ ص ٢١٢ ، الرملى ، ج ٨ ص ٤٠ ، أما القتال فيكون دفعا عن حقوق الله المتعلقة بالامة كلها ، كالقتال لاقامة شرع الله « حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله » (الانفال : ٣٩) وهو ما سنفصله باذن الله عند الحديث عن نظرية الخروج .

وسبب الإباحة هنا راجع الى أن الفرد يمارس « رخصة » داخل واجب فرضه الشارع عليه في أنكار المنكر — فكل حق في الاسلام يتضمن واجبا هو جانب حق الله في ذلك الحق ، وكل واجب يتضمن حقا — أو بالأدق رخصة — تقتضيها ممارسة ذلك الواجب (٦) .

وواجب انكار المنكر — عند الفقهاء — واجب كفائي (٧) بمعنى أنه إذا قام به « بعض » كاف سقط عن الباقي ، وإن لم يقيم به ذلك البعض الكافي فقد أئمت الأمة كلها بترك هذا الواجب .

وعلى هذا الذي قاله الفقهاء ، فإن شراح القانون ثم يستطيعوا أن يرتفعوا « بمقاومة الظلم » — وهي إحدى صور الدفاع الشرعى العام في الاسلام — لم يستطيعوا أن يرتفعوا به أكثر من مرتبة « الحق » . فقد أعلنت الثورة الفرنسية في اعلان حقوق الانسان الصادر في سنة ١٧٩٩ أن حقوق الانسان هي الحرية ، والملكية ، والمساواة ، ومقاومة الظلم :

(Liberté, Propriété, Égalité, Résistance à l'oppression)

وبقى الاسلام متفردا بجعل مقاومة الظلم وغيره من صور المنكر في المجتمع الاسلامي — واجبا وليس مجرد حق ، غيرتفع بالمجتمع الى مستوى من الايجابية لا يصل اليه نظام آخر ، ويحقق بذلك كفالة القضاء على كل انحراف يظهر من جانب السلطة !

(٦) تختلف القوانين الوضعية في وضع الدفاع الشرعى « الخاص » بين الواجب والحق وتضيف بعضها الضرورة الا أن بعضا من القوانين لاحظت ان القول بأنه حق يقتضى أن يكون في مقابلته واجب ، ففضلت استعمال لفظ حالة « الدفاع الشرعى » تأسيسا على أنه في التعبير الدقيق « رخصة » وليس حقا (تعبير حالة : القانون المدنى المصرى رقم ١٦٦ ، قانون الجزاء الكويتى م ٣٣ — تعبير « ضرورة » م ٧٢ من القانون الليبى ، ٨١ ، ٨٢ من القانون المغربى) راجع الدكتور محمود مصطفى ، اصول قانون العقوبات في الدول العربية ، الطبعة الأولى سنة ١٩٧٢

(٧) الفخر الرازى ، ج ٣ ص ١٩ ، الكشف للزمخشري ، ج ١ ص ٣١٩ ، احكام القرآن لابن العربى ، ج ١ ص ١٢٨ ، احكام القرآن للقرطبى ، ج ٤ ص ١٦٥ ، احكام القرآن للجصاص ، ج ٢ ص ٢٩ ، اسنى المطالب ، ج ٤ ص ١٧٩ ، مواهب الجليل ، ج ٣ ص ٣٤٨

بيد أننا نرى أن واجب الدفاع الشرعى العام ، ليس مجرد واجب كدنى بحيث إذا قام به البعض الكافى سقط عن الباقين ، فذلك ما قد يؤدى الى شئ من « التواكل » يضعف فاعلية ذلك الواجب الخطير .. لذلك فاننا نرى أن ذلك الواجب واجب عينى على كل فرد من أفراد الأمة اذا تحققت شروطه على النحو الذى سنشير اليه ، ولسوف نجد أن هذه الشروط يمكن تحقيقها لدى كل فرد من أفراد الأمة على الأقل بالنسبة لبعض مراحل ذلك الواجب .

وهذا التكليف من جانبنا لذلك الواجب يعطيه دفعة وفاعلية تتحقق به أهداف ذلك الواجب الخطير ونحن نستند فى ذلك التكليف الى ما يلى :

١ - ان أكثر من حديث نفى الايمان عن لا ينكر المنكر ولو بقلبه ، فقال أحدهما : « ... ليس وراء ذلك من الايمان حبة خردل » (٨) ، وقال الآخر : « وذلك أضعف الايمان » (٩) .

ونفى الايمان يقتضى أن يكون ذلك الواجب واجبا عينيا ، والا فمن ثم يأتى فقد انتفى عنه الايمان ، وذلك يتعارض تعارضا ظاهرا مع القول بأنه واجب على البعض اذ يغدو البعض الآخر وقد انتفى عنهم الايمان !

٢ - ما جاء فى الحديث من أنه « لما وقعت بنو اسرائيل فى المعاصى نهتهم علماءهم فلم ينتهوا فجالسهم فى مجالسهم وواكلوهم وشاربوهم ، فغضب الله قلوب بعضهم ببعض ولعنهم على لسان داوود وعيسى ابن مريم » (١٠) ، وذلك قول الله : « لعن الذين كفروا من بنى اسرائيل على لسان داوود وعيسى ابن مريم ، ذلك بما عصوا وكانوا يعتدون . كانوا لا يتناهون عن منكر فعلوه ، لبئس ما كانوا يفعلون » (١١) .

والنتاهى على النحو الموضح آنفا ، هو حد أدنى .. لا بد منه .. فإن تخلف فقد حقت لعنة الله .

ولا يكون ذلك الا اذا كان واجب التناهى ، أو انكار المنكر ، واجبا عينيا على كل فرد من المسلمين كل حسب قدرته .

(٨) من حديث رواه مسلم . (٩) من حديث رواه مسلم .

(١٠) رواه الترمذى وأبو داود وابن ماجه واللفظ للترمذى ، وقال :

حسن غريب .

(١١) المائدة : ٧٨ ، ٧٩

٣ — أن حديثاً جاء فيه : « أنه يستعمل عليكم أمراء فتعرفون منهم وتتكرون ، فمن كره برى ، ومن أنكر فقد سلم ، ولكن من رضى وتابع » (١٣) .

فقد دل الحديث . . أن من كره بقلبه فقد برى من الاثم وأن من أنكر بما هو أكثر من الكراهية فقد تحققت له السلامة والنجاة ، ثم عقب بعكس الكراهية والانكار فقال : « ولكن من رضى وتابع » أى من رضى فقد وقع فى الاثم . ومن تابع فقد انتفت عنه السلامة والنجاة ، وحقت عليه المسئولية والعقاب .

٤ — أن هناك قدراً من انكار المنكر يقدر عليه الجميع وهو (انكار القلب) فان تخلف عنه فقد خالف أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم الذى جاء على سبيل الوجوب ولم يصرفه عن الوجوب صارف .

٥ — أنه بغير تحقق قدر من الانكار . . فان المسلم يعد بسكوته مشاركا فى الاثم مع مرتكب المنكر وهو بذلك اما فاعل أصلى أو شريك . . وكلا الصنفين مسئول فى فقه الاسلام وفى الفقه الحديث !

وهو ما بحثه الفقهاء فى « الجريمة بالترك أو بالامتناع » .

٦ — أن الحجة الرئيسية لأصحاب التكليف الآخر لهذا الواجب هو ورود « من » فى النص القرآنى الكريم : « ولتكن منكم أمة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ، وأولئك هم المفلحون » (١٣) . فقد قالوا ان « من » تفيد التبويض (١٤) فدل ذلك على أن قيام البعض بهذا الواجب يسقطه عن الآخرين ، ونحن نقول مع غيرنا ان « من » يمكن أن تكون للبيان كما يمكن أن تكون للتبويض ، وإذا وردت نصوص تفيد أن ذلك الواجب واجب عيني لا يسقط عن أحد من المسلمين الا بشروط سقوط التكليف المعروفة ، فان « من » هنا وجب صرفها الى المعنى البيانى لا التبويض فيكون معنى الآية — والله أعلم — ولتكونوا أمة . . صفتكم كذا وكذا — كما قال سبحانه وتعالى فى وصف المؤمنين فى آية أخرى :

(١٢) جزء من حديث رواه مسلم . (١٣) آل عمران : ١٠٤

(١٤) على سبيل المثال احياء علوم الدين للغزالي ، بمجلد ٢ ج ٧ ص ٥.

« والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض ، يأمرزون بالمعروف وينهون عن المنكر ويقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة ويطيعون الله ورسوله » (١٥) فقد جعل أول صفة للمؤمنين بعد ولايتهم لبعضهم البعض أنهم يأمرزون بالمعروف وينهون عن المنكر ، وأردفها باقامة الصلاة وإيتاء الزكاة وطاعة الله ورسوله .. والصفة السابقة واجب عيني لأن من تولّى الكافرين افتقد الايمان « لا تجد قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله » (١٦) ، « ومن يتولهم منكم فإنه منهم » (١٧) والصفات اللاحقة (اقامة الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، وطاعة الله ورسوله) كلها واجبات عينية ، كذلك صفة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . وفي آية أخرى يقدم سبحانه وتعالى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على الايمان نفسه : « كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله » (١٨) ، ولا يمكن أن تتقدم صفة على الايمان الا اذا كانت واجبا عينيا .. على كل فرد .. لا يتحلل منه لأن غيره آذاه !

والأمر بعد ذلك أمر استطاعة (١٩) .

فمن استطاع التغيير باليد فقد وجب عليه ذلك ولا ينتقل الى المرحلة الأخرى الا في حالة عدم الاستطاعة . ومن استطاع التغيير باللسان فقد وجب عليه ذلك ولا ينتقل الى المرحلة الأخرى الا في حالة عدم الاستطاعة . فمن لم يستطع هذا ولا ذاك فإن هناك درجة يستطيعها الجميع ، ولا يعذر أحد بتركها والا افتقد الايمان ، وهى أن ينكر بقلبه . بيد أننا في علاج المنكر سنبين مراحل علاجه بما يتفق مع ترتيب الضرورات .

(١٥) التوبة : ٧١

(١٦) المجادلة : ٢٢

(١٧) المائدة : ٥١

(١٨) آل عمران : ١١٠

(١٩) والاستطاعة لا تؤثر على عينية الواجب ، لان الله جعل شرط

الحج الاستطاعة ، ولم يقل أحد أنه ليس بواجب عيني ، بل ان الأمر أكبر من ذلك .. ان الاستطاعة شرط في كل الواجبات الشرعية عينية وكفائية ، اذ لا تكليف الا بمقدور — راجع تفسير المنار ، ج ٤ ص ٣٤ ، ٣٥ ، أحكام القرآن للجصاص ، ج ٢ ص ٢٩ ، المرحوم القاضي عبد القادر عودة ، التشريع الاسلامى . ج ١ ص ٤٩٤

* ضرورات تتنازع الدفاع الشرعى العام :

١ — الدفاع الشرعى العام دفاع عن الشرعية التى يقوم عليها النظام الاسلامى ، ومن ثم فهو دفاع عن أولى ضرورات الدين .

٢ — لكنه قد يصطدم بضرورة أخرى هى من ضرورات الدين . . .
وهى ضرورة الحفاظ على وحدة الأمة الاسلامية وسلامة الدولة الاسلامية
اذ قد يترتب على الدفاع الشرعى فى أقصى مراحل تفكيت وحدة الأمة
الاسلامية بتقاتل بعضها مع البعض الآخر ، كذلك قد يترتب عليه المساس
بسلامة الدولة الاسلامية ، اذ قد يغرى التقاتل الأعداء بالتدخل واحتلال
أراضى الدولة الاسلامية أو بعض أراضيتها . . .

٣ — كذلك قد يصطدم الدفاع الشرعى بضرورة أخرى تلى ضرورة
الدين : وهى ضرورة الحفاظ على النفس بما يرتبه القتال من تضحية
بهذه الضرورة .

من أجل ذلك كان لابد للدفاع الشرعى من شروط ، وكان لابد له
من مراحل .

* شروط الدفاع الشرعى العام :

١ — وقوع المنكر :

وقد فضل البعض^(٢٠) تعبير المنكر على تعبير المعصية باعتباره
أعم ، تأسيسا على أن انسانا قد لا يكون مكلفا كمجنون أو صبي ويرتكب
معصية كزنا مثلا . . . فانه يكون واجبا دفع ذلك المنكر وان كان الفاعل
غير مسئول — وليس ذلك فى رأينا — مصدر تعميم المنكر على المعصية ،
اذ المسئولية ترتبط بأهلية التكليف بغض النظر عن الفعل نفسه منكرا

(٢٠) الامام محمد الغزالى ، احياء علوم الدين ، ج ٢ ص ٢٨٥ ،
ويضيف الامام الغزالى شروطا لوقوع المنكر : ١ — أن يكون ذلك فى الحال
لأنه اذا كان قد وقع . . . فان الأمر يغدو عقابا على الفعل لا تملكه الا السلطة
وقد استغنينا لذلك بقولنا « وقوع المنكر » ٢ — أن يكون ظاهرا بغير تجسس
. . . والا وقع المتسبب فيما نهى عنه الشارع وينهى عن المنكر ٣ — أن يكون
معلوما بغير اجتهاد والا فتحنا بابا للصراع بين الآراء والمذاهب ، ص ٢٨٥ ،
٢٨٦ : المرجع المذكور .

كان أو معصية — لكن المنكر أعم من ناحية أخرى ، فالمعصية — اصطلاحاً — تطلق على ما دون الكفر ، أما المنكر فيتسع لكل ما أنكره الشارع الحكيم : من كفر أو فسوق أو عصيان •

وتقدير المنكر يكون بالرجوع الى شرع الله • فكل ما أنكره شرع الله فهو منكرو ولو تعارف عليه الناس ، وكل ما عرفه شرع الله فهو معروف وان أنكره الناس •

فالناس الآن يتعارفون على منكرات كثيرة مثل شرب الخمر ، ولطم الحدود ، ومثل ما تتابعوا عليه منذ استعمرهم أعداء الاسلام من الحكم بغير ما أنزل الله ، وترك التشريع ابتداء لشركاء غير الله •

وهم من ناحية أخرى ينكرون كثيراً من العرف •• ينكرون أن يكون للاسلام نظامه السياسى والاجتماعى ونظامه الاقتصادى •• ظنا منهم أنه جاء ليحبس بين جدران المساجد فلا يتعداها الى حياة الناس !

بل حتى الأخيرة •• أداء الشعائر والنسك •• صارت بكل أسف ، تنكر من أوساط عديدة ، وتوضع موضع السخرية والاستهزاء •• حتى لقد صح الأثر القائل : « القابض على دينه كالقابض على جمر » !

٢ — دفع المنكر بالقدر اللازم والمناسب :

• أى بالقدر اللازم كما والمناسب كيفاً — ولسوف يتضح هذا الشرط عند عرضنا لمراحل انكاره بمشيئة الله •

٣ — ألا يؤدي الدفع الى ما هو أنكر منه :

وهو شرط هام •• لأنه اذا أدى دفع المنكر لما هو أنكر منه فقد وجب دفع الأشد بالأخف ، ووجب الانتهاء عن دفع المنكر والا كان الدافع واقعاً في معصية أشد من التى ينهى عنها •

وهذا الشرط مأخوذ من قول الله : « ولا تسبوا الذين يدعون من دون الله فيسبوا الله عدوا بغير علم » (٢١) ومن الآيات الأخرى الجارية فى نفس المعنى ، كما أنه مأخوذ من القواعد الكلية التى قامت عليها شواهد من أدلة الشريعة الجزئية : مثل دفع الضرر الأكبر بالضرر الأصغر ، ودفع الضرر مقدم على جلب المنفعة •

٤ - شروط في المحتسب :

العلم قبل الانكار ، والحلم عند الانكار ، والصبر بعد الانكار .
وذلك عد الشروط العامة الواجبة في كل تكليف .

أما العلم قبل الانكار : فلازم ليستبين الحق من الباطل والمعروف من المنكر !

أما الحلم عند الانكار : فلازم لمواجهة كل حالة بما يقتضيها ..
من غير غضب ولا انفعال .

ويدخل البعض مع هذا الشرط شرط الورع وحسن الخلق (٢٢) ،
ولا شك أنها أعم لكن في مجال التخصيص فان الألزم فيها هو الحلم .

وأما الصبر بعد الانكار : فلما قد يجره الانكار من أذى أو إيذاء ..
وهو ابتلاء يتوقعه من سلك سبيل الداعين الى الله على بصيرة ..
« يا بني أقم الصلاة وأمر بالمعروف وأنه عن المنكر واصبر على ما أصابك ،
ان ذلك من عزم الأمور » (٢٣) .

وفي سورة العصر : « والعصر . ان الانسان لفي خسر . الا الذين
آمنوا وعملوا الصالحات وتواصوا بالحق وتواصوا بالصبر » (٢٤)
عقب على التواصي بالحق بالتواصي بالصبر .. ليكون النفس طويلا
في طريق شاق مليء بالأشواق .. فلا يسأم ولا يتكص على أعقابهِ !
وهناك شرط مختلف عليه (٢٥) :

وهو شرط الحصول على اذن سابق من السلطة :

فالبعض يرى ذلك باعتبار أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر
ولاية ، فلا بد من الاستئذان فيها فمن له الولاية العامة ، والبعض الآخر

(٢٢) الامام الغزالي ، المرجع السابق ص ٢٩٢

(٢٣) لقمان : ١٧ سورة العصر .

(٢٥) الامام الغزالي - المرجع السابق ، ص ٢٧٦ ، ٢٧٧ ، والدكتور

النادي . ص ١٩٢ ، ١٩٤ المرجع السابق .

لا يرى ذلك لأن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يستمد حقه من النصوص مباشرة (٢٦) .

ونحن نرى الرأي الثانى مؤكدين له بأن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب ، وهو فى رأينا — كما قدمنا — واجب عينى ، وليس مجرد واجب كفايى ، والواجب العينى لا يلزم أصلا الاستئذان فيه من الحاكم أو ولى الأمر — فليس يعقل أن يستأذن الانسان فى إقامة الصلاة أو فى إيتاء الزكاة ... !

هذا من ناحية ...

ومن ناحية أخرى فإنه اذا صح هذا الخلاف فى مجال الدفاع الشرعى الخاص فإنه لا يصح فى مجال الدفاع الشرعى العام لأن الانكار فيه موجه الى الحاكم أو الى السلطة أو الى النظام .. فكيف نستأذن ممن ينكر عليه (٢٧) ؟

* * *

(٢٦) راجع الغزالى المرجع السابق ، عبد القادر الجيلانى — الفنية ، ص ٣٥ ، أدريس ونا — منهاج اليقين شرح ادب الدنيا والدين ، ص ١٥٩ — الشيخ ابراهيم الشهاوى ، الحسبة فى الاسلام ، ص ٤٨ ، الجوينى ، الارشاد ، ص ٣٦٨ .

(٢٧) راجع ص ٢١ تحت عنوان « عصمة الأمة » .

المبحث الثانى

مراحل الدفاع الشرعى العام

هذه المراحل .. ضرورة ..

قدّمنا أن الدفاع الشرعى العام .. تتنازعه ضرورات ..
الضرورة الأولى ضرورة الحفاظ على الشرعية باعتبارها أولى
ضرورات الدين !

الضرورة الثانية ضرورة الحفاظ على وحدة الأمة الاسلامية وسلامة
أراضيها وهي من ضرورات الدين !
الضرورة الثالثة ضرورة الحفاظ على أنفس المسلمين .. وهي
ضرورة تنبى ضرورة الدين .

من أجل ذلك كانت المرحلة ضرورة للتوفيق بين هذه الضرورات !
فاذا أمكن حفظ الشرعية .. بتضحية أقل فلا ينبغي أن نتجه الى
الأكثر واذا لم يمكن حفظ الشرعية الا بتضحية أكبر .. فلتكن التضحية
الأكبر .. ولتبق الشرعية فانها .. أساس للأمة وأساس للدولة ..
ولا بقاء لبناء بغير أساس ..
من هنا ..

بدأنا بالمرحلة الأولى .. انكار القلب مع الاعتزال .
فقد تؤدى الى تقويم المعوج وتغيير المنكر .. فان أدت فلا يلجأ
الى التى بعدها .

والمرحلة الثانية .. جهاد الكلمة .

وهو بدوره درجات ..

تبدأ بالتعريف وتنتهى الى التعنيف وبينهما النصح فى رفق ولين
ولا يلجأ الى درجة الا اذا استنفدت التى قبلها .

والمرحلة الثالثة .. هى الامتناع .

الامتناع عن الطاعة وعن النصرة .. باعتبارهما التزامين يقابلان
التزام الحاكم بالخضوع للشرعية فان أسقط التزامه أسقطنا التزامنا .
ومن صور الامتناع .. الامتناع عن تطبيق الدستور أو القانون
أو الملائحة لخروج أى منها على شرعية الاسلام .

وتأتى المرحلة الرابعة .. اذا لم يفلح ما سبق .
وهى اسقاط الحاكم نفسه بعد اسقاط حقوقه .. وهذه والتي
تليها آخر الدواء .

والمرحلتان الرابعة والخامسة يقررهما أهل الحل والعقد ، فهم
الذين كان اليهم عقد الخلافة ، وهم الذين يكونون اليهم حل الخلافة .

ولا تعارض بين ذلك وبين ترتيب هذه المراحل ترتيباً عكسياً في
حديث « من رأى منكم منكراً » لأن النظرة الثاقبة في هذا الحديث تؤيد
الترتيب الذى نقول به ولا تنفيه فان الحديث يقيد مرحلة اليد ومرحلة
اللسان بالاستطاعة ، بينما يطلق مرحلة القلب من الاستطاعة .. لأن
المرحلة الأخيرة مستطاعة بالنسبة للجميع ، وعلى ذلك فلا يلجأ الى
المقيد الا بعد استنفاد المطلق ، ولا يلجأ الى ما هو أكثر تقييداً الا بعد
ما هو أخف تقييداً .

المرحلة الأولى : انكار القلب

* طبيعة هذا الجزء :

هذا الجزء واجب وليس مجرد حق .
وهو واجب عيني في مواجهة كافة المسلمين .. اذ لا يملك أحد
أن يعتذر بعدم القدرة عليه .
على الأعم بالنسبة لشطره الأول (وهو انكار القلب ، وعلى الأغلب
بالنسبة لشطره الثانى) .

دليل ذلك .. أن حديثاً عبر عن انكار القلب ، بأنه أضعف الايمان ،
وحديثاً آخر عبر عنه بأنه ليس وراء ذلك من الايمان حبة خردل ، فضلاً
عن أن الحديث الأول قيد انكار اليد ، وانكار اللسان بالاستطاعة ، بينما
لم يرد هذا القيد بالنسبة لانكار القلب .. ومن ثم فيمكن أن يقال بانتفاء
الايمان مع تخلف انكار القلب ، ومن هنا يمكن القول بأنه واجب عيني
بالنسبة لغير القادر على انكار اليد أو انكار اللسان .

وهو بالنسبة للجميع كذلك واجب عيني اذ لا يصح انكار اليد
أو اللسان مع رضا القلب والا تخلف عن العمل ركنه المعنوى ، وكان
ثلمة في ايمان المسلم أن يرضى قلبه بمنكر يخالف شرع الله !

✽ أحكام هذا الجزاء :

أول ما يرتبه المنكر من آثار خارجية .. هو انكار القلب .
وهو عمل قلب لا يعذر المسلم بتركه .. الا أن يكون في قلبه مرض !
وهو أول رد فعل للمنكر في المجتمع القائم على شريعة الله وهو يتم
تلقائيا في مجتمع ربى على المعروف ، فكان على الفطرة السليمة التي
تنكر كل منكر !

وكل مسلم مطالب بهذا الواجب .. باعتباره المرحلة الأولى لرد
العدوان على شريعة الله !

وهو قائم بالنسبة للقادر على غيره وغير القادر .
ذلك أن القادر لا يستطيع — طبيعة — أن ينطلق الى انكار اللسان
وانكار اليد ، وقلبه مطمئن بالمنكر راض به .
ذاك ، وهو لا يستطيع — شرعا — أن يهم بعمل وقصده متجه الى
خلافه ، ونيته منعقدة على غيره ، اذ يفقد العمل ركته المعنوى ، ويغدو
حابطا بغير ثواب !

أما غير القادر .. فانه يتعين عليه هذا الواجب ، والا فقد الحد
الأدنى للايمان ، فليس وراء ذلك من الايمان حبة خردل . فليحذر الذين
يظنون أنهم ناجون من غضب الله وعقابه .. وقلوبهم راضية بما حولهم
من منكر ، وأحيانا مستبشرة به أو لاعة وساخرة !

ويلزم عمل القلب عمل الجوارح .. لكنه عمل سلبي هو الاعتزال
.. أى اعتزال المنكر .. واعتزال أصحابه ، ولقد حرص رسول الله
صلى الله عليه وسلم أن يقر الاعتزال بانكار القلب حين قال : « ولكن
من رضى وتابع » .

فمن رضى فقد انتفى عنده انكار القلب ، ومن تابع فقد انتفى عنده
اعتزال الجوارح .. ومن ثم حيق عليه الاثم وانتفت عنه السلامة !
والاعتزال هو الترجمة العملية لانكار القلب ، وهو الشاهد على
صدقه .. بغيره يغدو انكار القلب من قبيل الأمانى ، أو يغدو مرحلة أخرى
يتناقض فيها عمل القلب مع عمل الجوارح ، فيكون لونا من ألوان النفاق !

✽ شرعية هذا الجزاء :

يجد هذا الجزاء أساسا مشروعيتها في :

١- ما قدمنا من حديث « .. فمن لم يستطع فليقلبه » وحديث
« .. ليس وراء ذلك من الايمان حبة خردل » ..

٢ — نهى القرآن عن الركون الى الظالمين : « ولا تركنوا الى الذين ظلموا فتمسكم النار » (١) والركون يبدأ بعمل القلب بالرضا عنهم وعن ظلمهم ، وينتهي الى عمل الجوارح .. وهو متابعتهم .. فنهيه عن الركون نهى عن الرضا بانكار القلب ، ونهى عن المتابعة بالاعتزال .

٣ — نهى الحديث صراحة عن الرضا والمتابعة في قوله صلى الله عليه وسلم : « ولكن من رضى وتابع » أى من رضى وتابع فقد وقع في الاثم والمعصية . ومن أنكر فقد سلم .. أى سلم من الاثم والمعصية . ومما وراءهما من غضب وعذاب !

٤ — ان عدم التناهى عن المنكر — على هذا النحو — يستوجب لعنة الله . فقد ورد في الحديث : « لما وقعت بنو اسرائيل في المعاصي نهتهم علماءهم فلم ينتهوا فجالسوهم في مجالسهم وواكلوهم وشاربوهم . فغضب الله قلوب بعضهم ببعض ، ولعنهم على لسان داوود وعيسى ابن مريم » (٢) وذلك قول الله : « لعن الذين كفروا من بنى اسرائيل على لسان داوود وعيسى ابن مريم ، ذلك بما عصوا وكانوا يعتدون . كانوا لا يتناهون عن منكر فعلوه ، لبئس ما كانوا يفعلون » (٣) .

٥ — ما في الرضا والمتابعة من اشتراك .. اشتراك معنوى بتوافر الرضا ، واشتراك مادى بتوافر المتابعة ، وللشريك — في حقه التشريعية وفقه القاتنون — عقوبة الفاعل الأصلي !

* آثار هذا الجزاء :

هذا الجزاء ان توافر كفيل بهز أركان الظالمين .. الذين يقارفون الفحشاء والمنكر !

وان بدا في ظاهره أنه سلبي .. ضعيف ! فلو توافر في مجتمع .. عدم الرضا بالمنكر قلبا ، وعدم المتابعة عملا .. فإنه تتم « مقاطعة » ايجابية للمنكر لا يملك أمامها الا أن يخف أو يختفى ..

لكنه لا يملك معها — أبدا — أن يتبجح ويتعالن ! وهو مع توافر سائر أنواع الانكار — من البعض — كفيل بحول الله

(١) هود : ١١٣

(٢) أبو داوود والترمذي وابن ماجه وهذا لفظ الترمذي وقال :

(٣) المائدة : ٧٨ ، ٧٩

حسن غريب .

— برد كل عدوان على شريعة الله وردعه ، وبغيره لا يستطيع البعض بألسنتهم أو بأيديهم أن يحققوا ما يبتغون ، أنهم بغير انكار القلب من الجميع واعتزالهم لئلا ينكر ، يبدون خارجين على رأى الكثرة التى ارتضت ذلك المنكر ، وهذا ما يضعف من « الحق » ومن « حملة الحق » ويفسح الطريق أمام الباطل ليطش بالحق وأصحابه مستمسكا بما هو عليه من باطل ومنكر .

ولنا فى التطبيق أن نتصور أثر هذا الجزاء اذا صدر تشريع — يرخص فى فتح محال لشرب الخمر فأنكر الجميع بقلوبهم ذلك ، ثم امتنع الجميع عن ممارسة ذلك المنكر واعتزلوه ...
أيمكن أن يعيش بعد ذلك مثل هذا التشريع !؟

* * *

المرحلة الثانية : انكار اللسان « أو جهاد الكلمة »

* مقدمة :

كما كانت كلمة السوء ، تنفث الباطل وتغرى بالحق ، فكلمة الحق تعلى الحق ، وتخفف الباطل .. وهى ترتفع بالؤمن الى أعلى قمة .. قمة سيد الشهداء ، كانت تهوى بكلمة اليسوء فى النار سبعين خريفا !
ولقد كانت معجزات الأنبياء من قبل محمد .. ابطال سحر أو احياء موتى .. وكانت معجزة محمد .. كلمة حق ^(٤) « وبالحق أنزلناه وبالحق نزل » ^(٥) فكانت أخلد على الزمان وأبقى فى الوجدان .. وقامت عليها أقوى وأعظم دولة فى التاريخ .
تلك هى الكلمة ..

فلا يصح أن يستهان بها .. مقروءة ، أو مسموعة ، أو منظورة !

* شريعة هذا الجزاء :

- ١ — من كل النصوص التى شرعت الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر .. فلا شك أن من صور هذا وذاك انكار اللسان .
- ٢ — من نصوص خاصة صرحت : « من رأى منكم منكرا فليغيره بيده ، فان لم يستطع فبلسانه » ^(٦) ، وصرحت : « ... ثم تخلف من

(٤) الكلمة تطلق على الجنس ويقصد بها الكلمات .

(٥) الاسراء : ١٠٥

(٦) جزء من حديث رواه مسلم .

بعدهم خلوف يقولون مالا يفعلون ، ويفعلون مالا يؤمرون ، فمن جاهدهم بيده فهو مؤمن ، ومن جاهدهم بلسانه فهو مؤمن ، ومن جاهدهم بقلبه فهو مؤمن ، ليس وراء ذلك من الايمان حبة خردل » (٧) .

وأخيرا تلك القمة السامقة « سيد الشهداء حمزة .. ورجل قام الى امام جائر فأمره ونهاه فقتله » أو : أى الجهاد أفضل ؟ قال عليه الصلاة والسلام : « كلمة حق عند سلطان جائر » (٨) .

٣ - ان السكوت كتمان .. وكتمان الحق حرام ، والسكوت عن الحق شيطان أخرس ..

والسكوت من ناحية أخرى - اعانة على المعصية .. اعانة بالسكوت بالترك كما تكون الاعانة بالفعل والقول (٩) .

* طبيعة هذا الجزاء :

هو واجب وليس مجرد حق .

وهو واجب على كل من يستطيعه .

وهو ان كان - فى رأى - بالنسبة للعامة واجبا كفائيا (١٠) فهو بالنسبة للخاصة من أهل الاجتهاد والنظر واجب عينى ، اذ لا ينبغي لعالم أن يسكت على منكر والا صح فيه وعيد الله فيمن كتم العلم وكتم الحق .. فمن كتم العلم ألجمه الله يوم القيامة بلجام من نار ، ومن كتم الحق فهو شيطان أخرس ، وهو ان اشترى به ثمنا قليلا من حرص على دنيا أو عرض فانما يأكل فى بطنه نارا .. يصلها يوم القيامة سعيرا (١١) .

(٧) جزء من حديث رواد مسلم .

(٨) رواد النسائى بإسناد صحيح .

(٩) يقول الغزالى : ان الاعانة على المعصية بمعصية ولو بشرط كلمة

(احياء علوم الدين - ج ٢ ص ١١٢) .

(١٠) وهذا هو الفرض الكفائى ، وللدكتور ضياء الدين الرئيس اشارة

جميلة الى قيمة هذا الفرض باعتباره فرضا جماعيا وتقدمه على الفوضى

الفردية التى يطلق عليها اصطلاحا « الفروض العينية » (راجع النظريات

السياسية - الطبعة الرابعة ، ص ٢٦٢ وما بعدها) .

(١١) الاحاديث والآيات فى هذا المعنى معروفة .

✽ مراحل الكلمة :

كما كان لجهاد المنكر مراحل .. ففي جهاد الكلمة مراحل كذلك !

١ - مرحلة التعريف :

ويقصد بها تعريف مرتكب المنكر بأن ما يرتكبه منكر .. وهذه تكون في عبارة رقيقة غير جازحة ..

« فقولاً له قولاً لنا لعله يتذكر أو يخشى » (١٢) ، « يا قومنا أجيئوا داعي الله وآمنوا به » (١٣) ، « يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وآمنوا برسوله يؤتكم كفلين من رحمته ويجعل لكم نورا تمشون به ويففر لكم » (١٤) ، « يا أيها الذين آمنوا استجيبوا لله وللرسول إذا دعاكم لما يحييكم » (١٥) .

وحديث الشاب الذي ذهب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم يطلب اليه التصريح بالزنا .. فقال له : « أترضاه لأمك .. أترضاه لابنتك .. أترضاه لأختك » ؟ وهكذا حتى استجاش فطرته السليمة وأثار فيه جانب الخير .. فنفر من ذلك المنكر واجتنبه ما بقي من عمره !

وفي هذا اللون من الأداء الرقيق اعذار الى الله « قالوا معذرة الى ربكم ولعلمهم يتقون » (١٦) . وفيه عون للمنصوح على الشيطان وهو في النهاية حجة على من يوجه اليه .

٢ - مرحلة الوعظ والنصح :

وهنا أيضا رفق ولين « ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن » (١٧) ، « ولا تجادلوا أهل الكتاب الا بالتي هي أحسن الا الذين ظلموا منهم » (١٨) .

« يا أهل الكتاب تعالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم ألا نعبد الا الله ولا نشرك به شيئا ولا يتخذ بعضنا بعضا أربابا من دون الله » (١٩) .

(١٢) طه : ٤٤ (١٣) الاحقاف : ٣١

(١٤) الحديد : ٢٨ (١٥) الانفال : ٢٤

(١٦) الاعراف : ١٦٤ (١٧) النحل : ١٢٥

(١٨) العنكبوت : ٤٦ (١٩) آل عمران : ٦٤

« وانا أو اياكم لعلى هدى أو فى ضلال مبين . قل لا تسئلون عما أجرمنا ولا نسئل عما تعملون . قل يجمع بيننا ربنا ثم يفتح بيننا بالحق وهو الفتح العظيم » (٢٠) .

وهكذا نماذج . . من القرآن . . من دعوات الأنبياء السابقين . . من دعوة محمد عليه الصلاة والسلام خاتم الأنبياء والمرسلين — وإلى هذا ذهب جمهور الفقهاء (٢١) .

وفى هذه المرحلة كذلك يتحقق الاعذار ، والعون ، واقامة الحجة .

٣ — مرحلة التتغيف فى القول :

مثل قول هود لقومه عاد بعد أن طال معهم الأمد : « اعبدوا الله ما لكم من الله غيره ، ان أنتم الا مفترون . يا قوم لا أسألكم عليه أجرا ، ان أجرى الا على الذى فطرني ، أفلا تعقلون . ويا قوم استغفروا ربكم ثم توبوا إليه يرسل السماء عليكم مدرارا ويزدكم قوة الى قوتكم ولا تتولوا مجرمين » (٢٢) .

« لولا كتاب من الله سبق لمسكم فيما أخذتم عذاب عظيم » (٢٣) .
« أف لكم ولما تعبدون من دون الله ، أفلا تعقلون » (٢٤) .

وبهذه الرتبة ثلاثة آداب :

أولها : ألا يلجأ إليها الا للضرورة ، أى بعد فشل المرحلتين السابقتين .

ثانيها : ألا تتعدى جانب الصدق فلا يقول له أو عنه ما ليس فيه .

ثالثها : ألا تتعدى الى مرحلة الفحش فى القول فالمؤمن — تحت كل الظروف — ليس بسباب ولا لعان !

(٢٠) سبأ : ٢٤ — ٢٦

(٢١) ابو يوسف ، الخراج ، ص ١٠ — الماوردى . الاحكام السلطانية ص ١٥ — نهاية المحتاج على شرح المنهاج ، ج ٧ ص ١٨٢ — ابن حزم ، الفصل فى الملل والأهواء والحل ، ج ٣ ص ١٧١ ، وينسب هذا الراى الى كبار الصحابة . ابو عبيد فى الأموال ويضع شرطاً على النصيح « من أراد أن ينصح لذى سلطان فلا يبيده له علانية ، ولكن ليأخذ بيده فيخلو به فان قبل فذاك والا فقد أدى الذى عليه » .

(٢٢) الانفال : ٦٨

(٢٣) هود : ٥٠ — ٥٢

(٢٤) الانبياء : ٦٧

* أثر هذا الجزاء :

الكلمة الطيبة .. بذرة طيبة تؤتى أكلها ان أحسن اختيار أرضها .
وأحسن وضعها ، وأحسن رعايتها « ألم تر كيف ضرب الله مثلا كلمة
طيبة كشجرة طيبة أصلها ثابت وفرعها في السماء • تؤتى أكلها كل حين
بأذن ربها » (٢٥) .

تحدث أثرها في نفس سامعها أو قارئها أو ناظرها .. ان توافرت
لها شروط الأمر بالمعروف وآدابه •

وهي كفيلة باحداث التغيير المطلوب .. من داخل النفس الى داخل
المجتمع ! ونحن أولى .. برعاية الكلمة الطيبة .. وغينا نزلت كلمات الله !
أولى برعايتها .. مسموعة ، ومقروءة ، ومنظورة ، أولى بتوجيهها
الى الغاية الكريمة التي يتغياها المجتمع الاسلامى في حياته ووجوده ..
وصولا الى الله .. وحرصا على كل ما يرضاه !

وعلى العكس من ذلك .. الكلمة الخبيثة .. نار تحرق .. بغير
نور يضيء ! حتى تجث ما على الأرض من خير وقيم ومثل .. لتبقى
اندار دار بوار !

« ومثل كلمة خبيثة كشجرة خبيثة اجتثت من فوق الأرض ما لها
من قرار » (٢٦) ، « ألم تر الى الذين بدلوا نعمة الله كفرا وأحلوا قومهم
دار البوار » (٢٧) .

* * *

المرحلة الثالثة : الامتناع « أو اسقاط حقوق الحاكم »

* مقدمة :

اذا غشل انكار القلب مع الاعتزال ، وفشل معه جهاد الكلمة بمراحل
الثلاث السابقة .. فلا بد من مرحلة ثالثة تسقط فيها حقوق الحاكم في
الطاعة والنصرة ، ويتحقق به الامتناع من تنفيذ أمره أو أوامره تبعا
لقدر المعصية التي ارتكبها والمنكر الذي قارفه •

ويأتى بعد اسقاط حقوق الحاكم •

اسقاط الحاكم نفسه .. كما سنشير في المرحلة الرابعة بمشيئة الله •

(٢٦) ابراهيم : ٢٦

(٢٥) ابراهيم : ٢٤ ، ٢٥

(٢٧) ابراهيم : ٢٨

✽ طبيعة هذا الجزاء :

قد يبدو هذا الجزاء سلبيا .. وهو كذلك في مظهره .. لأنه لا يقتضى فعلا .. لكنه يقتضى تركا أو امتناعا !
 .. لكن فاعليته لا تنكر .. ان اسقاط حقوق الحاكم في الطاعة والنصرة تؤدى بالضرورة الى سقوطه أو اسقاطه ! اذ لم يرعو ويبعد عن غيه !

وهو — كالنهي عن المنكر — ليس مجرد رخصة أو حق !
 انه كذلك واجب .. واجب على المسلمين .. يقرغ به آدناهم ..
 أنف أعلامهم

وهو ليس كما يتبادر واجبا كفائيا ان آتاه البعض سقط عن الآخرين ، لكنه واجب عيني بالنسبة لكل من توافرت فيه شروطه .. وأولها إنفدرة ! فكل من قدر على الامتناع وجب عليه والا تحقق فيه الاثم وحقت عليه المسؤولية باعتباره شريكا للحاكم في اثمه !

✽ شرعية هذا الجزاء :

(ا) يجد هذا الجزاء أساسه الشرعى فى كل نصوص الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، لأنه لون من الأمر أو النهى بالفعل السلبى — وهو الامتناع — كما يتحقق الأمر والنهى باللون اخرى من الفعل الايجابى سوف ترد بعد قليل بمشيئة الله .

(ب) والى جوار ذلك نصوص خاصة بهذا اللون من الانكار .
 مثل قول الرسول صلى الله عليه وسلم : « سيكون أمراء فتعرفون منهم وتكفرون ، فمن كره برىء ، ومن أنكر سلم ، ولكن من رضى وتابع » (٢٨) ، فقد أثبت السلامة لمن أنكر ، وعلى العكس من رضى وتابع لم يسلم من الاثم — ومن ثم كان واجبا على المسلم ألا يرضى وألا يتابع .
 وقوله عليه الصلاة والسلام : « هل سمعتم .. انه سيكون أمراء من دخل عليهم فصدقهم بكذبهم ، وأعانهم على ظلمهم فليس منى ولست منه وليس يرد على الحوض ، ومن لم يدخل عليهم ولم يصدقهم بكذبهم ، ولم يعنهم على ظلمهم فهو منى وأنا منه وسيرد على الحوض » (٢٩) .
 فهذا الحديث نص فى فضل الامتناع وثوابه « من لم يدخل عليهم ،

(٢٩) رواه احمد والنسائى .

(٢٨) جزء من حديث رواه مسلم .

ولم يصدقهم ، ولم يعنهم » ونص كذلك في اثم عدم الامتناع : « من دخل عليهم وصدقهم وأعانهم » .

وقوله عليه الصلاة والسلام في حديثه عن الأمراء الظالمين : « من نابذهم نجا ، ومن اعتزلهم سلم ، أو كاد يسلم ، ومن وقع في دنياهم فهو منهم » (٣٠) .

فقد جعل الحديث مرحلتين : مرحلة تتحقق بها النجاة تماما . . وهي لمن نابذ الظالمين وأقضى مضجعهم .

ومرحلة تتحقق بها السلامة أو تكاد . . وهي لمن لم يقدر على هذه المنابذة فتتحقق منه الاعتزال لهم .

والا اذا لم تتحقق هذه وتلك . . فقد وقع في دنياهم فهو منهم يأخذ نفس حكمهم .

يؤكد المعنى السابق قول الله سبحانه : « واذا رأيت الذين يخوضون في آياتنا فأعرض عنهم حتى يخوضوا في حديث غيره ، واما ينسينك الشيطان فلا تقعد بعد الذكرى مع القوم الظالمين » (٣١) .

فقد أمر بالاعراض وعدم القعود . . وكان ذلك في فترة مكة .

فلما كانت فترة المدينة . . وضع الجزاء « انكم اذن مثلهم » ، « ان الله جامع المنافقين والكافرين في جهنم جميعا » ، « وقد نزل عليكم في الكتاب ان اذا سمعتم آيات الله يكفر بها ويستهزا بها فلا تقعدوا معهم حتى يخوضوا في حديث غيره ، انكم اذن مثلهم » ، ان الله جامع المنافقين والكافرين في جهنم جميعا » (٣٢) .

وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « انصر أخاك ظالما أو مظلوما » قال : أنصره مظلوما ، أفرأيت ان كان ظالما كيف أنصره ؟ قال : « تحجزه أو تمنعه عن الظلم فذلك نصره » (٣٣) .

والمنع عن الظلم يتحقق بوسائل عديدة . . أولها الامتناع . . (ج) ان الامتناع عن المشاركة في أمر غير شرعى نتيجة طبيعية لاخلال الحاكم بواجباته وفي مقدمتها التزام الشرعية بإقامة شريعة الله . . والنظام الاسلامى يقوم على تبادل الالتزامات ، فاذا أسقط الحاكم

(٣٠) رواه الطبراني من حديث ابن عباس بسند ضعيف . ويقوى منه آثار كثيرة وردت في معناه .

(٣٢) النساء : ١٤٠

(٣١) الانعام : ٦٨

(٣٣) زوادة البخارى .

واجبه . سقط واجب الرعية في طاعته ونصرته ، وهو ما يؤكد آيات وأحاديث الطاعة — وقد تقدمت (٣٤) — ويؤكد كذلك ما ورد في اثم من لم يمتنع عن الطاعة في حالة انتفاء الشرعية ، وهو ما روى من أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث سرية وأمر عليهم رجلا من الأنصار وأمرهم أن يطيعوه . وحدث أن غضب الرجل عليهم فأمرهم أن يجمعوا حطباً ويوقدوه ثم أمرهم بأن يلقوا بأنفسهم في النيران ، فلما هموا بالدخول قام بعضهم ينظر الى بعض . وقال بعضهم : انما تبعنا النبي صلى الله عليه وسلم فرارا من النار أفندخلها .. فبينما هم كذلك اذ خمدت النار ، وسكن غضب الأمير ، فلما ذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم قال : « لو دخلوها ما خرجوا منها ، انما الطاعة في المعروف » (٣٥) .

فقد أقر رسول الله صلى الله عليه وسلم امتناع هؤلاء عن طاعة أميرهم . ووضح حدود الطاعة بأنها في « المعروف » .
(د) ان الامتناع يتحقق به انتفاء الاشتراك في جريمة مخالفة للشرعية أو انتهاك الشرعية . وانتفاء الامتناع — مع القدرة عليه — يتحقق به المشاركة في جريمة انتهاك الشرعية .. تتحقق المشاركة بالترك أو الامتناع ، وهي جريمة سلبية عرفها فقه الاسلام قبل أن يعرفها الفقه الحديث (٣٦) .

* نطاق هذا الجزاء :

الامتناع .. حق .. بل واجب .. على كل من تجب عليه الطاعة .
وأول من يجب عليهم الطاعة .. من يلي الأمر بالمنكر ممن هم في موضع المسؤولية .
فهؤلاء أول المخاطبين بالامتناع .. الامتناع عن تنفيذ الأمر غير الشرعي .

وبذا تشمل حركة الظالم تماما .. اذ لا يجد من ينفذ أوامره !
والأمة كلها مطالبة بالامتناع .
بالامتناع عن تنفيذ أمر غير شرعي أو قانون أيا كان درجته يتسم بعدم الشرعية .

(٣٤) راجع مقدمة هذا الباب . (٣٥) رواد البخاري .

(٣٦) ويسمى شراح القانون الجريمة بالترك أو بالامتناع أو الجريمة السلبية . وقد عرفت في الفقه الايطالي اكثر من غيره من الوان الفقه الغربي .

والامتناع ليس قاصرا على الامتناع عن الطاعة •
انه يمتد الى الامتناع عن نصرته في مواجهة الخارجيين بحق على
سلطانه لانه امتناع عن الوقوف الى جانب الباطل ، وامتناع عن الوقوف
في وجه الحق •

والامتناع عن مواجهة الضرورات التي أشرنا اليها •• هو الآخر
ضرورة حفاظا على الشرعية •
لذا وجب أن تقدر بقدرها •

فيكون الامتناع جزئيا ، ان كانت المخالفة جزئية ، فيقتصر على
الأمر أو التصرف أو القانون غير الشرعى •
ويصير الامتناع كليا •• اذا تتابعت المخالفة أو اتسم النظام كله
بعدم الشرعية !

وهناك صورة من الامتناع تستحق شيئا من التفصيل •
هى امتناع القاضى عن تطبيق قانون أو أمر غير شرعى •

✽ الدفع والدعوى بعدم الشرعية :

في فقه القانون عرفت بعض البلاد الدفع بعدم الشرعية اذا خالفت
اللائحة قانونا ، والدفع بعدم الدستورية اذا خالف نصا دستوريا ، وذلك
عند نظر قضية أمام القضاء ، يكشف التطبيق فيها أن النص المطلوب
تطبيقه يخالف النص الأعلى منه ، أو يكون التشريع المطلوب تطبيقه لم
يصدر وفقا « للشكل » المنصوص عليه •

ويتفق الجميع في قبول الدفع في الحالة الأخيرة ، ويختلفون في
الحالة الأولى •

فالبعض يرى أن ليس للقضاء الخوض في شرعية التشريع المعروف
أمامه للتطبيق (٣٧) •

لأن وظيفة القاضى أن يحكم بالقانون ، لا أن يحكم على القانون ••

ولأن في ذلك اخلالا بمبدأ الفصل بين السلطات اذ تغدو السلطة
القضائية رقيباً على السلطة التشريعية فيما تصدر من تشريعات !

(٣٧) راجع مبادئ القانون الدستورى — الدكتور السيد صبرى ،
ص ٢١٩ وما بعدها ، والمبادئ الدستورية الحديثة للدكتور عثمان خليل ،
ص ٤٧ وما بعدها ، نظرية القانون للدكتور عبد الفتاح عبد الباقي ، ص ٢٠٦
وما بعدها •

ويرد أنصار الشرعية على ذلك (٣٨) :

أولا : بأن القاضى يؤدى وظيفته .. اذ يعرض أمامه قانونان متعارضان أحدهما أدنى والآخر أعلى ، ولا بد أن يفصل فى هذا التعارض ليطبق القانون ، فيطبق النص الأعلى وي طرح الأدنى ، فالمسألة لا تزال فى مجال تطبيق القانون .

يؤكد ذلك أن القاضى يكتفى بمجرد « الامتناع » عن تطبيق القانون المخالف ، ولا يتعدى ذلك الى الحكم عليه بالغائه أو إبطاله .

ثانيا : القول بأن فى ذلك اعتداء على مبدأ فصل السلطات وهو مبدأ هام تقوم عليه الدولة القانونية ، فإن الرد على ذلك أن هذا المبدأ ليس على إطلاقه ، بل رغم هذا المبدأ فإن ثمة تعاوناً واتصالاً بين السلطات واضحاً فى أشد الدول ، أخذاً بهذا المبدأ .. فضلا عن أن هذا الاعتراض قد يجد محلا فيما لو قضى القاضى بإعدام القانون المخالف أو الغائه ، لكنه اذ يكتفى بمجرد الامتناع عن تطبيقه .. فهو لا يجاوز حقه ، ولا يتعدى بذلك على السلطة المصدرة له بما يخل بمبدأ الفصل بين السلطات ، بل انه يمتنع عن مجازاة السلطة المؤسسة فى عدوان وقع منها على السلطة المؤسسة اذ خالفت الأولى نص الدستور الصادر عن الثانية .

واذا كان ذلك هو طريق الدفع (*Voie d'exception*) وهو الذى يكون لمناسبة نظر قضية أصلية ، يعرض أثناءها مثل ذلك الدفع (٣٩) .
فان هناك طريقا آخر هو طريق الدعوى الأصلية (٤٠) *Voie d'action* وتكون أمام محكمة خاصة ، يطلق عليها « المحكمة الدستورية » أو « المحكمة العليا » وتختلف طريقة تشكيلها من نظام لآخر ، وتختص بالفصل فى دعوى عدم دستورية قانون ما (٤١) .

(٣٨) المرجعان السابقان .

(٣٩) هذا الطريق مقرر فى الولايات المتحدة الأمريكية للمحاكم العليا والمحاكم الدنيا على سواء (راجع الدكتور السيد صبرى — مبادئ القانون الدستورى ، ص ٢١٩ وما بعدها ، وراجع رسالة الدكتور أحمد كمال أبو المجد .)
(٤٠) هذا الطريق فى بعض دول أوروبا مثل المكسيك والنمسا وتشيكوسلوفاكيا (الدكتور السيد صبرى ، المرجع السابق ص ٢٢٦) .

(٤١) فى مصر انشئت محكمة عليا للفصل فى دستورية القوانين وقد

=

* الشرعية أمام القضاء الاسلامى :

القضاء — شأن كل مسئول فى دولة الاسلام — مخاطب بالامتناع عن تطبيق كل نص غير شرعى .. احتراماً للشرعية الاسلامية التى تقف فى مقدمة ضرورات الحفاظ على الدين .

كذلك القضاء مسئول عن اهدار كل امر أو قرار غير شرعى يتظلم منه الأفراد احتراماً لنفس المبدأ .

وذلك ليس مجرد حق بل هو واجب لابد أن يأتية .

وكما يمكن أن تثار عدم الشرعية بطريق الدفع *Voie d'exception* فليس ما يمنع أن يكون كذلك بطريق الدعوى الأصلية *(Voie d'action)* أمام محكمة عليا يتوافر فى أعضائها أهلية الاجتهاد .. لتحكم باعدام كل تشريع غير شرعى .
وهذه مسألة تنظيم ..

بيد أن الأمر الذى ينبغى أن نبه اليه أن الشرعية التى يستند اليها الدفع أو الدعوى هى أصلاً شرعية موضوعية ، بمعنى أن الأصل فى البحث حول مخالفة لقانون أيا كانت درجته للنص القطعى — فى الكتاب والسنة — أو للاجماع ، وذلك بغض النظر عن درجة التشريع ، فقد يكون النص الشرعى نصاً دستورياً ، وهو ما لا يمكن تصوره فى النظام الوضعى *le régime positif* .

وعلى العكس من ذلك لا يقبل الدفع أو الدعوى بعدم الشرعية لائحة إذا خالفت قانوناً متى اتفقت هذه اللائحة مع الشريعة وكان القانون هو المخالف ، بل تجب طاعة هذه اللائحة ، واعداد ذلك القانون المخالف .

الا أنه من ناحية أخرى فإن القانون إذا لم يكن مخالفاً للشريعة .. فإن على السلطات الأدنى طاعته فإن خالفت عن ذلك — فى لائحة أو قرار

اسماها دستور سنة ١٩٧١ المحكمة الدستورية العليا — ونرى من حق هذه المحكمة أن تقضى بعدم دستورية أى قانون يخالف الشريعة الاسلامية — باعتبار أن شرعية مصر مستمدة من الشرعية الاسلامية لنص دستورها على أن دينها الاسلام ونصه على مبادئ الشريعة الاسلامية مصدر رئيسى ، ولا يستقيم مع هذه النصوص بأن توجد تشريعات مخالفة لنص قطعى أو اجماع فى شريعة الله .

إدارى أو أمر .. كانت موصومة بعدم الشرعية لمخالفتها للأمر الأعلى
دستورا أو قانونا أو لائحة ، ذلك أن الطاعة في الاسلام تجب — في حدود
الشرعية — من الأدنى للأعلى .

وهنا تكون الشرعية شكلية إذا راعت التدرج الهرمى .
لكن الشرعية الموضوعية هي الأغلب .. باعتبار أن النظرة الأولى
هي مخالفة التشريع لشرع الله — نصا أو اجماعا — أو عدم مخالفته .
ثم تأتى النظرة الثانية الى التدرج الهرمى في حالة انتفاء المخالفة
لشرع الله .

* أثر هذا الجزاء :

يترتب على امتناع المحكومين والحاكمين عن طاعة الحاكم فيما
يخالف شرع الله .. سقوط ذلك التشريع أو الأمر المخالف لشرع الله ،
أذ يترتب على الامتناع « وأد » ذلك الأمر المخالف .
فإذا كانت المخالفة لشرع الله متتابعة .. فإن الامتناع يكون كليا
عن طاعة الحاكم ومصرته ، وذلك يؤدي — إذا أحسن أداء هذا الواجب —
الى سقوط الحاكم .. والافان المرحلة التالية تكون اسقاطه .
والامتناع — كوجه سلبى — يكون أعم من جانب الحاكمين
والمحكومين ، ومن ثم فإن أثره قد يكون أفضل مما سبقه من جزاءات .
فان لم تؤت هذه المرحلة ثمارها انتقلنا الى المرحلة التالية .



المرحلة الرابعة : اسقاط الحاكم أو عزله

* مقدمة :

قد يكون بتر عضو عاجلا لابد منه لانقاذ الجسم كله ..
لكن البتر لا يكون الا بعد استنفاد سائر الوسائل !
كذلك .. فلقد يكون اسقاط الحاكم أو عزله انقاذا للنظام كله !
لكن الاسقاط لا يكون الا بعد استنفاد الوسائل السابقة : انكار
القلب مع الاعتزال ، انكار اللسان بمراحله المتتابعة ، ثم اسقاط حقوق
الحاكم على النحو سالف الذكر .

فان لم تفلح الوسائل السابقة وتتابع عصيان الحاكم ، أو ارتكب
مخالفة جسيمة ، أو قارف خيانة عظيمة فليس من بد من اسقاطه ، لأن
بقاءه يهدد النظام نفسه ، والفرد مهما كان موقعه يضحي به من أجل
بقاء نظام يقيم شرع الله في الأرض ويعبد الناس لرب العالمين !

ونتحدث عن تكليف هذا الجزاء ، ثم عن كيفية ممارسته ، ثم
عن آثاره .

* تكليف هذا الجزاء :

تحدث الفقهاء عن أن الخليفة ينزل بفسقه ، وتحدثوا عن فسق
العقيدة وفسق الجوارح . وتحدثوا عن نقص الأطراف كأسباب
للعزل (٤٢) ، وتحدثوا عن عزل الحاكم لجوره وظلمه (٤٣) .

وهم بذلك يجعلون العدالة شرطا في الابتداء وشرطا في الاستمرار ،
ونحن نجد أساسا آخر أهم للعزل :

هو الواجب الأول من واجبات الحاكم الذي يقوم عليه شرعية
النظام الاسلامي ، أعني إقامة شرع الله . . فإذا أخل الحاكم بواجبه
فعدل عن شرع الله أو عدل به ، فقد ترتب للطرف الآخر الذي أعطاه
البيعة حق . . بل واجب في أن يعدلوا به أو يعدلوا عنه .

ولا شك في هذا الحق . . لقيام النظام الاسلامي على أساس من
الرضا ، ابتغاء غاية محددة هي إقامة شرع الله ، ومن ملك التولية في

(٤٢) هذا قول الماوردي (الاحكام السلطانية ، ص ١٦) .

(٤٣) روى ذلك عن الاحناف « ويعزل به — أي بالفسق والجور —
الافتنة » (الحصكي — الدين المختار ، ج ١ ص ١١٥) ، الكمالان : ابن الهمام
وابن أبي شريف ، المسامرة شرح المسامرة ، ص ١٦٧
وروى ذلك عن الشافعية « وعن الشافعي رحمه الله ان الامام ينزل
بالفسق والجور وكذا كل قاض وأمير » شرح العقائد النسفية للفتاوي ،
ص ١٤٥

وقال البغدادي : ومتى زاغ عن ذلك كانت الأمة عيارا عليه في العدول
به من خطئه الى صواب ، أو في العدول عنه الى غيره — وسبيلهم معه
فيها كسبيله مع خلفائه وقضاته وعماله وسعاته ان زاغوا عن سنته عدل
بهم أو عدل عنهم .

وقال الغزالي : ان السلطان الظالم عليه ان يكف عن ولايته وهو
اما معزول أو واجب العزل وهو على التحقيق ليس بسلطان (احياء علوم
الدين ، ج ٢ ص ١٣٠) .

وقال الشهرستاني : « وان ظهر بعد ذلك جهل أو جور أو ضلال
أو كفر انخلع منها أو خلعه » (نهاية الاقدام ، ص ٤٦٦) .

الابتداء لهذه الغاية ، ملك العزل في الانتهاء لنفس الغاية — وهو ما قد يبدو من عبارات بعض الفقهاء^(٢٤) .
ولا شك أن العزل — بهذه المثابة — وسيلة سياسية لتصحيح الوضع ورد الحق الى نصابه .

✽ من يمارس هذا الجزاء :

شرعية النظام السياسى الاسلامى غاية يضحى من أجلها .
وعزل حاكم وسيلة من أجل هذه الغاية .
لكنها وسيلة خطيرة قد تؤدي الى فتنة تهدد الغاية نفسها ، ومن ثم يجب استعمال الوسيلة على نحو دقيق . بحيث لا تتاح للعام والخاص على السواء ، والا عدلنا عن الوسيلة سدا للذريعة .
وكما لا يمسك بالمبضع أى انسان ليقتر عضو من الأعضاء .. فانه لا ينبغي أن يقرر العزل كذلك أى انسان .

واذ نرى أن يكون أمر المسلمين الى هيئتين .. أهل الاجتهاد يستنبطون الأحكام من أدلتها لمواجهة الحاجات الجديدة ، وأهل الحل والعقد يواجهون سائر الأمور العامة التى تهم المسلمين ، واذا كان أفراد هاتين الهيئتين على مستوى من العلم والمسئولية يؤهلهم لأن يتقدموا الناس ، واذا كان أفراد هاتين الهيئتين هم الذين يعقدون البيعة للحاكم أو الخليفة في الابتداء .. فانه يكون اليهم — باعتبارهم ممثلين للأمة — أن ينقضوا بيعة الحاكم في الانتهاء ، اذا أخل بالشرعية وخرج على النظام واستنفدت سائر الوسائل في تقويمه^(٢٥) .

(٢٤) وقال الابجى : « للأمة خلع الامام وعزله بسبب » (المواقف ، ج ٨ ص ٣٥٣) واضاف الشارح : « مثل أن يوجد منه ما يوجب اختلال احوال المسلمين وانتكاس امور الدين كما لهم نصبه واقامته لانتظامها واعلائها » ويقول ابن حزم : « فهو الامام الواجب طاعته ما قادنا بكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، فان زاغ عن شئ منهما منع من ذلك وأقيم عليه الحد ، والحق فان لم يؤمن آذاه الا بخلعه خلع وولى غيره » (الفصل في الملل والأهواء والنحل ، ج ٤ ص ١٠٢ ، وراجع الدكتور السنهورى في الخلافة ، ص ٢٢٤ ، والدكتور مؤاد النادى ، المشروعية ، ص ٢٤٥ ، ٢٤٦) .

(٢٥) ويرى الزميل الدكتور فتحى عبد الكريم أن يكون العزل الى محكمة

وعلى ذلك لا نرى ترك العزل للعمامة يقررونه .. لما قد يؤدي
اليه ذلك من الفوضى والفتنة والهرج ، وانما يقرر العزل من أولئك
الأمة ثقتهم وائتمنتهم على أعز ما لديها ، وجعلتهم بذلك شهداء على
الشرعية التي يقوم عليها نظام الاسلام كله .

ويمكن كتفصيل « تنظيم » ممارسة هذا الجزاء بما يناسب الزمان
والمكان !

* أثر هذا الجزاء :

يترتب على هذا الجزاء .. نزع السلطة من الحاكم الخارج على
شرعية الاسلام .. باعتباره أخل بواجبه .. في اقامة شرع الله أخلاقا
جسيما لم تفلح معه وسائل التقويم المتقدمة !

ولا شك أنه يلزم مع عزل الحاكم .. تولية غيره في نفس الوقت
حتى لا يبقى الأمر فوضى ، ولا تتعرض الأمة للفتنة ، ولا نظامها لهزة
عنيفة ، قد تورثه شرخا في جداره أو تأتي بنيانه من القواعد .

والأمر بيد المجتهدين وأهل الحل والعقد ليوافقوا بين الأضرار ..
أضرار الإخلال بالشرعية وأضرار عزل الحاكم وما قد يترتب عليه .
فإن رجحت الأولى أقدموا على العزل ، وإن تساوت أقدموا كذلك باعتبار
الشرعية غاية والعزل وسيلة ، لكن إذا رجحت أضرار العزل امتنعوا
عنه .. حفاظا على الغاية نفسها من أن تهددها الوسيلة وتودي بها !

وبعد هذه المرحلة تنتقل الى المرحلة الأصعب والأخيرة ...
مرحلة الخروج !!!



عليا في بعض الحالات ومع تقديرنا لهذا الرأي فأننا نرى أن العزل لرئيس
الدولة أمر سياسي .. هو حق الجهة التي ولته ، وإذا كان أهل العقد والحل
هم الذين يولون نيابة عن الأمة فأننا نرى أنهم الأحق بأن يعزلوا كذلك نيابة
عن الأمة — راجع ص ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٢٠ — نظرية السيادة في الفقه
الدستوري الاسلامي ، بحث مقارن .

المرحلة الأخيرة : اسقاط الحكم ، « أو نظرية الخروج »

أولا — صعوبات :

الصعوبة الأولى : الخروج على النظام ليس بالأمر الهين ، لما تراق فيه من دماء ، ولما قد يؤدي اليه من الاتيان على البنيان من القواعد ، فينقض على من فيه .. وهذه قد تكون فتنة .

كذلك فالسكوت على نظام غير شرعى ليس بالأمر الهين ، وهو يحاد الله ورسوله والمؤمنين .

وتلك يلا ريب فتنة كبرى .. أكبر من القتل !

الصعوبة الثانية : أنه وردت أحاديث كثيرة .. تنصح بالصبر واحتمال الأذى .

ووردت كذلك أحاديث تأذن بالخروج أو تحض عليه ! فأى الأحاديث أولى بالأعمال ؟

الصعوبة الثالثة : مذهب الصحابة في هذا الأمر قد يبدو غير واضح ، فقد خرج البعض مع الحسين رضى الله عنه حين اعتقد عدم شرعية النظام .

وأبى البعض الخروج .

وآثر فريق ثالث اعتزال الفريقين .

الصعوبة الرابعة : حساسية الكثيرين عند الكتابة في الفقه السياسى عامة وفي هذا المبحث الخطير خاصة !

واذ نقدم بعون الله على الكتابة في هذا البحث .. نعرض عن الصعوبة الرابعة ، لنكون باذن الله ممن يخشونه ولا يخشون أحدا الا الله ، احساسا بأننا نحمل — بعون الله — ميراث الأنبياء ، ووجلا من عاقبة كتمان الحق « أولئك يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون » (٤٦) .

ونقتصر باذن الله على بيان ما قيل من آراء تحت عنوان « النظرية التقليدية » ، ثم نعقب على ذلك بما نراه تحت عنوان « نظرية محكمة للخروج » .

ثانياً - النظرية التقليدية :

يتنازع الخروج فيها رأيان :

رأى يرى الصبر ، ورأى يرى الخروج ، والأول عليه - حسبما تذكر المراجع العلمية - جمهور أهل السنة ، والثانى عليه ابن حزم والمعتزلة والخوارج وبعض من أهل السنة ، وإن كان ابن حزم يذكر غير ذلك - ونشير الى حجج الطرفين على التوالي :

* حجج أهل الصبر :

وهم يرون وجوب الصبر وتحريم الخروج استناداً الى ما يلي :

١ - أمر الله بطاعة أولى الأمر : « أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم » وبالرد الى الله والرسول عند التنازع « فإن تنازعتم فى شئ فردوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر » ، ذلك خير وأحسن تأويلاً » (٤٧) .

٢ - قوله عليه الصلاة والسلام فيما رواه أبو هريرة : « ستكون فتن القاعد فيها خير من القائم ، والقائم فيها خير من الماشئ ، والماشي فيها خير من الساعي ، فمن تشرف لها تستشرفه ، فمن وجد ملجأ أو معاذاً فليعذبه » (٤٨) .

٣ - قوله عليه الصلاة والسلام فيما رواه حذيفة بن اليمان : « كان الناس يسألون رسول الله عن الخير وكنت أسأل عن الشر مخافة أن يدركنى ، فقالت : يا رسول الله . . انا كنا فى جاهلية وشر ف جاءنا الله بهذا الخير . فهل بعد هذا الخير من شر ؟ قال : نعم ، فقلت : وهل بعد ذلك الشر من خير ؟ قال : نعم ، وفيه دخن . قلت : وما دخنه ؟ قال : قوم يهدون بغير هدى تعرف منهم وتنكر . قلت : فهل بعد ذلك الخير من شر ؟ قال : نعم ، دعاة على أبواب جهنم من أجابهم اليها قذفوه فيها . قلت : يا رسول الله صفهم لنا . قال : هم من جلدتنا ويتكلمون بألسنتنا . قلت : فما تأمرنى ان أدركنى ذلك ؟ قال : تلزم جماعة المسلمين وامامهم . قلت : فان لم يكن لهم جماعة ولا امام ؟ قال : فاعتزل تلك الفرق كلها ولو أن تعض بأصل شجرة حتى يدركك الموت وأنْتَ على ذلك » (٤٩) .

(٤٨) رواه البخارى ج ٩ ص ٦٤

(٤٧) النساء : ٥٩

(٤٩) رواه البخارى ج ٩ ص ٦٥

٤ — قوله عليه الصلاة والسلام فيما رواه ابن عمر : « لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض » (٥٠) .

٥ — قوله عليه الصلاة والسلام فيما رواه ابن عباس : « من رأى من أميره شيئا يكرهه فليصبر ، فإنه من فارق الجماعة شبرا فمات مات ميتة جاهلية » (٥١) .

٦ — قوله عليه الصلاة والسلام فيما رواه زيد بن وهب : « انكم سترون بعدي أثره وأمورا تتكرونها ، قالوا : فما تأمرنا يا رسول الله ؟ قال : أدوا لهم حقهم وسلوا الله حقكم » (٥٢) .

٧ — قوله عليه الصلاة والسلام فيما رواه عبادة بن الصامت : « دعانا النبي صلى الله عليه وسلم فبايعناه فكان فيما أخذ علينا أن بايعنا على السمع والطاعة في منشطنا ومكرهنا ، وعسرنا ويسرنا وأثره علينا ، وألا ننازع الأمر أهله ، إلا أن تروا كفرا بواحا عندكم من الله غيه برهان » (٥٣) .

(٥٠) رواه البخاري ج ٩ ص ٦٠ (٥١) رواه البخاري ج ٩ ص ٦٣

(٥٢) رواه البخاري ج ٩ ص ٥٩ (٥٣) رواه البخاري ج ٩ ص ٥٩

« كفرا بواحا » : أى ظاهرا — وقد اختلف العلماء في المراد بالكفر هنا — هل هو الكفر الحق ، أو المعصية والاثم ؟ فقد جاء في بعض روايات البخاري لهذا الحديث « إلا أن تروا معصية بواحا » ، وفي بعضها « إلا أن يأمروا بائم بواح » واستظهر العلامة ابن حجر في شرحه المعروف بصحيح البخاري حمل الكفر على حقيقته إذا كانت المنازعة في الولاية ، أى ليس لأحد أن يتصدى لنزع الولاية من الخليفة أو الإمام إلا إذا ارتكب الكفر الظاهر الذي لا يحتمل التأويل كما استظهر حمل الكفر على معنى المعصية كما جاء في الروايات — فيها عدا الولاية ، أى فينازعه فيما عداها إذا رأى منه معصية أو اثما فينكر عليه ويتوصل الى تثبيت الحق بلا عنف .

ويذكر الإمام النووي في شرحه لصحيح مسلم أن معنى : ألا تنازعوا ولاية الأمور في ولايتهم ولا نعترض عليهم إلا أن تروا منهم منكرا محققا ، فإذا رأيتم ذلك فانكروه عليهم وقولوا الحق أينما كنتم .

وأما الخروج عليهم وقتالهم فحرام وإن كانوا فسقة ظالمين ، وسبب التحريم ما يترتب على ذلك من الفتنة واراقة الدماء وهذا ما عليه جمهور العلماء ، بل قد ادعى أبو بكر بن مجاهد فيه الإجماع ، وقد رد على دعوى الإجماع على هذا بقيام الحسين وأهل المدينة على بنى أمية ، وبقيام جماعة عظيمة من التابعين والصدر الأول مع ابن الأشعث على الحجاج .

(راجع الدكتور محمد يوسف موسى — نظام الحكم في الاسلام ، ص ١٤٦ وما بعدها) .

٨ - قوله عليه الصلاة والسلام : « على المرء المسلم السمع والطاعة فيما أحب أو كره ما لم يؤمر بمعصية فإن أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة » (٥٤) .

٩ - ما ذكر من أن الرسول صلى الله عليه وسلم ذكر يوماً ما سيكون من خيار الأئمة وشرارهم ، فقليل له حينئذ : أفلا نناذبهم عند ذلك ؟ فقال : « لا ، ما أقاموا فيكم الصلاة .. لا ، ما أقاموا فيكم الصلاة » ، ولا شك أن الإشارة إلى إقامة الصلاة إشارة إلى إقامة الدين كله .. وإنما اقتصر النص عليها باعتبارها عمود الدين (٥٥) .

ويذكر ابن حزم روايات أخرى : أنقاتلهم ؟ لا ، ما صلوا ، إلا أن تروا كفراً بواحاً عندكم من الله فيه برهان ، كن عبد الله المقتول ولا تكن عبد الله القاتل . وفي بعضها : فإن خشيت - أى عندما يريد الإمام أو الوالى أن يقتلك - أن يبهرك شعاع السيف فاطرح ثوبك على وجهك وقل : انى أريد أن تبوء بائثى وإثمك فتكون من أصحاب النار .

١٠ - قوله عليه الصلاة والسلام : « من بايع اماماً ، فأعطاه صفقة يده وثمرة قلبه ، فليطعه ان استطاع ، فإن جاء آخر ينازعه فاضربوا عنق الآخر » (٥٦) .

١١ - وعن الزبير بن عدى قال : أتينا أنس بن مالك فشكونا إليه ما نلقى من الحجاج فقال : اصبروا فإنه لا يأتى عليكم زمان إلا الذى بعده خير منه حتى تلقوا ربكم ، حديث سمعته من نبيكم صلى الله عليه وسلم (٥٧) .

١٢ - وقوله عليه الصلاة والسلام فيما يرويه ابن عمر وأبى موسى : « من حمل علينا السلاح فليس منا » (٥٨) .

١٣ - واعتزال عدد غير قليل من الصحابة لفتنة الخروج على ابن أبى طالب رضى الله عنه كعبد الله بن عمر ، ومحمد بن مسلمة وأسامة ابن زيد ، وعدم استجابة عثمان من قبل لطلب الثوار ، وما حدث للحسين ومن خرجوا معه ، وقد نصحوا من عدد من الصحابة بعدم الخروج .

(٥٤) متفق عليه .

(٥٥) فى هذا المعنى الدكتور محمد يوسف موسى ، المرجع السابق ،

ص ١٦٣ ، والحديث رواه مسلم .

(٥٧) رواه البخارى .

(٥٦) رواه مسلم .

(٥٨) رواه البخارى .

١٤ - الحفاظ على وحدة الأمة وتجنّبها الفتنة * غاية كبيرة ،
ضرر التفريط فيها كبير ، والضرر الأكبر يدفع بالضرر الأصغر (٥٩) !

* حجج أهل السيف (٦٠) :

وهم يرون وجوب الخروج بالسيف استنادا الى ما يلي :

١ - قول الله تعالى : « وتعاونوا على البر والتقوى ، ولا تعاونوا
على الاثم والعدوان » (٦١) .

٢ - قوله تعالى : « فقاتلوا التي تبغى حتى تنفك الى
أمر الله » (٦٢) .

٣ - قوله عليه الصلاة والسلام : « من رأى منكم منكرا فليغيره
بيده ، فان لم يستطع فبلسانه ، فان لم يستطع فبقلبه ، وذلك أضعف
الايمان ، ليس وراء ذلك من الايمان شيء » (٦٣) .

٤ - « لا طاعة في معصية ، انما الطاعة في المعروف ، وعلى أحدكم
السمع والطاعة ما لم يؤمر بمعصية ، فان أمر بمعصية فلا سمع
ولا طاعة » (٦٤) .

٥ - « من قتل دون ماله فهو شهيد ، والمقتول دون دينه شهيد ،
والمقتول دون مظلمة شهيد » (٦٥) .

٦ - « لتأمرن بالمعروف ولتنهون عن المنكر أو ليوشكن الله أن
يبعث عليكم عقابا منه ثم تدعونه فلا يستجاب لكم » (٦٦) .

ويقول ابن حزم : انه لما كانت مجموعة الأحاديث الأولى توافق
معهود الأصل فهي تتفق مع طبيعة المرحلة الأولى التي لم يؤمر فيها
المسلمون بقتال ، وكانت مجموعة الأحاديث الثانية قد جاءت بشريعة

(٥٩) الدكتور محمد يوسف موسى - المرجع السابق ، ص ١٦٤

(٦٠) يذكر ابن حزم ان على هذا الرأي طوائف من اهل السنة على
رأسهم على بن ابي طالب وكل من كان معه وعائشة وطلحة والزبير وكل من
كان من الصحابة ومعاوية وعبرو بن العاصم والنعمان بن بشر وكل الذين كانوا
معهم من الصحابة والائمة الثلاثة ابو حنيفة ومالك والشافعي وشريك وداود
وجميع المعتزلة والخوارج والزيدية .

(٦٢) الحجرات : ٩

(٦١) المائدة : ٢

(٦٤) رواه مسلم .

(٦٣) رواه مسلم .

(٦٦) رواه الترمذی .

(٦٥) رواه مسلم .

زائدة هي القتال والمخرج .. فان المجموعة الثانية ناسخة للأولى ..
ومن قال بغير ذلك فقد قفا ما ليس له به علم .. الخ (٦٧) .
ويوافق ابن حزم في رأيه مجموعة من الحديثين (٦٨) .
ويقدم بعضهم أدلة أخرى (٦٩) .

مثل قوله عليه الصلاة والسلام فيما روى عن عبد الله بن عمر :
كنا اذا بايعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم على السمع والطاعة يقول
لنا : « غيما استطعتم » (٧٠) .

وقوله عليه الصلاة والسلام فيما روى عن معاذ : « لا طاعة لمن
لم يطمع الله » (٧١) .

وقوله عليه الصلاة والسلام فيما روى عن عبادة بن الصامت :
« لا طاعة لمن عصى الله تعالى » (٧٢) .

وقوله عليه الصلاة والسلام فيما روى عن علي بن أبي طالب :
« لا طاعة في معصية انما الطاعة في المعروف » (٧٣) .

وقوله عليه الصلاة والسلام فيما روى عن أبي سعيد الخدري :
« أفضل الجهاد من قال كلمة الحق عند سلطان جائر » (٧٤) .

* مذهب وسط :

وبين القول بوجوب الخروج ، والقول بوجوب الصبر وتحريم
الخروج ، رأى البعض جواز الخروج دون أن يرتفع به الى مستوى
الوجوب ولا أن يهبط به الى مستوى التحريم .

٢٧٢٠ (٦٧) ابن حزم : الفصل في الملل والأهواء والنحل ، ج ٤ ص ١٧٢٠
وما بعدها .

(٦٨) الامام محمد عبده - الاسلام والنصرانية ، ص ٦٥ ، الشيخ
رشيد رضا - الخلافة ، ص ٤٣ ، المرجوم الشيخ عبد الوهاب خلاف ،
المسألة الشرعية ، ص ٥٨ ، الدكتور عبد الرزاق السنهوري - الخلافة -
ص ١٨٣ . (بالفرنسية) محمد اسد ، منهاج الاسلام في الحكم ، ص ١٤٣ -
١٤٦ ، محمد يوسف ، نظام الحكم في الاسلام ، ص ١٠٧ ، أحمد هريدي ،
نظام الحكم في الاسلام ، ص ١٤٦ .

(٦٩) محمد اسد ، في منهاج الحكم في الاسلام .
(٧٠) رواه مسلم . (٧١) رواه أحمد .
(٧٢) رواه أحمد . (٧٣) رواه البخاري ومسلم .
(٧٤) رواه أبو داود وابن ماجه والترمذي .

وهم في ذلك مستندون الى مسلك بعض الصحابة الذين لم يشاركوا في الخروج ، وفي الوقت نفسه لم ينكروا على الخارجين .. فعبروا بذلك عن الاباحه دون انوجوب أو التحريم^(٧٥) .

* * *

ثالثا : نحو نظرية محكمة للخروج

* عيب في صياغة النظرية التقليدية :

يعيب النظرية التقليدية عدم التحديد .. اذ لا تبين لنا .. موقفنا ازاء نظام يقيم الشرعية في أساسها لكنه تقع منه بعض الأخطاء كما لا تبين لنا موقفنا ازاء نظام يرفض الشرعية تماما وهل يكون فيه الاختلاف السابق بين الصبر والسيف ، ثم لا تحاول التوفيق بين أحاديث الصبر والسيف وهو اذا أمكن لزم ، ثم لا تبين كيفية الخروج اذا وجب وهو ما نحاوله باذن الله فيما يلي :

(أولا) ازاء نظام شرعى

لا شك أن نظاما شرعيا يقوم على أسس الشرعية الثلاثة .

اقامة شرع الله . دولة مسلمة ، أمة مسلمة .. هو نظام يحرم الخروج عليه ويعد الخروج عليه خيانة عظمى .. عتوبتوا حد الحراية « أنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسفون في الأرض فسادا أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض »^(٧٦) .

وهو ما ناقشه انفقهاء تحت جريمة البغى أو خد الحراية ، وازاء النظام الشرعى .. فان المسلمين جميعا مدعوون لطاعة النظام ونصرته .. وافتدائه بكل عزيز من دم أو مال ، وحراسته حراسة مهج وقلوب .. قبل حراسة عساكر وضباط !!

* * *

(٧٥) القاضى ابن محمد عبد الله بن مسلم الكنافى — العقد المنظم للحكام فيما يجرى بين أيديهم من العقود والاحكام ، ج ٢ ص ١١٢ ، ورسالة الدكتور فتحى عبد الكريم في نظرية السيادة ، ص ٣١٤
(٧٦) المائدة : ٣٣

(ثانياً) ازاء نظام غير شرعى

فانه على قدر خروجه على الشرعية الاسلامية يكون التقويم .. ويتدرج ابتداء .. من انكار القلب مع الاعتزال .. الى انكار الكلمة بمراحلها .. من تعريف .. الى نصيح .. الى تعنيف .. ثم يأتى اسقاط حقوق الحاكم فى الطاعة والنصرة .. ازاء كل عمل غير شرعى ثم ازاء النظام كله ان تتابع فى عدم الشرعية .. ثم تأتى مرحلة اسقاط الحاكم وعزله وهو اجراء سياسى يلجأ اليه ان غشلت الوسائل السابقة .

وكل هذه الوسائل تصح ان كنا فى حالة من عدم الشرعية لا تصل حد الكفر البواح .

أما ان بلغ الأمر حد الكفر البواح .. فلا محل للصبر ، ولا مناص من الخروج .

بيد أنه فى الأمر تفصيل .. تقدم بين يديه ببعض من المسلمات .

* * *

(ثالثاً) مسلمات

١ - الاعتراف « بالظلمة » اعتراف ضرورة :

تقوم السلطة الشرعية فى الاسلام على ركنين :

أولهما اقامة شرع الله ، وثانيهما الرضا .

ولقد قامت فى تاريخ الاسلام سلطات « متغلبة » على غير رضا المسلمين ، ورغم تخلف الرضا كأساس ثان لشرعية السلطة . فلقد اعترف بها الفقهاء وتعاملوا معها .

واعترفهم هذا اعتراف ضرورة ، تماماً « كتناول الميتة فانه محظور ولكن الموت أشد منه » (٧٧) .

أو هو بتعبير آخر « اعتراف واقع » ، ودفع ضرر أكبر بضرر أصغر .

ولذا أجازوا الخروج على هذا الوضع المتغلب بالشروط التى سوف نشير اليها بعد قليل باذن الله .

(٧٧) فى هذا المعنى — على سبيل المثال تحليل رائع لحجة الاسلام

الامام الفقيه الغزالي ، الاقتصاد فى الاعتقاد ، ص ١١٦

ومن ثم فلا حجة تستمد من سبق قيام مثل هذه الأنظمة المتغلبة ولا من بقائها .

٢ — الخروج على نظام غير شرعى ليس بغيا :

فمهما كان الخروج غير موافق للشروط .. فانه لا يعد بغيا .. لأن البغى كما عرفه الفقهاء « هو الخروج على امام حق بغير حق » (٧٨) .. والخروج فى مثل هذه الحالة هو بحق وعلى امام غير حق !

٣ — الاعتراف بشرعية الخروج عند نجاحه (٧٩) :

إذا لم تتوافر للخروج شروطه .. لكنه نجح فى تغيير الوضع غير الشرعى .. فاما أدى ذلك الى قيام نظام شرعى فهم يعترفون به اعترافا قانونيا ، واما أدى الى قيام وضع لا تتوافر فيه الشرعية الكاملة ، فهم يعترفون به اعتراف ضرورة أو اعترافا واقعيا كما كان اعترافهم بالنظام السابق .

* * *

(اربعاً) متى يكون الخروج ؟

* رفع للتعارض بين الرايين :

الذين قالوا بالصبر أعملوا الأحاديث السابقة ، وخشوا الفتنة وتفتتت وحدة الأمة .

والذين قالوا بالخروج أعملوا أحاديث أخرى وقالوا بنسخ السابقة وقدموا الشرعية على كل اعتبار آخر .

وبين هؤلاء وأولئك نرى اعمال هذه الأحاديث وتلك وتأخذ بالصبر والخروج فى آن واحد .

أما الصبر : فاننا نأخذ بأحاديثه كلها إذا كان الخروج على الشرعية دون الكفر البواح .

(٧٨) عبد الرحمن شيخ زادة ، مجمع الأنهر شرح ملتقى الأبحر لابراهيم الحلبي ، ص ٧٠٧ (باب البغاة) فخرج الحسين على يزيد لم يكن بغيا — مقدمة ابن خلدون ، ص ٢٤٠ وما بعدها .
(٧٩) ضياء الدين الرئيس ، النظريات السياسية الإسلامية ، الطبعة الرابعة ، ص ٣٠٥

لأن الخروج على الشرعية في هذه الحالة لا يكون قد بلغ مبلغا يستحق التضحية بالنظام كنه والتضحية معه بوحدة الأمة .. وبالعزير الغزير من دماء أبنائها !

لأن قيام نظام إسلامي — وإن أصابه ثلثة — يعبد في ظله الله ، وفيه يقوم الناس لرب العالمين خير من الاحاطة به كله من أجل مظلمة فرد أو معصية حاكم !

وليس معنى ذلك التضحية بمظلمة الفرد أو السكوت على معصية الحاكم .. ولكن هذا وذلك يقوم .. بالتعريف ، والنصح ، والتعنيف والاعتزال والامتناع ، واسقاط حقوق الحاكم في الطاعة والنصرة . وعزله ان اقتضى الأمر واستطعنا الى ذلك سبيلا !

وأما الخروج : فأننا نأخذ بأحاديثه كلها اذا بلغ الخروج على الشرعية حد الكفر البواح .

بحيث سقطت الشرعية تماما عن النظام القائم ، وأصبح وصفه بأنه إسلامي وصفا غير صحيح ، وذلك يكون اذا انهار أساس الشرعية الأول وهو اقامة شرع الله .

لكن اذا قام هذا الأساس الأول وكانت معصية أو معاص تنال من أى من الأساسين الثاني والثالث .. فأننا نكون لا زلنا فيما دون الكفر البواح فلا يصح لنا الخروج .

وسندنا في هذا الرأي :

١ — التوفيق بين أحاديث الصبر وأحاديث الخروج .

فكلها صحيحة ، والتعارض بينها تعارض ظاهري ، والقول بالنسخ لا يلجأ اليه الا اذا تعذر التوفيق بينها ، والتوفيق ميسور يجعل أحاديث الصبر قاصرة على ما دون الكفر ، مع اصطحاب ذلك بوسائل النهي عن المنكر بمراحله المختلفة ، وجعل أحاديث الخروج قاصرة على حالة الكفر البواح الذي عندنا فيه من الله برهان .

٢ — التوفيق بين بناء الشرعية وبين بناء الأمة والدولة فلا شك أن الحفاظ على الشرعية مما يدخل في المرتبة الأولى من الضرورات .. لأنها حفاظ على الدين نفسه ، والحفاظ على وحدة الأمة والدولة حفاظ كذلك على الدين ، لأنه لا قيام له بدونهما كما أن الحفاظ على الأنفس من أن تزهق حفاظ على ضرورة أخرى هي ضرورة حفظ النفس ، وهي تأتي في المرتبة الثانية بعد حفظ الدين .

وإذا أمكن الحفاظ على هذه الضرورات جميعا كان ذلك أدعى لتحقيق مقاصد الشارع الحكيم ، فان تعارضت هذه الضرورات فلا شك أن ضرورة الدين تتقدم ، وإذا كان في محيط ضرورة الدين ثمة تعارض غائبه يرفع قدر الامكان .

ومن هنا حصرنا الخروج في تضيق الحدود — وهى حدود الكفر البواح باعتبار أن ذلك أعلى مراتب العدوان على الشرعية ، أما فيما دون ذلك فالحفاظ على كيان الأمة والدولة حفاظ على كيان الدين ، والحفاظ على الأنفس حفاظ على الضرورة التالية لضرورة الدين .. ومن ثم تقدمت هاتان الضرورتان فيما دون الكفر البواح ، وبقيت الوسائل الأخرى تعمل لتقويم الانحراف عن الشرعية .

٣ — ان أكثر الأحاديث والأدلة تقف مع عدم الخروج .. ومن هنا جعلنا القاعدة عدم الخروج .

أما أقل الأحاديث فتقف مع الخروج ومن هنا قصرنا الخروج على حالة الكفر البواح مع شروط سنقدم لها فيما بعد بمشيئة الله .

٤ — اننا بذلك نرفع التعارض الظاهر بين الأئمة .

فما كان السلف الصالح ليرضوا بالصبر اذا رأوا كفرا بواحا عندهم فيه من الله برهان ، وما كانت وحدة الأمة أو سلامة الدولة .. بأهم من سلامة الدين ، وما كان ذلك السلف الصالح ليرضى بأن يظهر الكفر على الايمان ويكتفى المسلمون بالصبر والدعاء !!

لكن الواقع أنهم قالوا ما قالوا وهم في ظل نظام يقيم شرع الله .. فلم يتصوروا أن يقوم نظام للمسلمين فيه شريعة الله معطلة ! لم يتصوروا خروجاً على شريعة الله تصل الى حد الكفر البواح .. وأقصى ما وجد في عصور هؤلاء الأئمة خروج جزئى على شريعة الله أو مظالم للأفراد .. مع بقاء شريعة الله العليا .. قائمة وحاكمة !!

كذلك فان الذين قالوا بالخروج — فيما عدا طوائف الخوارج ومن سار نهجهم — لا يتصور منهم التضحية بنظام قائم على شرع الله من أجل معصية حاكم أو مظلمة فرد .. ان ذلك كله يمكن تقويمه بغير هدم للنظام والا كنا كما قال قائلهم — كمن بنى قصرا وهدم مصرا (٨٠) !!
وننتقل بعد ذلك الى شروط الخروج ..

(٨٠) الكمالان ابن الهمام وابن أبى شريف ، المسامر شرح المسابرة ، ص ١٧٢ ، ١٧٣ ، ونرجع هذا الراى على راي آخر يدعو الى اعتبار احاديث

(خامسا) شروط الخروج

١ - كفر بواح :

ونحن نقصد بالكفر انبواح : الكفر الأكبر وليس الكفر الأصغر
أو الكفر الذى دونه كفر .. لأن الأخير ليس سوى معصية بولغ في
وصفها للتفكير منها .

ويتحقق الكفر البواح في رأينا في نظام اذا تحقق فيه أحد أمرين :
(١) أن يعدل عن شرع الله .

فيمتنع عن اقامته ويجعل من دون الله آلهة أخرى يطيعها من دون
الله بتنفيذ نظامها وشرعها ، فينهار بذلك أساس الشرعية الأول وتنهار
انشرعية كلها .. وقد قدمنا الدليل على ذلك .

(ب) أن يعدل بشرع الله شرعا آخر .. فيجعل له نفس مرتبته
ونفس قوته ، فلا يجعل الشرع ابتداء لله وحده ، بل يجعل معه آلهة أخرى
يطيعها مع الله باقامة شريعتها مع شريعة الله .

٢ - استنفاد الطرق السابقة وآخرها العزل :

لأنه اذا أمكن عزل الحاكم الذى يرتكب الكفر البواح .. فانه
يلا شك يتم تغيير ذلك المنكر دون ما حاجة الى اراقة الدماء ، فنحفظ
بذلك ضرورة النفس ، ونحفظ معها ضرورة أخرى هى من الدين ، وهى
كيان الأمة وكيان الدولة .

٣ - أن يتحقق الامكان والقدرة (٨١) :

فيرجع بذلك احتمال نجاح التغيير ، ولا يلزم أن يتوافر اليقين ..
لأن توافر اليقين عسير ، ورجحان النجاح يجعل ضرورة الحفاظ على الدين

الصبر في حالة الضرورة واحاديث الخروج الى حالة السعة ، لأن معنى ذلك
أن يكون الخروج هو الأصل وأن يكون الصبر هو الاستثناء ، وهو ما نراه
مخالفا لمقاصد الشارع ، هذا فضلا عن أن الضرورة مقررة بمقتضى القواعد
العامية ، والنصوص الخاصة بها ولم تكن بحاجة الى كل هذه النصوص
لتقريبها (راجع في ذلك الدكتور فؤاد النادى ، المشريعة ، ص ٢٨٥ ،
احمد هريدى ، نظام الحكم في الاسلام ، مذكرات لكلية حقوق القاهرة ،
سنة ١٩٦٥ ، ص ١٣٩ ، ١٤٠ ، والدكتور فتحي عبد الكريم ، نظرية
السيادة ، ص ٣١٨) .

(٨١) راجع مقدمة ابن خلدون ص ١٢٩ وما بعدها ، ويضيف البعض
أن خروج غير القادر يفرى بقتله ويوهن من عزائم سائر المنكرين (منهاج

والحفاظ على الشرعية تتقدم ، ورجحان عدم النجاح يؤخر هذه الضرورة
ويقدم عليها ضرورة أخرى هي الحفاظ على وحدة الأمة ووحدة الدولة
وهي من الدين ، فوق الحفاظ على ضرورة النفس وهي تلى ضرورة
الدين !

ويكاد يتفق الفقهاء جميعا على شرط الامكان والقدرة ، وان اختلفوا
في تصوير الامكان والقدرة بصور مختلفة : فبعضهم قال يتوافر ذلك
اذا توافر مثل عدد بدر .. فقد تم النصر لهذا العدد رغم الأضعاف
من العدو ، وقالوا يتوافر ذلك اذا كان عدد الخارجين « نصف » عدد
من سيخرجون عليهم ، ولعلمهم استمدوا ذلك من قول الله : « الآن خفف
الله عنكم وعلم أن فيكم ضعفا ، فان يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين ،
وان يكن منكم ألف يغلبوا ألفين باذن الله ، والله مع الصابرين » (٨٢) .

فاذا توافرت هذه الشروط .. فكيف يكون الخروج .. من الذى
يقرره وكيف يتوقف ؟

* * *

(سادسا) كيفية الخروج

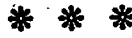
لا شك أننا ازاء أمر خطير ، قد يطيح بالنظام كله ، وقد يترتب
عليه تدخل أعداء الاسلام فيحتلون أراضيه أو جزءا من أراضيه اذا
رأوا المسلمين بأسهم بينهم شديد .
من أجل ذلك واذ كان الخروج حفاظا على ضرورة الدين باقامة
الشرعية .. فان الضرورة تقدر بقدرها .. ويكون استعمال الخروج
تماما كما يكون استعمال مبضع الجراح ..
وكما لا يسمح لأى انسان أن يباشر عملية جراحية فى جسم
انسان .. حتى لا يؤدي الأمر الى انتهاء حياته بدلا من انقاذ جسمه
ببتر جزء منه ، كذلك لا ينبغى لأى انسان أن يباشر عملية الخروج ،
لما قد يترتب عليها من انتهاء حياة الأمة والدولة جميعا .

=
اليقين — شرح ادب الدنيا والدين (: الدكتور محمد يوسف موسى ، نظام
الحكم فى الاسلام ، المرجع السابق ص ٩٦ وما بعدها ، محمد الخضر حسين
نقض كتاب الاسلام وأصول الحكم ، القاهرة ، المكتبة السلفية ، سنة
١٣٤٤ هـ — ١٩٢٥ م ، ص ٣٥ . (٨٢) الأنفال : ٦٦ .

ولما كانت جماعة الاختيار هي التي تتولى « العقد » ، فينبغي أن يكون اليها كذلك الحل .. ومن ثم فاننا نرى أنه لا يمكن أن يسمح لأقلية من المسلمين بالخروج حتى تقرر ذلك جماعة « أهل الحل والعقد » وهي معروفة في كل مجتمع اسلامي .. اذ يظهر في هذا المجتمع تلقائيا من يتولون توجيهه ويتوافر فيهم العلم والحكمة والرأى ، فيكون اليهم مباشرة العقد مع الخليفة في الابتداء ، ويكون اليهم كذلك عزله في الانتهاء أو تقرير الخروج .

وإذا قرر أهل الحل والعقد الخروج على الامام الباغي فقد وجب على المسلمين جميعا طاعتهم .. باعتبار سقوط طاعة الامام ، وباعتبارهم بهذه المثابة « أولى الأمر » الذين نص الله تعالى على وجوب طاعتهم . ويتولى أهل الحل والعقد ادارة المعركة مع الكفر البواح الفارض سلطانه على الأمة بغير حق ، ويقررون هم كذلك انتهاء المعركة في الوقت المناسب بحيث لا يؤدي الخروج لاقامة الشرعية الى ضرر أشد .. لأن الضرر الأكبر يدفع بالضرر الأصغر ، والا كنا كما قيل « بنينا قصرا وهدمنا مصرا » .

ويمكن لأهل الحل والعقد أن يشكلوا هيئة القيادة التي تدير المعركة والتي تنتهيها في الوقت الملائم بما يحقق مصلحة الدين ومصلحة الأمة ، وهذه مسألة تفصيل تترك لكل زمان ومكان بحسب ظروفه .



(سابعا) آثار الخروج

لأبد أن يؤدي الخروج الى ازالة الكفر البواح الذي كان قائما . ومن ثم يؤدي الى اقامة الشرعية بأسسها : اقامة شرع الله ، اقامة الأمة المسلمة ، اقامة الدولة المسلمة .. كل بسماته وشروطه .
فإذا أدى ذلك فقد وجب عودة الجميع الى الحياة الطبيعية في ظلال شرع الاسلام وشرعيته ، ووجب الضرب على يد أية عناصر مخربة بعد ذلك ، واعمال حد الحراية فيها باعتبارها مرتكبة جريمة بغى .

* وقفة مع الخروج :

حاولنا اقامة « نظرة » للخروج تحقق ضرورة الدين باقامة الشرعية ، وتحقيق في نفس الوقت الحفاظ على كيان الأمة والدولة باعتبارهما من ضرورات الدين ، كما تحقق الحفاظ على ضرورة الدين وهي الحفاظ على أنفس المسلمين .

ووقفنا بذلك موقفا وسطا بين أولئك الذين رأوا الخروج لاي معصية ، وبين أولئك الذين رفضوا مبدأ الخروج وأظهروا الاسلام بمظهر الضعف والاستكانة والرضا بالظلم والكفر !!

ولا شك أننا نحس الرضا — بحمد الله — اذ وفقنا الله لرسم خطوط هذه النظرية بعد ما أحجم الكثيرون ، وخاض فيها الأقلون .. على استحياء أو على وجل ، أو بغير علم ولا هدى ولا كتاب منير !

ولم يعرف فقه القانون الدستوري نظرية كنظرية الخروج .. أولا لأنه استعاض عن الخروج بعدم التجديد للرئيس في النظم الجمهورية لكنه لم يوجد لها بديلا في النظم الملكية وان كان تطور الملكية الى ملكية مقيدة وضع قيودا كبيرة على سلطة الملك انتهت به الى أنه يملك ولا يحكم .. لكنه حتى الآن في النظامين .. لا يوجد بديل عن نظام الخروج فيما اذا بلغ الرئيس أو الملك حد الكفر البواح الذي عندنا فيه من الله برهان .

ولقد نص اعلان حقوق الانسان على أن من حق الانسان مقاومة الظلم ، لكنه لم يرسم لذلك نظرية ولا وضع له الخطوط ، كما أنه يجعل ذلك مجرد حق بينما يرتفع به الاسلام الى مستوى الوجوب .. وهي مرحلة تتضمن « الحق » بالضرورة وان كانت تسمو عليه !

ويبقى أن نقول انه اذا كان التاريخ الاسلامي قد شهد أكثر من خروج لم تتوافر له الشروط والضمانات السابقة .. فلقد كانت نتيجته اراقة دماء المسلمين دون تحقيق لهدف (٨٢) .

(٨٢) لعل اظهر وقائع التاريخ الاسلامي في مسألة الخروج هو خروج الحسين بن علي رضي الله عنه على يزيد بن معاوية .. ولسنا نخوض في وقائع التاريخ فليست من صناعتنا ، كما انه ليس لنا ان نتهم جانبا ونبرى آخر .. فنقول انه يخرج عن اختصاصنا ونطاق بحثنا فاننا نرى أن كثيرا من وقائع التاريخ الاسلامي لا تزال بحاجة الى جهد علماء مخلصين ليدفعوا عنها ما شابها بغير حق .. وفي الكثير من الاحيان عن تدبير خبيث لثيم يستهدف النظام الاسلامي كله ومبادئه !

وفي مجال التدليل على القضية التي اشرنا اليها بالمتن نشير الى قول عالم جليل هو العلامة ابن خلدون : « فقد تبين لك خطأ الحسين الا انه في امر دنيوي لا يضره الغلط فيه ، واما الحكم الشرعي فلم يغلط فيه لأنه منوط بظنه ، وكان ظنه القدرة على ذلك — ولقد عزله (بمعنى لاه) ابن عباس وابن الزبير وابن عمر وابن الحنفية اخوه وغيره في مسيره الى الكوفة .. (ص ١٢٩ ، مقدمة ابن خلدون) .

ونحن لا نعييب على من خرجوا بحق .. فقد اجتهدوا .. ولكل
مجتهد نصيبه من الأجر والثواب لكننا نشير الى ذلك لنؤكد ضرورة
الاستمسك بالشروط والضمانات مع جعل الخروج هو المرحلة الأخيرة ..
فآخر الدواء الكى .

* * *

* الخلاصة :

إذا قامت الشرعية بأسسها .. مستمدة من أصولها ، فقد وجبت
للنظام طاعة لا تعرفها النظم الوضعية ، لأنها فى عمقها تصل الى التعبد
بها باعتبارها طاعة لله رب العالمين ، كما أنها تصل فى موضوعيتها الى
الارتباط بالمبدأ — وهو قيام الشرعية — دون ارتباط بشخص الحاكم ،
ووجبت للنظام النصرة التى لا تعرفها النظم الوضعية .. ! اذ هى
جهاد مقدس يعد القتل فيه شهيدا اذ يدفع عن دين الله ضد المعتدين
من الخارج ، أو البغاة من الداخل ، وقام للنظام مع هذا وذاك .. من
حراسة الوجدان ما يغبنيه عن كثير من الأجهزة الثقيلة العديدة !

وان تخلفت الشرعية .. فقد اتسم التصرف بالبطلان ، وانتقل
رد الفعل الى الأمة فى صورة دفاع شرعى عام .. دفاعا عن الشرعية
التى أرادها الله فى الأرض ، وتبدأ من انكار القلب مع الاعتزال الى
انكار الكلمة بمراحلها ، الى اسقاط حقوق الحاكم ، الى اسقاط الحاكم ،
الى اسقاط الحكم أو النظام نفسه عن طريق الخروج عليه .

وهذه النظرية فى تدرجها ، وحفاظها على الشرعية سلبا وإيجابا ..
نلم يبلغها فقه ولا نظام — حتى الآن — على وجه الأرض .

* * *

خاتمة السلسلة

✽ أقيموا شريعة الله :

في فقه القانون تعنى الشرعية سيادة القانون .. بمعنى خضوع الجميع لحكمه حكاما ومحكومين .

ولقد عجزت تلك الشرعية عن أن تحمى نفسها فضلا عن أن تحمى غيرها .. فضلا عن أننا رأينا البشر يصوغ الظلم قواعد وينسج الباطل قوانين ، فاذا صدرت قوانين صالحة .. فان السلطة لا تلبث أن تأكل بأفواهها ما صنعتها أيديها !

ووقفت الضمانات التي قيلت من جمود ، وفصل بين السلطات .. وقفت هي الأخرى واهية .. تتساند عاجزة .

وبقيت « شرعيات » البشر مفتقدة في المنطق أساس قيامها .. اذ ثار التساؤل .. لم تقيد ارادة البعض ارادات الكل .. ولم تعلوا ارادة البعض على ارادات الآخرين ؟!

وبقيت من وجهة نظر الاسلام مفتقدة .. أساس قيامها .. وأساس شرعيتها .

اذ كيف للبشر أن ينتزع حقا هو لله سبحانه .. ويزعمه لنفسه طليقا من كل قيد ؟

من هنا .. كانت نقطة البدء :

ان لله الشرع ابتداء .. وان جاز للبشر أن يشرع ابتداء لا ابتداء .. وان ذلك أمر عقيدة .. وأمر عبادة .

وان من عدل عن شرع الله الى شرع آخر .. فقد عدل بشرع الله شرعا آخر ..

وبالتالى عدل بالله .. آلهة أخرى أو أربابا متفرقين .

كذلك من عدل في شرع الله .. فانه لا يملك التعديل الا نفس السلطة أو سلطة أعلى !

ذلك أن شريعة الله لا تتجزأ .. وهى اذ شملت الحياة كلها .. فان تجزئتها خروج على الفطرة ، وخروج على الوحي .. يورث الفتنة ، والجاهلية ، ومحادة الله ورسوله .. وبالتالى يورث .. خزي الدنيا ، وعذاب الآخرة ! وهكذا ..

لابد أن تكون شريعة الله حاكمة .. برد الشرع الى الله ابتداء ،
وان جاز للبشر أن يشرع ابتناء وبأن تكون شريعة الله هي العليا ،
لا شيء معها ولا شيء فوقها .. ثم بأن تشمل كل الحياة بغير تفرقة
ولا تجزئة ..

فذاك .. مضمون الشريعة في فقه الاسلام .. !
يؤكد ذلك المضمون أن الوحي هو المصدر الأصيل ، وأن ما عداه
تابع له أو ملحق به .. وبالمصدر الأصيل يتأكد أن الله الشرع ابتداء
.. وبالتابع أو الملحق يكون للبشر أن يشرع ابتناء لا ابتداء .. أخذا
عن النبع الصافي وردا اليه !

ومن ثم فلا شرعية في غيبة الكتاب ..
والسنة أخت الكتاب .. والاسلام ليس هو القرآن وحده !
وبالمضمون والمصدر .. بدت خصائص الشريعة الإسلامية ..
انها في البداية ربانية .. نور من نور .. ونور على نور !
تقيم في النفس وفي النظام خير حارس .. في الوقت الذي تشكو
كل الأوضاع الوضعية من تفلت القائمين على القانون قبل القائمين تحته !
وهي تحقق الثبات :

بالمصدر الأصيل الذي يشرع ابتداء ..
في الوقت الذي لا تفتقد فيه المرونة بما يشرع ابتناء ..
بينما شرعية البشر .. تقوم على مرونة تبلغ حد التفلت من كل
القيود .. ومن ثم تعدو على الأصل الأصيل من الثبات .. وتورث
الناس القلق والاضطراب والخوف فيما يفاجأون به .. فحلال اليوم
حرام الغد ، وحرام اليوم حلال الغد .. بإسم الأمة مصدر السلطات ،
أو بإسم الإصلاح السياسي أو الاجتماعي .. تبدلت الأسماء والوسط
واحد ..

يؤكد الثبات .. شمول :
شمول زمني .. فهي تتأبى على التأقيت ، وشمول مكاني ..
يمتد الى كل العالمين ، وشمول موضوعي .. يمتد الى كل نواحي الحياة ،
وشمول شخصي .. يمتد لكل من يقول لا اله الا الله محمد رسول الله ،
ولا يفلت من حكمها حاكم مهما علا .. أو مسلم مهما بعد .. !
وهي بعد ذلك : العدل ..
من مصدرها : العدل ، وبشريعها : العدل ، وبتنفيذها : العدل ..

تحرم الظلم وتحاربه .. ابتداء من العدوان على حدود الله ..
وانتهاء الى العدوان على حقوق الأفراد .. ومقاومة الظلم ليست مجرد
حق .. بل هى واجب وفرض .. أمر لم يبلغه بعد أى نظام على
وجه الأرض !

كذلك فهم يحقق التوازن :

تحققه داخل النفس ، وتحققه داخل النظام ..

فى وقت يتمزق فيه الناس ، وتتمزق فيه الأنظمة .. بين جذب
الى أقصى اليمين ، أو جذب الى أقصى اليسار .. حيث الافراط
أو التفريط .. حيث الافراط أو التقتير .. حيث الغلو أو التسبب ..
بعيدا عن « الوسط الأمثل » ، وانحرافا عن « الصراط المستقيم » .. !
وهى بذلك ومع ذلك حانية هادفة .. تحمل « الرحمة » ، وتحقق
« اليسر » .. دون أن يحكم الهوى أو يتحكم !

وفى النهاية تحمل الفعلية ، وتحقق الايجابية :

بما تشرع من جزاء .. بوجهيه ثوابا وعقابا ..

تحمل للناس عطاء غير مجذوذ ..

يبدأ من النفس ، ويشيع فى المجتمع ، وينتهى الى من لا يظلم
مثقال ذرة وان تك حسنة يضاعفها ..

وتحمل فى نفس الوقت عقابا غير محدود ..

يمر بنفس المراحل .. فتتردد النفس بين رغب وزهب .. يدفع

الصالح ويقوم الموعج .. !

وعلى ذلك تقوم الشرعية على :

دين : هو الشريعة ، هى الحقيقة .. وهى الحق .

ودولة فيها أمة تحمل هذا الحق .

وسلطة تحمى هذا الحق ..

وليس وراء الشريعة .. حق آخر ، أو حقيقة أخرى .. ليس

وراء الحق الا الضلال .. !

كذلك ليس وراء الدولة التى حمت الحق وتحميه .. بديل آخر ..

من مسميات العصر مهما كان ملمسها ناعما أو بريقها أخاذا .. انها

السراب .. الذى تراه الشعوب .. العطشى الى الحق ، الجوعى الى

المثل ، الحيرى مع كثرة الشعارات وطول التجارب .. !

ويأتى في النهاية دور الجزاء ..

لا شرعية بغير شريعة .. ولا شرعية بغير دولة .. ولا شرعية
في غيبة الحق .

ولا قيام لحق .. لا يوجد من يحمله ، أو من يحميه .

والجزاء بوجهيه لشرعية الحق : ثوابا .. بالطاعة ، والنصرة ،
وحراسة الوجدان ..

وعقابا .. بانكار القلب ، وانكار اللسان ، وانكار اليد .

كل ذلك بمراحله وضوابطه .

تلك هي المشروعية الاسلامية ..

وهي علنيا .. لأنها لابد أن تكون حاكمة .

ولأنها لا تقبل شريعة معها أو شريعة فوقها .

ولأنه اذا صح أن تكون للشعوب مشروعية عليا فوق القانون
وفوق الدستور مستمدة من مبادئ الأمة وقيمها التي تعيش في ضمائرنا
ووجدانها .. فمشروعية الاسلام تعيش في قلوب الملايين منذ ملايين
السنين .. منذ نطقوا بشهادة أن لا اله الا الله ، فانها تعنى اعداد
مشروعية الاسلام .. فوق كل النصوص وفوق كل الأوضاع .

* * *

* وبعد ..

غأى الفريقين أحق بالأمن .. ؟

وهل يرقى « صنع » المخلوق الى « صنع الخالق » .. ؟

لم التردد كثيرا .. ؟

ولم الرفض أحيانا .. ؟

« أفي قلوبهم مرض أم ارتابوا أم يخافون أن يحيف الله عليهم
ورسوله ، بل أولئك هم الظالمون » (١) .

* * *

(١) النور : ٥٠

محتويات الكتاب

الصفحة

المقدمة ٣

الباب الأول — أركان الشريعة الإسلامية (٥ — ٤٧)

تمهيد ٧

الفصل الأول : إقامة شريعة الله (٩ — ١٥)

المبحث الأول : مضمون هذه الشريعة ٩

المبحث الثاني : الشريعة بين السعة والعسرة ١٤

الفصل الثاني : إقامة الدولة المسلمة (١٦ — ٤٧)

المبحث الأول : أمة .. واقليم ٢١

أولا — أمة مسلمة ٢١

ثانيا — دار الاسلام ٣٠

المبحث الثاني : السلطة ٣٣

أولا — شرعية السلطة ٣٤

ثانيا — خصائص أخرى ٤١

الخلاصة ٤٦

الباب الثاني - آثار الشرعية

(٤٩ - ١٠٨)

تمهيد ٥١

الفصل الأول : نظرية البطلان

(٥٤ - ٤٢)

الفصل الثاني : نظرية الدفاع الشرعى العام

(٤٣ - ١٠٨)

المبحث الأول : النظرية العامة ٦٥

المبحث الثانى : مراحل الدفاع الشرعى العام ٧٤

المرحلة الأولى : انكار القلب ٧٥

المرحلة الثانية : انكار اللسان (أو جهاد الكلمة) . . . ٧٨

المرحلة الثالثة : الامتناع (أو اسقاط حقوق الحاكم) . ٨٢

المرحلة الرابعة : اسقاط الحاكم أو عزله ٨٩

المرحلة الأخيرة : اسقاط الحكم (أو نظرية الخروج) . ٩٣

الخلاصة ١٠٨

خاتمة السلسلة « أقيموا شريعة الله » ١٠٩

محتويات الكتاب ١١٣



كتب المؤلف

- ١ — المشروعات الإسلامية العليا « رسالة دكتوراه » •
- ٢ — شريعة الله حاكمة •• ليس بالحدود وحدها •
- ٣ — أصول الشريعة الإسلامية •• مضمونها وخصائصها •
- ٤ — مصادر الشريعة الإسلامية ، مقارنة بالمصادر الدستورية •
- ٥ — أركان الشريعة الإسلامية •• حدودها وآثارها •
- ٦ — القرآن فوق الدستور •
- ٧ — دعوة الله بين التكوين والتمكين •
- ٨ — نحو نظرية للتربية الإسلامية •
- ٩ — منهج التفكير الإسلامي •
- ١٠ — أساليب الغزو الفكري للعالم الإسلامي •
- ١١ — الإيمان الحق •
- ١٢ — دين ودولة •
- ١٣ — عندما يحكم الطغاة •
- ١٤ — في الزنزانة •



رقم الايداع بدار الكتب ٨٧/٢٠٢٥
الترقيم الدولي ٣ - ٠٩١ - ٣٠٧ - ٩٧٧

طابع
دار التراث العربي
٩٣٦١٤٥ ب